المناضل-ة

جريدة عمالية نسوية سبيبية أممية

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية ■ مدير النشر : إسماعيل المنوزي ■ العدد: 53 ■ ماي 2013 ■ الثمن: 5 دراهم ■ mounadila 2004@ yahoo.fr

افتتاحية

لاحرية، لاكرامة، ولا عدالة اجتماعية... بدون قوة نضال عمالية ديمقراطية وكفاحية

ونحن نقف أول مايو مع كافة بني طبقتنا في العالم قاطبة إحياء ليومنا الأممي، نقيس ما نتعرض له من هجوم، وننظر في مقدرتنا على المقاومة و كيفية تقويتها في اتجاه الهجوم المضاد.

يوما عن يوم، يسبب النظام الرأسمالي في العالم برمته مزيدا من المعاناة والحرمان لملايير الناس، بفعل أزمته المتفاقمة، مهددا البشر والبيئة بويلات إضافية. فسياسة التقشف وتدمير المكاسب الاجتماعية طالت بلدان الحواضر الامبريالية ذاتها، بعد أن قهرت كادحي البلدان التابعة بأهوالها. وفي كل مكان يترافق العدوان على المكاسب الاجتماعية مع ضرب الحريات وتصعيد القمع والتنكيل.

لم ينج عمال المغرب وكادحوه من سياسة تحميلهم أعباء الأزمة. فإخضاع بلدنا لامبريالية الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي، جعله ضحية هشة لعواقب الأزمة، ولمزيد من عرقلة أي إمكانية للتنمية، وذلك باستعمال قيود الديون وما يسمى «شراكة».

ويشهد بلدنا منذ مطلع العام 2012 تطبيقا متواصلا لنفس السياسات التي تخدم مصالح الرأسمال الامبريالي وحليفه المحلي. ويجري هذا بحكومة ما هي إلا قفاز جديد بلون «إسلامي»، بعد سابقة قفاز بلون «اشتراكي» زائف. تتغير الواجهة، فيما جوهر السلطة ثابت منذ الاستقلال الشكلي: استبداد في خدمة البرجوازية المحلية وقوى الاستعمار الجديد.

ولا شك أن تراجع موجة كفاحات العام 2011، أي حركة 20 فبراير ومجمل دينامية النضال العمالي والشعبي، قد شجعت الحاكمين على تصعيد الهجوم برفع الأسعار، والإلحاح على استهداف صندوق المقاصة، وأنظمة التقاعد، وحق الإضراب... هذا كله مع استمرار سياسة اقتصادية قائمة على امتيازات وتحفيزات شتى للرأسماليين، وعلى مزيد من البطالة والهشاشة وفرط الاستغلال وقهر النساء. وطبعا لا تُمرَّر هذه السياسة المعادية لتطلعات العمال والكادحين إلا بهراوة القمع.

ومع ذلك يعبر تردد الحاكمين في التنفيذ الفوري لعدد من تعدياتهم على ميزان قوى حسّنه حراك 2011 لصالح المقهورين. هذا التحسن متجلي بانتظام في الهبات الشعبية التي يشهدها المغرب (زايو، فكيك، ميدلت،...مؤخرا)، وفي الاستعداد النضالي للشغيلة رغم حجم البطالة وهشاشة التشغيل، وفي الصبوات الكفاحية للطلاب ببعض الجامعات، وفي صمود حركة المعطلين.

وإنّ إنماء إرادة النضال لدى كل ضحايا نظام الاستبداد والاستغلال هو السبيل الوحيد للسير قدما نحو أهداف الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية التي أيقظت على نحو غير مسبوق أقساما هامة من كادحي المغرب طيلة العام 2011.

وإنْ كان ثمة درس أساسي يُستخلص من الحدود التي وقفت فيها حركة 20 فبراير، وتواضع ما حققت قياسا بتطلعاتها، فهو أن نقص انخراط الشغيلة في الحركة يمثل أكبر مكامن ضعفها. فقدرة الشغيلة على شل آلة الأرباح وإدارة الدولة البرجوازية لم تنزل بثقلها في الميزان. لذا يشكل تعزيز القائم من تنظيم عمالي، وامتداده إلى قطاعات جديدة، وتنسيق فعل مكوناته، وإضفاء الديمقراطية على هياكله وفعله، وإنماء كفاحيته، وتسليحه ببرنامج معبر عن مصالح الطبقة العاملة الفعلية، وربطه بالنضال الشعبي، المهمة المركزية لكل من يتوق إلى رؤية حركة 20 فبراير تنبعث بعود أصلب و عنفوان أشد.

ويمثل تفعيل قوى الكفاح الكامنة في الشبيبة، المتعلمة و العاملة على حد سواء، إحدى المداخل الرئيسية لهذا التوجه الرامي إلى استنهاض الحركة العمالية نقابيا و سياسيا.

فلتصب جهودنا في هذا الاتجاه، مسلحين برصيد الحركة العمالية الأممية الثري بدروس انتصارتها وهزائمها.

■المناضل-ة

■ الحزب الثوري... لضمان انتصار الثورة

■ الصحراء الغربية: الديمقراطية بين قمع المستبدين و تلاعب الامبرياليين.

■ مشروع مخطط 2016-2013: إصلاح للتعليم العالي العمومي أم إجهاز عليه

■ مسيرة 31 مارس 2013 النقابية: نعم لمقاومة التعديات ضد العمال، لا للتلاعب بنضاليتهم

■ نضال المناطق المنجمية: من أجل تأميم المناجم تحت رقابة العمال و السكان

■ «الشعب يريد» – الموجة الصدمية الثورية بالمنطقة العربية – جلبير الأشقر

■ ذاكرة الكفاح العمالي: إضرابات ابريل 1979

الصحراء الغربية: الديمقراطية بين قمع المستبدين و تلاعب الامبرياليين

دأب الأمناء العامون للأمم المتحدة علي تقديم تقارير دورية لمجلس الأمن حول قضية الصحراء الغربية، تتضمن ما جري بالإقليم من أحداث على جميع الصعد :السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و ما تقوم به الأمم المتحدة من زيارات ومفاوضات و أوضاع موظفيها، وما سجل من خروقات لبنود اتفاق وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع ، وتنتهي بإصدار قرار المجلس يمدد مهمة البعثة ويصادق علي توصيات للتنفيذ.

كان لتقرير الأمين العام بان كي مون عن الحالة بالصحراء الغربيةالمقدم شهر أبريل الجاري أن يندرج في الإطار ذاته لولا أن بعثة الولايات المتحدة الأمريكية بالأمم المتحدة استبقت نقاش أعضاء مجلس الأمن لتقرير المبعوث الشخصي للامين العام «كريستوف روس»، إذ وزعت مشروع توصية علي أعضاء مجلس الأمن، تدعو إلي توسيع مهام بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء بالصحراء الغربية (المنورسو) لتشمل مراقبة احترام حقوق الإنسان بالصحراء ومخيمات اللاجئين،الأمر الذي لقي رفضا قاطعا من طرف النظام المغربي، وترحيبا صامتا من طرف الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو).

الصحراء الغربية: تاريخ طويل من انتهاك الحريات

مصادرة الحريات الفردية والجماعية بالصحراء الغربية، والانتهاك السافر لحقوق الأفراد، وقمع التطلعات الجماعية السياسية منها والاقتصادية، أمور ليست وليدة اليوم بل قديمة قدم الصراع بالصحراء الغربية.

فقد تشابكت مصالح الامبريالية الفرنسية والاسبانية، وتعاونتا سنة 1957 في عملية «إيكوفيون» Ecouvillon للقضاء على جيش التحرير الذي ضم مقاتلين من الصحراء وشمال المغرب، بعد أن أصر علي مواصلة معركة تحرير كل الأرض التي تحتلها الامبريالية الأوربية، ضدا علي خيانة الأنظمة والقادة البرجوازيين الذين ساوموا الاستعمار علي أجزاء من السيادة الوطنية وضمان المصالح الاستعمارية الاقتصادية والأمنية، وخيانة الثورة الجزائرية وطعنها من خلف .

قامت اسبانيا الاستعمارية بقمع شرس لانتفاضة « الزملة « السلمية بمدينة العيون سنة 1970، وما تلا من اختطاف وتصفية أحد قادة النضال ضد الاستعمار الاسباني «محمد البصيري»، واعتقال باقي قادة منظمة الطليعة حديثة التأسيس أو فرارهم إلى خارج المنطقة .

كان صعود المقاومة الشعبية للاستعمار الاسباني، والإنهاك الذي أصاب الديكتاتورية ، ومرض فرانكو المتفاقم إلي غاية وفاته، والانقسام الحاد حول خلفه، وتصاعد حركة النضال ضد الديكتاتورية داخل اسبانيا، كلها عوامل عجلت بانسحاب مرتبك لاسبانيا من الصحراء الغربية .

قامت اسبانيا بمفاوضات آخر ساعة مع أطراف متناقضة، كل يدعي وصله بالصحراء، مفاوضات مع النظام المغربي ونظام «ولد داده» الموريتاني، أتاحت لاسبانيا حصة مضمونة من ثروة الفوسفاط، وحق أساطيلها في الصيد في الشريط الساحلي الصحراوي وتغاضيا عن احتلالها لأراضي بأقصى شمال المغرب. ومكنت موريتانيا من منطقة وادي الذهب، مقابل تسليم الطرفين بسيادة المغرب علي الإقليم. وفاوضت اسبانيا الاستعمارية «جبهة البوليساريو» حديثة العهد آنذاك، ودغدغت أمانيها بوعودها كذبا بتسليم الإقليم اسكانه الأصليين. وفاوضت الجزائر بذريعة تطويق المطامح التوسعية للنظام المغربي الراغب في استعادة أمجاد إمبراطورياته القديمة. الشيء الوحيد الذي لم يكن للديكتاتورية الاسبانية القيام به هو احترام حق إنساني أصيل للسكان أي حقهم في تقرير مستقبلهم بكل حرية .

بسط النظام المغربي سيطرته علي إقليم الصحراء الغربية بوسائل مدنية شملت الطوفان البشري الذي اجتاح المنطقة فيما سمي ب«المسيرة الخضراء»، وبعدها عشرات الالاف من السكان من داخل المغرب الباحثين عن ظروف عيش أحسن وجدران تأوي أبنائهم مستفيدين من تسهيلات متاحة بالصحراء الغربية عكس باقي المناطق، و آخرون نقلوا للمشاركة في استفتاء تقرير المصير منهم ذوي أصول صحراوية و آخرون تقمصوا أدوارا لترجيح كفة القاعدة الانتخابية التي ستصوت لصالح الانضمام للدولة المغربية.

أما الوسائل العسكرية فالترسانة هائلة من القوات و العتاد الحربي، وجدران ضخمة لحماية المدن والمنشئات من الهجمات، ومعارك شرسة طيلة زهاء عقدين، خلفت الآلاف من الأرامل والقتلى والأيتام ،وأسرا مقسمة ، والجرحي ومئات من أسرى الحرب من الجانبين.

ولم تكن الحرب الدبلوماسية أقل شراسة، وكلفت مبالغ معتبرة، لصناعة لوبيات الضغط وشراء السياسيين والإعلام الامبريالي، والاعترافات وسحبها مقابل من يدفع أكثر، صورة عن سياسة مجنونة لهدر مقدرات شعوب المنطقة.

طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات والنصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، كان المناضلون المتبنون لمطلب بناء دولة مستقلة يعيشون سرية بالغة في ظل بطش ملكي و اعتبارهم «أعداء الوحدة الترابية» و «الخونة المرتزقة». وكان اختطاف كل من تحوم شبهة حول ولائه أمرا معتادا، وجرى تغييب مئات النساء والرجال في السجون السرية للملكية في أكدز وقلعة مكونة وسجون الثكنات العسكرية، واستعمل التعذيب المفضي إلى الموت أوالاختلال العقلي ومحاكمات بإشراف قضاة جلاوزة، واستباحة كل شيء باسم مواجهة مرتزقة متآمرين لقضم تراب الوطن. وهو أمر حظي بصمت متواطئ من أحزاب ليبرالية مدعية الديمقراطية.

لا غرابة فالملكية المستبدة لا يمكنها إلا خنق أي حركة نضال طبقي أو مطالبة بالديمقراطية.

مع مطلع التسعينيات بدأ بعض التغير بتضافرعوامل خارجية مع ضغوط محلية للحركة الحقوقية وأسر الضحايا والمعتقلين والشهداء والمنفيين ومجهولي المصير. حاولت الملكية التكيف مع التحولات الحاصلة للالتفاف على نهوض عالمي قوض ديكتاتوريات عديدة. وبسبب انفضاح حقيقة سجون النظام السرية وتسريب حقائق عنها إلى المنظمات الحقوقية، وبدء الحديث عن قضية الإخوة «بوريكات»، والدور الكبير لكريستين سرفاتي وزوجة المعتقل «بوريكات»، وبعد هروب أسرة «أوفقير» من السجن، حشر النظام في الزاوية وبدأت عملية التخلص من إرث ثقيل، بعد أن كان مخططا طي سر البطش بعشرات الأرواح الآدمية في جوف سجون جهنمية.

طبعا لم يتوقف التنكيل والقمع، فجرت اعتقالات محاكمات غير عادلة، والأمر متواصل إلى الآن. لكن سرعة انتشار المعلومة وتسليط الضوء من طرف منظمات حقوقية محلية وعالمية كبل يد الملكية القمعية عكس سنوات ماضية كانت تنفرد بالضحايا معزولين عن العالم .

مخيمات اللاجئين الصحراويين الخاضعة لسيطرة «الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الغربية» لم تسلم من قمع الحريات وانتهاك الحقوق، خصوصا مع شح الموارد الاقتصادية في منطقة جرداء معزولة عن العالم ، وراج حديث عن استعمال إعانات مخصصة للاجئين لمراكمة الثروة الفردية واعتقالات غير قانونية وصنوف تعذيب أفضت إلى الموت أو عاهات مستديمة نفسية وخلقية، تحت يافطة اكتشاف شبكات تجسس أو قمع تحركات معارضة كما حصل سنة 1988، ناهيك عن مصادرة شديدة لحق انتقاد «البوليساريو «من طرف أفراد أو تيارات سياسية أو منابر إعلامية بمخيمات اللجوء.

ويمثل استمرار وجود بعض حالات عبودية في مناطق سيطرة «البوليساريو» أبشع الانتهاكات الموروثة عن حقب سوداء من تاريخ البشرية .

إن النضال من أجل الحريات الديمقراطية، ورفض أي استبداد كيفما كانت الوسائل والمبررات، هو أقل واجبات أي ديمقراطي، حرية الصحافة والتنظيم والتعبير عن الرأي المخالف. وحق التمتع بشروط حياة كريمة، وتجريم الاتجار بالبشر ... كلها عناصر معركة يجب خوضها: الآن،هنا وهناك .

النظام وأحزابه :تكريس لحكم الاستبداد.

علي عجل دُعيت الأحزاب السياسية إلى اجتماع بالبلاط الملكي، وتم نفض الغبار عن شعارات من حقب القرن الماضي،وأطلق الإعلام الرسمي دعاية صاخبة محذرا من المؤامرة التي تستهدف السيادة الوطنية.

فبعد أن اطمأنت إلى تراجع زخم حركة النضال ضد الفساد والاستبداد، عادت إلى الظهور كل طقوس الملكية المستبدة. فأمسك مستشارو البلاط بتفاصيل الرد علي مشروع التوصية الأمريكية لأعضاء مجلس الأمن. وجلس رئيس الحكومة وقادة أحزاب الاستبداد «معارضة» و «أغلبية». ولم يفوت اليسار الليبرالي فرصة أخذ المقعد علي طاولة المجمعين علي خدمة الاستبداد، وجلسوا يتلقون توجيهات مستشاري الملك، والتقطت لهم الصور، وأدلوا بتصريحات للإعلام مكررين تجندهم الدائم وراء أعتاب الاستبداد.

لم يسجل في تاريخ الأحزاب المذكورة يوما أنها نددت بما وقع من جرائم للنظام المغربي بالصحراء الغربية، بل باسم الإجماع الوطني لربح القضية الوطني، تواطأت علي سحق اليسار الثوري، وتفكيك منظمات الشباب، و أجبرت صحف علي الإغلاق، وعات الاستبداد عقودا في تكميم الأفواه... وواصلت تلك الأحزاب بلا خجل تلميع واجهته بالتصاقها الجبان بكل كرسي وضيع منح لها، ووفرت له غطاءا لجرائمه لا يقدر بثمن، مسؤوليتها السياسية في كل الجرائم التي وقعت ثابتة.

لا تملك هده الأحزاب أي سياسة مستقلة عن الملكية، فقد زايد الاتحاد الاشتراكي علي الحسن الثاني بعد قبوله إجراء الاستفتاء بالصحراء الغربية في مؤتمر نيروبي تحت ضغط الضربات العسكرية وتعمق الأزمة الاقتصادية. فيما بعد لم تكن مواقف الأحزاب سالفة الذكر إلا رجع صدى لصوت النظام، فمن دعم إجراء الاستفتاء التأكيدي، إلي دعم مقترح «الحكم الذاتي»، ومن المسيرات الوطنية ضد الحزب الشعبي بعد» احدات اكديم ازيك» إلى حملة التنديد بالمقترح الأمريكي الراهن. ولو دار النظام وقبل بصيغة لمراقبة حقوق الانسان بالإقليم لدارت معه دورة الظل مع الجسم.

ولمعت الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد، وحليفها الكاتب الوطني لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، في الرد علي تبرم مناضلي قاعدتيهما الحزبية من المشاركة في اجتماع القصر بالهروب إلي الأمام بمزايدة خدمة القضية الوطنية. ما كشفته هده المشاركة هو حقيقة المزاعم الديمقراطية لهذين الحزبين، و انفضاح تظاهرهم بتأييد لمطالب حركة 20 فبراير. كيف يمكن لأي ديمقراطي أن يكون طوع بنان المبادرات السياسية لنظام مستبد، و يهرول إلى اجتماع برئاسة موظفين لم تنتخبهم أية هيئة شعبية وغير خاضعين لأية محاسبة سياسية ؟ أين توارى شعارهم الخالد ملكية غير حاكمة ؟

لماذا يرفض النظام مراقبة حقوق الانسان بالصحراء ولماذا ترحب به جبهة البوليساريو ؟

قامت ردة فعل النظام على التوصية الأمريكية بتوسيع مهام المينورسو على حجج متبدلة مع الأيام. فمن رفض مطلق لمراقبة حقوق الإنسان بمبرر جهود النظام (توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة- إنشاء المجالس الجهوية لحقوق الإنسان- دخول الجمعيات الحقوقية الدولية والوطنية إلى المنطقة - التزامات المغرب في اللجان الأممية ومجلس حقوق الإنسان - زيارة المقررين الأممين للإقليم...) إلى الحديث عن كون المغرب ليس لديه ما يخفيه شريطة عدم تعديل مهام المنورسو المتمثل حصرا في مهمة الإشراف علي وقف إطلاق النار مع الصمت عن المهمة الأصلية «إجراء الاستفتاء».

لكن السبب الحقيقي لرفض النظام المغربي لأية آلية دولية لمراقبة دائمة لحقوق الإنسان نابعة من سقوط هاجس الخوف واتساع القاعدة الشعبية للحركات المطالبة بالاستقلال. وان اضطر الي القبول بها فسيجد طرق ملتوية لافراغها من أي محتوي .

جبهة البوليساريو سعيدة بما يجري، وتأمل أن تسمح تلك المراقبة الدولية بإطلاق حركة جماهيرية تطالب ببناء دولة مستقلة. لكن قيادة البوليساريو ليس لها إلا الرقص علي حبال المناوشات بين قوي إقليمية وامبريالية بعد أن أفلتت خيوط القضية بين يديها وتآكلت الأسلحة الضامنة لتلك الاستقلالية بعد 23 سنة من وقف الحرب وتبدد مكتسبات الحقبة السابقة. لم تستفد قيادة البوليساريو من الدرس، ووضعت كل بيضها في سلة أوهام المراهنة على قوى لا تقدس إلا مصالحها الدنيئة. ولن يمضي وقت كثير حتي تستفيق علي مساومة طبخت في الغرف السرية، لتزيد إحباطا علي إحباط لمن يعانون هناك في مخيمات اللاجئين.

الامبريالية ،القوى الاقليمة وحقوق الإنسان بالصحراء

كون الصحراء امتدادا لمجال يمتد من المحيط الأطلسي إلي الخليج العربي/الفارسي، وهو شريط يحتوي على ثروات معدنية ضخمة (بترول- غاز- أورانيوم- فوسفاط- حديد...) ، وثروات بحرها الهائلة، واحتمال وجود ثروات طاقية غير مكتشفة، وموقعها الاستراتيجي الواصل بين شمال إفريقيا/أوروبا والعمق الإفريقي، و إطلالها علي الواجهة الأطلسية احدي معابر الملاحة الدولية، ناهيك عن كونها تمثل مع دولة موريتانيا مساحة شاسعة وبأعداد سكانية بالغة القلة وفي ظروف اقتصادية بسيطة، كلها عوامل تفسر شراسة الصراع بين دول إقليمية، والمنافسة المستعرة، علنا وسرا، بين الامبرياليات الرامية إلى تامين مصالحها بالمنطقة .

كانت قضية الصحراء الغربية، ولا تزال، بالغة التعقيد والتشابك الناتج عن صراع القوي آنفة الذكر. واستعملت شعارات نبيلة لتحيق مصالح حقيرة. ولا تتورع كل القوى المذكورة عن خيانة ادعاءاتها في الدفاع عن «حق تقرير المصير» وصيانة «حقوق الإنسان» ما أن يملي ذلك حساب ما.

أليس الحزبان الاسبانيان الكبيران أكبر داعمي «حق شعب الصحراء في الاستقلال» عندما يكونان في المعارضة ليتحولا لحظة الفوز الانتخابي إلى دعم النظام المغربي ؟ أليست اسبانيا أحد موقعين الاتفاق الثلاثي مع النظام المغربي ونظام ولد داده الموريتاني؟

ألم يكن نظام بومدين قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلي اتفاق مع نظام الحسن الثاني يقر بسيادة النظام المغربي على الإقليم مقابل استغلال مشترك لمناجم الحديد «بالجبيلات» مع ضمان ممر إلى ساحل المحيط الأطلسي، وكف النظام المغربي عن مطالب ترابية على الحدود الشرقية، قبل أن يكشتف إقصائه من الاتفاق الثلاثي؟

ألم تدعم الولاية المتحدة سياسة القمع والبطش ومصادرة الحريات وانتهاك الحقوق من قبل النظام المغربي طيلة عقود، مقابل خدمات الاصطفاف في «المعسكر الغربي» إبان فترة الحرب الباردة، ودعم التدخلات العسكرية في احتلال العراق و أفغانستان، وفتح مجاله الجوي وقواعده البحرية للقوات الأمريكية وخدمات استخبارتية و تعذيب معتقلين في ما سمي «الحرب علي الإرهاب» في معتقلات مغربية؟

وحدها فرنسا الامبريالية لم تغير مواقفها في دعم النظام المغربي؟ فهي مطمئنة أن النظام المغربي حريص على الوفاء لمصالح فرنسا الاستعمارية، ولم يزحزح هذه السياسية الإغراء المتواصل للنظام الجزائري ،باستعمال مغريات مجالات الاستثمار و الصفقات التجارية .

فمن سيعطي للآخر دروس حقوق الإنسان وجميعهم، بلا استثناء، منتهكوها في الصحراء الغربية ذاتها، بشكل مباشر أو تواطئا أو استعدادا لعقد صفقات تضمن المصالح . حقوق الإنسان ليست هي الرهان، بل مصالح قوى استعمارية وإقليمية دأبت علي الانتهاك الدائم لحق الشعوب في الحرية و الانعتاق في سياستها الداخلية أو الخارجية أو هما معا.

جوابنا : الديمقراطية الكاملة.

لندع أضاليل أعداء الديمقراطية و الحقوق الانسانية، ولنطرح ما نراه من مهام للنضال واجبة على كل ديمقراطي فردا أو تنظيما:

قضية الصحراء الغربية مسألة سياسية، وبغض النظر عن الموقف السياسي الذي يتبناه المرء كحل نهائي، يمثل الدفاع عن حق الصحراويين في تقرير أي خيار مستقبلي يشاءون مسألة لا تقبل التجزيء ، ودون ذلك مصادرة لحق بديهي من الحقوق الديمقراطية الأولية .

إن حرية التعبير والتظاهر والتنظيم والعقيدة، حقوق لا يجب أن تخضع لمشيئة أصحاب النياشين مهما كانت المبررات، ولأجل دالك يجب رفع العسكرة عن مدن الصحراء الغربية و عن مخيمات اللاجئين، وتمكين أنصار بناء الدولة المستقلة بالصحراء الغربية من نشر أرائهم بحرية وتمكين أنصار الدولة المغربية الواحدة من حق التنظيم والتعبير عن مواقفهم بمخيمات اللاجئين .

يجب كشف الحقيقة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الصحراويين بالصحراء الغربية وبمخيمات اللاجئين على حد سواء وتقديم الجلادين للمحاكمة هنا وهناك.

يجب تمكين اللاجئين الصحراويين من حقوق العيش الكريم وصيانة حقهم في التنقل بكل حرية بدول الاستقبال وحقهم في التعليم والشغل بتلك الدول.

يجب تسهيل عملية تنقل اللاجئين من و إلى مدن الصحراء الغربية وباقي دول الجوار ولا يتم الحد من دلك إلا بمبررات أمنية واضحة.

إن الامبرياليات تستغل التنافس الجنوني بين النظامين المغربي والجزائري للفوز بصفقات أسلحة ضخمة، وابتلاع المؤسسات العمومية باسم الخوصصة كرشاوى لتأمين الاستقواء بها في مواجهة الخصم .على الديمقراطيين في البلدين رفض هدا العبث والدفاع علي وحدة بلدان المغرب الكبير الديمقراطي يكون في خدمة شعوبه، ففيه ستجد قضية الصحراء الغربية حلها الديمقراطي بعيدا عن تكالب الامبرياليات وعملائها المحليين.

23-04-2013

■ حسن أبناي

الحزب الثـــــوري...

أعاد مآل السيرورات الثورية التي تشهدها منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ملحاحية سؤال «ما العمل؟» الكلاسيكي إلى الواجهة من جديد. فمرة أخرى تقطف قوى من طبيعة برجوازية ثمرة الثورة بعد أن أنضجتها الجماهير المقاتلة في الشوارع وعلى المتاريس بدمائها وتضحياتها.

كيف للجماهير المنتفضة في كل بلدان المنطقة السير حتى النهاية بثورتها وتحقيق أم المهام المطروحة على جدول أعمال الثورة (الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية) بدون قيادة ثورية حقيقية؟

القيام بهذه المهمة هي بداية كل مشروع ثوري يطمح إلى تحقيق هذه المهام، فتاريخ النضال بهذه المنطقة أكد إحدى الدروس التاريخية لكفاح الطبقة العاملة العالمية كما كثفها تروتسكي في «البرنامج الانتقالي ومهام الأممية الرابعة»؛ «إن أزمة البشرية هي أزمة العامل الذاتي».. وعلى نفس المنوال فإن أزمة السيرورة الثورية المديدة الجارية حاليا هي أزمة قيادتها.

الطبقة العاملة مناضل طليعي في الثورات الجارية

كان دور الطبقة العاملة رئيسيا في نجاح الثورتين التونسية والمصرية حيث لعب الاتحاد العام للشغل في تونس دورا أساسيا بإضراباته العامة في دفع الديكتاتور بنعلي للهرب، نفس الشيء بالنسبة لالتحاق الطبقة العاملة المصرية (خاصة في المحلة ومدن القناة) بالثورة ما أرغم العسكر والبرجوازية المصرية على التضحية برأس النظام مخافة تطور الثورة على نحو يعصف بمجمل النظام البرجوازي التابع.

لكن هذا الدور الأساسي للطبقة العاملة يكون عقيما إذا لم يكن بقيادة حزب ثوري منغرس، فالثورتين التونسية والمصرية انتهتا بتولي تنظيم الإخوان المسلمين للسلطة في كلا البلدين، عاملين بالتحالف مع نظام مبارك وبنعلي على حصر الثورة في مجرد تحولات سياسية محدودة وسطحية، بدون تغييرات عميقة فيما يخص إعادة توزيع الثروة والسلطة في البلد.

لقد أكد مسار الثورتين التونسية والمصرية ما خلص إليه تروتسكي في كتابه «تاريخ الثورة الروسية» حول دور الحزب وعلاقته بانتفاضة الجماهير؛ «بدون منظمة قائدة، تتبخر طاقة الجماهير مثل بخار غير محبوس في أسطوانة مكبس. لكن الحركة لا تأتي من الاسطوانة ولا من المكبس، بل من البخار. بدون هذا الدور القائد تظل طاقة حركة الجماهير الهائلة مهددة بالتبخر».

لم تتبخر طاقة الجماهير فقط، بل سيطرت على ثورتها قوى سياسية ذات طبيعة برجوازية، لم يكن لها دور يذكر في النضال المديد ضد الديكتاتورية في كلا البلدين.

الأنكى من ذلك أن حتى معارضة الأنظمة الجديدة في مصر وتونس تحاول السيطرة عليها قوى ليبرالية كانت إلى الأمس القريب حليفة للاستبداد.

ففي مصر تنظمت المعارضة في ائتلاف يساري وليبرالي، ضم حتى بعض فلول النظام السابق، وقد يحدث الأمر عينه في تونس حيث قد يميل بعض من اليسار أو بيروقراطية الاتحاد العام إلى التحالف مع فلول النظام السابق بوجه حكم النهضة. (حوار مع جلبير الأشقر، العدد 52 من جريدة المناضلة).

يحاول الليبراليون من خلال هذا التحالف حصر دور اليسار والطبقة العاملة في مجرد عجلة احتياط لمناوراتهم السياسية، ولا يمكن القطع مع هذا المنظور وضمان تحول السيرورات الثورية القائمة في هذين البلدين إلى «ثورات دائمة» ناجحة إلا بظهور قوة سياسية يسارية جذرية تضع نصب عينها، ليس الاستيلاء على جهاز الدولة القائم أو حتى إصلاحه، بل تدميره عن آخره وإقامة جهاز حكم الكادحين، هذه القوة السياسية ليست إلا حزب العمال الاشتراكي.

الحركة العمالية بالمغرب: تاريخ من التبعية السياسية

طيلة التاريخ السياسي بعد الاستقلال بقيت الحركة العمالية تحت هيمنة قوى سياسية برجوازية تستعمل طاقة الكفاح العمالي لأغراض سياسية غير عمالية، أي من أجل تقاسم السلطة مع الملكية.

شهد المغرب انتفاضات عفوية كبيرة (1965، 1981..) ونضالات عمالية جبارة، لكن طاقة هذه الانتفاضات والنضالات تبخرت لعدم وجود حزب اشتراكي ثوري يمركز تلك النضالات ويعطيها أفقا سياسيا واضحا.

كل المحاولات من أجل بناء حزب العمال الثوري انتهت بالفشل، ابتداء من المحاولات العقيمة لتثوير الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (بن بركة، عمر بنجلون) انتهاء بفشل اليسار الماركسي اللينيني في أداء هذه المهمة المركزية وتشظيه إلى تيارات فضل بعضها طريق النضال الانتخابي، كالحزب الاشتراكي الموحد الذي احتل محل الاتحاد الاشتراكي بسعيه استعمال النضالات الجماهيرية (20 فبراير بالخصوص) كقوة ضغط في حدود رؤيته السياسية (ملكية برلمانية).

النهج تخلى عن مهمة بناء الحزب الثوري، واستبدلها بمهمة أخرى مغايرة طبقيا هي بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، أي حزبا على غرار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ويراهن كثيرا على تحالفه السياسي مع قوى ليبرالية في إطار «تجمع اليسار الديمقراطي»، يعتبرها النهج قوى ديمقراطية حقيقية حليفة لتحقيق مهام النضال الديمقراطي.

يسيطر هذا التجمع على نقابة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بعيدا عي أي منظور طبقي مناصر لمصالح العمال وكافة المضطهدين، ويدل على ذلك مراهنة بعض أطراف التجمع على الاتحاد الاشتراكي والتقارب الأخير بين كدش ونقابة الاتحاد الاشتراكي (فدش) وبنفس المنظور البرجوازي؛ استعمال المنظمات النقابية لأغراض سياسية بعيدة عن مصالح الطبقة العاملة، وذهب بعيدا في جعل النقابة أداة مساعدة على تدبير التوتر الاجتماعي ودمجها في مؤسسات الدولة البرجوازية وإشاعة أوهام «المصلحة المشتركة» بين الرأسمال والعمل.

يدرك الساسة البرجوازيون جيدا أن الشعارات الليبرالية لن تستطيع دفع الجماهير إلى ساحة النضال، لذلك نراهم يستعملون صفة «الاشتراكي» و«العمالي» عند تأسيس أحزابهم قصد تأمين قاعدة عمالية لاستعمالها انتخابيا أو كقوة ضغط متحكم فيها.

إن بناء الحزب الثوري لا يتلخص في مجرد مبادئ تنظيمية تضبط الاشتغال التنظيمي للحزب، بل هو في جوهره مسألة مبدأ سياسي يتلخص في تأمين الاستقلالية السياسية والتنظيمية للحركة العمالية عن الليبرالية وكل القوى البرجوازية.

لقد تبين عمليا أن «اليسار الجديد» القديم بالمغرب عاجز عن الانتعاش ثانية ولو على نطاق جزئي، وقد أثبت ذلك تقاعسه عن التدخل الموحد داخل حركة 20 فبراير وعجزه دفع نضالاتها حتى بعد انسحاب العدل والإحسان التي تبين بالفعل أنها القوة السياسية الوحيدة القادرة على الإفادة من النضال الشعبي في حال صعوده ثانية، ومن ثمة الفعل فيه وتوجيهه، وهو خطر يستوجب بناء حزب العمال الاشتراكي الثوري أكثر من أي خطر آخر.

يعترض إنجاز هذه المهمة حاليا إرث سلبي، يتمثل في فشل المحاولات السابقة لبناء الحزب الثوري كما يعترضها فقدان اليسار للاعتبار لأسباب تاريخية (انهيار الاتحاد السوفياتي) واعتبارات محلية (المماهاة بين اليسار الثوري وبين تجربة الاتحاد الاشتراكي)، ما يطرح على عاتقنا مهمة الشرح الدؤوب والعنيد وطويل النفس لضرورة بناء هذا الحزب المغاير في جوهره الطبقي لتجربة اليسار المغربي القديم وهي مهمة تسهلها كثيرا السيرورة الثورية الحالية وسرعة فقدان الأحزاب الإسلامية للمصداقية في أعين الجماهير.

لقد أطلق انتصار الثروتين التونسية والمصرية مناخ تسيس حاد وسط جماهير الشعب بالمغرب خصوصا الشباب، وقد كان مناخا ملائما جدا للنشاط الثوري وتوسعه السريع، لكن غياب قوة سياسية يسارية قائدة مكن النظام وحلفاءه من إنجاح مناوراته السياسية.

إن الاستبداد السياسي وكل مظاهر الاضطهاد الاجتماعي والعسف البوليسي يفرز بشكل يومي عناصر مستاءة ومندفعة للنضال، لكنها طاقات تتبدد بفعل انعدام حزب ثوري يوجهها نحو الأسباب الحقيقية للاضطهاد ويربط البؤس الاجتماعي بالمجتمع الرأسمالي ويعرف بالبديل الاشتراكي.

لا بديل عن بناء حزب العمال الاشتراكي الثوري

تولي الإخوان المسلمين مهمة تسيير أمور البرجوازية في تونس ومصر تؤكد ظاهرة طالما شهدتها كل الثورات في التاريخ؛ ليست القوى التي تتقدم لاستلام السلطة في الطور الأول للثورة هي التي تحقق مطالب الثورة.

لذلك ستبقى الجماهير ثائرة في الشارع طالما لم تتحقق مطالب الثورة، وتبقى مهمة بناء القوة السياسية التي ستقود النضال في الطور الثاني للسيرورة الثورية المديدة التي تشهدها المنطقة، أم المهام البرنامجية المطروحة على عاتق اليسار الثوري.

إن عدم وجود حزب الطبقة العاملة الثوري سيطيل أكثر أمد السيرورة الثورية التي تشهدها المنطقة حاليا وسيجعل التكلفة التي تدفعها الجماهير أكثر ارتفاعا، وهي تؤدي بذلك ثمن تقاعس اليسار سابقا في النهوض بهذه المهمة.

إن أي نظرية للتغيير الثوري اليوم يجب أن تحتوي مسألة مركزية التنظيم؛ أي الحزب الثوري والمقصود هو الأداة السياسية التي ستعمل على إعداد حركة جماهيرية سياسية واسعة ومستقلة للطبقة العاملة وحدها القادرة على قيادة الثورة حتى النهاية.

وهي مهمة لا يمكن أن يقوم بها سوى حزب تمتد جذوره داخل الطبقة العاملة، حزب طليعي يضم أفضل المناضلين داخل الطبقة ويركز أفضل خبراتها، أي ما أطلق عليه لينين «الثوريين المحترفين».

لكن يجب التأكد أنه لا معنى «لمنظمة الثوريين سوى بعلاقة بالطبقة الثورية حقا التي تخوض المعركة عفويا» (لينين)، فالاتصال اليومي بأفضل عناصر الطبقة العاملة المنخرطة في النضال يضمن بشكل جزئي الحل العملي لمشاكل الصراع الطبقي قبل حلها نظريا وسياسيا.

إن الانغراس في الطبقة العاملة وفي سائر الفئات الكادحة هو المهمة الأساسية لأي حزب ثوري. وعلى اليسار الثوري بذل أقصى جهده في تكوين مناضلين يتمكنون من تنظيم النضالات العمالية والشعبية، دون نسيان المهمة الرئيسية لأي حزب ثوري وهي غرس الماركسية الثورية في تربة الطبقة العاملة المغربية التي جففتها عقود من سيطرة الليبرالية سياسيا والبيروقراطية تنظيميا.

تنبع الحاجة إلى هكذا حزب يطيح نظام الاستبداد والاستغلال من استحالة تخلص ضحايا هذا النظام منه بمراكمة التحسينات الجزئية، لأن جذر المشكل يكمن في التملك الخاص لوسائل الإنتاج والتبادل والدولة المطابقة له.

يتميز الحزب الطليعي الثوري عن الأحزاب العمالية الأخرى أساسيا بكونه يمثل ويدافع كليا، ببرنامجه وبإستراتيجيته وبممارسته الجارية، عن المصالح الآنية والتاريخية للطبقة العاملة، وهو دفاع موجه نحو إطاحة الدولة البرجوازية ونمط الإنتاج الرأسمالي ونحو بناء مجتمع اشتراكي بلا طبقات.

لقد أبان التاريخ السياسي بالمغرب عن حقيقة بديهية لا يمكن نكرانها، وهي أنه لا يمكن الحديث عن النضال من أجل الديمقراطية، تحت قيادة قوى سياسية بورجوازية ناقصة النزعة الديمقراطية. وأن تحقيق هذه المهام وعلى رأسها الحرية السياسية وإسقاط الاستبداد لا يمكن أن يتم إلا تحت قيادة قوة سياسية مغايرة تماما في طبيعتها الطبقية؛ أي حزب العمال الاشتراكي.

عصر الثورة من جديد

لا يجب الانجرار وراء التحليلات الانطباعية التي تؤكد أن الحراك السياسي والاجتماعي بالمغرب قد ولى إلى غير رجعة، فنجاح مناورة النظام عابر وكل تجليات النضال الشعبي تؤكد إقبال البلد على مواجهات طبقية غير مسبوقة، تضع على كاهل الماركسيين الثوريين المهمة التي فشل فيها أسلافهم لحدود اللحظة؛ بناء أداة النضال «حزب العمال الاشتراكي» القائد لنضال كافة المضطهدين.

إن إحدى أهم مقومات نظرية لينين حول الحزب كما أكد جورج لوكاش، هو آنية الثورة في عصر الإمبريالية مقارنة مع عصر السلم العالمي الذي شهده الربع الأخير للقرن التاسع عشر.. إن جوهر قضية بناء الحزب الآن هو آنية الثورة التي أطلقتها الثورة التونسية مقارنة مع الانحباس السياسي الذي دشنته هزيمة الحركة القومية العربية واليسار العربي منذ 1967.

ولنكرر على منوال لينين؛ أعطونا حزبا من الثوريين المحترفين نقلب المغرب رأسا على عقب.

الثورة قادمة لا محالة.. فلنعد لها العدة النمري

صدور العدد الثالث من مجلة «الثورة الدائمة» (مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية)

وتجدون/ن في هذا العدد: بموقع المناضل. ة :

قيمة تتخطى الموت : انها الحرية ! - هيئة التحرير
الحركة النقابية والعمالية في لبنان، تاريخ من النضالات والانتصارات - وليد ضو - المنتدى الاشتراكي (لبنان)
الثورة السورية: مقابلة من الداخل - ناهد بدوية - ناشطة يسارية سورية (سوريا)
هل يمكن ان تصبح سوريا فيتنام تركيا؟- غياث نعيسة - تيار اليسار الثوري (سوريا)
الطائفية ونظام الاسد في سوريا - جوزيف ضاهر - تيار اليسار الثوري (سوريا)
المغرب ما بعد انكفاء الحراك النضالي لعام 2011 - رفيق الرامي - تيار المناضل / ة (المغرب)
الثورة المصرية في عصر الاخوان - عاطف شحات سعيد - اشتراكي ثوري (مصر)
مصر : يوميات الثورة - أحمد نور - الاشتراكيون الثوريون (مصر)
المأزق الاردني : أزمة خانقة لنظام مهترئ، وليسار اشد أهتراءً - كميل داغر - المنتدى الاشتراكي (لبنان)
تونس في ظل النهضة - فتحي الشامخي - رابطة اليسار العمالي (تونس)
تضامناً مع كادحي وكادحات تونس - المنتدى الاشتراكي (لبنان)
الحراك الشعبي الجديد في العراق - نزار عبدالله - اتحاد الشيوعيين العراقيين (العراق)
للأطلاع على مضامين هذا العدد المرجو النقر على رابط موقع المجلة

زار الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند المغرب بداية شهر أبريل . أكيد أن اللقاء بحاكم البلاد لم يكن الاول فقد استقبل رئيس فرنسا الملك بعد توليه منصب الرئاسة، فكان اول رئيس عربي و إفريقي يقدم التهاني مباشرة لهولند. لقد هللت و زغردت صحافة البلدين بهذا اللقاء . أكيد هذا الأمر، فعلاقات الصداقة . التبعية قوية جدا و تسير على نحو جيد لا يخلخلها أدنى منغص و الكل فرح بما ستضعه الزيارة من نقود و اموال في جيوب كبار البورجوازية المرافقين للرئيس الفرنسي و سيكون المبتهج الأكبر هو الفارس بن كيران الذي سيصرخ عاليا « ها هو وعدي قد تحقق ، لقد جاءكم الغيث بعد طول انتظار ».

[illegible]

فريق اللصوص يعود فائزا

أكيد أن الرئيس الفرنسي عاد فرحا إلى بلاده، حاملا اتفاقيات موقعة تهم مجالات : الفلاحة ، التعليم ،الماء و الكهرباء، الصيد البحري و الصناعات الغذائية ، لفائدة 60 من رجال الأعمال الفرنسيين المرافقين له والذين من بينهم 36 من المنتمون لمجموعة cac 40 الفرنسية(مجموعة تضم 40 شركة وهي تمثل أكبر المجموعات الصناعية الفرنسية).

لم يبال الحكام و بنكيران «الفرح» ، بالنضال الذي طالب بوقف الاتفاقيات المبرمة بدون طلب عروض ، لأن بنكيران و حكومته تواصل نفس السياسات الاقتصادية و تنفذ دورها بأكمل وجه ، حيث تنهج نهج المطيع المنفذ لما يملى عليه.

لا مجال للشك في أن قول الفرنسيين المشهور «المغرب بلدنا الثاني » يعبر لحظة مجيء الوفد الفرنسي للمغرب عن مشاعر أرباب العمل الفرنسيين وفقط. إن هذه الاتفاقيات الموقعة يعتبرها الوفد الفرنسي حقا لا ينازعه فيه أحد ، فالمغرب هو الوجهة الأولى لاستثمارات القطاع الخاص بفرنسا على الصعيد الإفريقي فبلادنا 750فرع لمقاولات فرنسية تشغل 120 ألف عامل .إن هذه الاتفاقيات الجديدة ستحول الملايير من أموال الكادحين المغاربة إلى أرصدة الرأسمال الخاص الفرنسي و شريكه المغربي .

فالمغرب تابع كليا لفرنسا و حلفائها نتيجة وضع الخضوع الذي أرغمنا عليه الحكام حماية لمصالحهم التاريخية المشتركة . إن المغرب يعيش وضع خضوع و تبعية لأرباب العمل الحاكمين في فرنسا. أن طبيعة المعاملات التجارية بين بلدنا و فرنسا قديمة عمرها ما يزيد عن قرن. لقد قتل الرأسمال الفرنسي الاقتصاد المغربي ، منذ بداية الاستعمار المباشر ، في أن حدد له دور التابع : لهم دور تصدير المواد المصنعة و الإليكترونية و لنا دور استخراج و إرسال الفوسفاط الخام و الخضروات و الفواكه فقط . فعلاقة التبعية الموضوعة ستستمر ما لم نقطعها ،بدأ بوضع بدائل من أجل بناء اقتصاد صناعي قوي .

للزيارة أهداف اخرى

لم ينسى فرانسوا هولند تقديم تهنئة المغرب على الإصلاحات الجارية . فلننتبه ؟ مع كل تغيير يقع على الكراسي تقدم تهنئة . لقد قدمت فرنسا التهنئة عند وصول الاتحاد الاشتراكي «للحكم» على المسار الجديد الذي ستدخله البلاد أنذاك ، قدمت التهنئة أيضا لمحمد السادس أثناء وصوله «للحكم» كدعم للوجه الشاب الذي سيبني الديمقراطية الشابة ؟، وها هي تقدم مرة أخرى التهنئة و الدعم لمسلسل « الإصلاح الجاري « بعد «الربيع العربي» . إن هولند يقدم التهنئة كتحية شكر لوكلائه بالمغرب : فهم يحمون مصالح البورجوازية. هكذا عليهم قولها صراحة : نهنئكم لقد تمكنتم من حماية أموالنا و ضمنتم لنا طول العمر لنستغل أبنائكم فشكرا لكم . شكرا لكم أيضا على دعمكم لنا في حربنا على الشعب المالي، فقد سمحتم لطائراتنا العسكرية بالمرور عبر أجوائكم لتدمر قرى و مدن الشعب المالي و لتقتل أبنائه حماية أيضا لمصالحنا و استمرار تصدير ثروات شعب مالي إلى فرنسا.

لم يقدم الحكام الحقيقيون و الممثلون الرديئون (بنكيران وحكومته) المساعدة للحرب الجارية دعما للشعب المالي بل حماية لمصالح البورجوازية المحلية التي تطلب وتتسول دعما كليا من فرنسا بخصوص ملف الصحراء الغربية . وإننا ننتهز الفرصة مرة أخرى لنقول لكادحي و فقراء الشعب المالي عذرا ، عذرا فمشاركة المغرب في الحرب عليكم ، ليست بإسم عمال و عاملات المغرب و فقرائه بل بإسم أغنيائه و حاكميه الفعليين.

منظمات حقوق الإنسان تطبل على طبل متقوب

قبيل الزيارة و أثنائها توالت دعوات بعض المنظمات الحقوقية (مراسلون بلا حدود . هيومن رايتش) ، داعية الرئيس الفرنسي للضغط على المغرب من أجل احترام حقوق الإنسان. لم يبال الرئيس بالأمر و لم يطرحه بتاتا . لماذا يا ترى؟ أولا تجب الإشارة أنه حتى بفرنسا لا يوجد احترام لحقوق الأنسان (حرية التعبير غير مضمونة كليا و البطالة منتشرة و المهاجرين يطردون). إذا مطالبة من لا يحترم حقوق الأنسان باحترام حقوق الإنسان كأن تطالب السمك بالعيش على البر. باختصار إن وضع غياب الحريات بالمغرب و وضع البطالة و استمرار الاستبداد هو وضع تشرف عليه و تدعمه الشركات الفرنسية و الاسبانية و الأمريكية و و ..... وهو أيضا نتيجة سياسات الأندية العالمية (نادي باريس و نادي لندن) و منظمات : صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و البنك العالمي. لقد أخطأت المنظمات الحقوقية في دعوتها تلك ، فالسياسيين الفرنسيين يدعمون وضع المغرب هذا و لا يمكن الرهان عليهم . إن عدم احترام حقوق الإنسان هو نفس وضع الإصلاح الذي يريده هولند أو أمثاله ؟ وضع هادئ يطمئنهم على أموال بورجوازيتهم المستثمرة بالمغرب و على ضمان استنزاف خيرات المغرب و عماله و عاملاته.

من الجزائر إلى المغرب : الرأسماليين الكبار هم المستفيدون

لحظة تواجد فرانسوا هولند بالمغرب، ارتفع عاليا ضجيج الصحافة البورجوازية الجزائرية و كأن هولند خانهم بتوقيعه الاتفاقيات مع المغرب . قبل المغرب ، زار هولند الجزائر و عقد الاتفاقيات الاقتصادية لفائدة أسياده البورجوازيين أهمها كانت تلك، التي ستسمح بموجبها لشركة رونو بتأسيس شركة تصنيع بالبلد و أيضا تتخلل الاتفاقية منع الشركات الجزائرية عقد اتفاقيات مع منافسين أخرين طيلة ثلاث سنوات . وعليه فسوق السيارات بالجزائر ملك للشركة الفرنسية وفقط.. إذا فالسوق الجزائري تابع و مرتبط بالاقتصاد الفرنسي كمثيله المغربي .

مرحى للمنافقين الليبراليين من بلدينا المدافعين عن سياسات تخدم العمال و العاملات. إن الليبراليين بالمغرب و الجزائر يدعمون و ينفذون السياسات الليبرالية الهادمة للسوق المحلية ويواصلون مد الرأسماليين الكبار المحليين والأجانب بالأموال عبر تنظيم تدمير منظم للقطاعات العمومية و منحهم كل الضمانات لحرية استغلال الطبقة العاملة و كثير من الإجراءات التي تهجم على حقوق فقراء و فقيرات الشعبين .

العاصي

حقوق الإنسان.. ونفاق المنتظم الدولي

النص عبارة عن تدخل تيار المناضلة في ندوة حقوق الإنسان المنظمة إلى جانب هيئات حقوقية وسياسية بكلميم ، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 2012.

محدودية ثقافة المواثيق

عادة ما يرد ذكر المواثيق الدولية لحقوق الإنسان عند الدفاع عن حق من الحقوق، كأن مجرد ذكرها يضمن التمتع بتلك الحقوق.

لكن الحقيقة أن هذه المواثيق لا تضمن حقا إنما تقره بعد أن تكون الجماهير قد اكتسبته في الواقع بواسطة نضالاتها وغالبا ما يكون إقرار الحقوق وكتابة المواثيق نتاجا عن انتصار ثورة أو تبدلا في الخريطة السياسية العالمية.

هذه حقيقة تاريخية تجلت مع الثورة الفرنسية سنة 1789 التي أفرزت «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»، ثم الثورة الروسية سنة 1917 التي تمخض عنها «إعلان حقوق الشعب والعامل»، بينما أفرزت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية والرأسمالية الظافرة في شكلها الكينزي «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» وبقية العهود الدولية والبروتكولات الملحقة بها.

سنقتصر على «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي صادقت عليه الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لأنه الأكثر ورودا في أدبيات المنظمات الحقوقية.

أفرزت الحرب العالمية الثانية تبدلا في الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية، فانطلقت الرأسمالية في موجة ازدهار طويلة الأمد (الثلاثين سنة المجيدة) كان من انعكاساتها بناء دول الرفاه في الغرب الرأسمالي وظهور النماذج التنموية العالمثالثية وصمود الاتحاد السوفياتي ومعه المنجزات التاريخية لثورة أكتوبر.

هذه التغيرات فرضت تنازلات من طرف البرجوازيات الغربية لطبقاتها العالمية على شكل عمالة كاملة وحقوق اجتماعية (أجور، حماية اجتماعية..)، من خلال تسويات اجتماعية مع النقابات وأحزاب الطبقة العاملة ضمنت من خلالها حقوقا سياسية (حق التصويت، حق العمل النقابي..) مع دمجها داخل المجتمع البرجوازي.

هذا هو أساس المصادقة على الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وباقي العهود الدولية، التغيرات الاقتصادية وامتدادات الصراع الطبقي على المستوى العالمي هو الذي انعكس على شكل حقوق موثقة في مواثيق دولية، وليس وجود هذه المواثيق مسبقا هو الذي ضمن تلك الحقوق.

أي أن الجماهير جعلت شرعيا ما فرضته بالقوة وقانونا ما اكتسبته بنضالها، انطلاقا من فكرة باكونين» ليس القانون غير الواقع مبينا بالقوة».

نفاق المنتظم الدولي

عادة ما يلجأ بعض المناضلين الحقوقيين إلى وسيلة «التدويل» اعتقادا منهم أن تدخل «المنتظم الدولي» سيعجل بالاستجابة لمطالبهم الحقوقية من طرف أنظمة الاستبداد. وقد ظهر هذا جليا في ثورة الشعب السوري حيث كثرت المبادرات الدولية ولن تكون النتيجة مختلفة عما أفرزه تدويل الثورة اليمنية التي وفرت مخرجا آمنا للديكتاتور علي عبد الله صالح ومع ضمانات لإعادة بناء جهازه القمعي دون تحقيق مطالب الثورة الرئيسية.

واقع خرق الحقوق الإنسانية من طرف هذا «المنتظم الدولي» نفسه يسفه من هذا التعويل على دول تحتل المرتبة الأولى في عدم احترام القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتواجد مقر الأمم المتحدة وعلى أرضها صودق على هذه المواثيق هي الدولة (الوحيدة إلى جانب إسرائيل) التي ترفض لحدود الآن المصادقة على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، لأن سجلها حافل بخرق القانون الدولي (جرائم حرب في العراق (1991- 2003) وأفغانستان (ابتداء من 2011)، دعم لانقلابات عسكرية بدول أمريكا اللاتينية..).

هذا المنتظم الدولي (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي) الذي يستغيث به هؤلاء للتدخل لإجبار دولهم على احترام حقوق الإنسان، هو الذي وقف إلى جانب الاستبداد في تونس ومصر حتى إسقاطه من طرف ثورات الشعوب.. وبعد ذلك استبدلوا دعم الاستبداد بعبارات احترام إرادة الشعوب المنتفضة مع العمل لخنقها بتعاون مع الأنظمة الجديدة.

تستعمل الولايات المتحدة ورقة حقوق الإنسان لابتزاز منافسيها على المستوى العالمي خصوصا الصين، وكذلك لإخضاع كل من يرفض وصايتها (إيران..).

نفاق المنتظم الدولي يظهر جليا في ترك الطوارق يواجهون لوحدهم عصابات القاعدة وجبهة التوحيد والجهاد، واستغل بعد ذلك مبرر محاربة الإرهاب وحماية الماليين من تطبيق الشريعة كذريعة للتدخل، وهم في الحقيقة صانعو الإرهاب الحقيقيين ويعتبرون السعودية حليفة إستراتيجية لهم رغم أنها أكثر الدول رجعية وأكثرها تطبيقا لهذه الشريعة.

نفاق الدول الإمبريالية يظهر جليا في مثال إسبانيا التي تدعي دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بينما لا زالت تحرم الأقليات التي توجد بإسبانيا من هذا الحق (الباسك، كاطالونيا..).. ما يهم إسبانيا هي إرثها الاستعماري بالمنطقة وإصرارها نصيبها من فطيرة ثروات المنطقة.

هذا لا يعني أن فضح الخروقات التي تطال حقوق الإنسان أمام الرأي العام العالمي ليس مهمة مطرحة على جدول أعمال النضال، لكن هذا شيء والتعويل على «المنتظم الدولي» لضمان هذه الحقوق شيء آخر.

التدويل الذي ندافع عنه هو جعل الحركات المناضلة من أجل الحقوق الإنسان على المستوى المحلي امتدادا للحركة العالمية المناهضة للعولمة والحروب والفقر على المستوى العالمي.. وليس جمع المنظمات غير الحكومية التي تمولها مؤسسات الرأسمال العالمي والإمبريالية من أجل تجميل صورتها أمام الرأي العام لشعوبها.

منظمات تلغي أخرى

تأسس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (1944-1945) في سياق إعادة البناء الاقتصادي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نفس السياق الذي تأسست فيه منظمة الأمم المتحدة (1945-10-24).

منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الملحقة بها التي رعت مصادقة الدول على المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان، منظمة لا سلطة إلزامية لها، فهي لا تملك قوة فرض احترام هذه الدولة الموقعة على التزاماتها حول حقوق الإنسان.

الأنكى من ذلك أن هذه المنظمات لا تحرك ساكنا تجاه خرق حقوق الإنسان على المستوى العالمي إلا إذا كان ذلك يصب في مصلحة الإمبريالية (الأمريكية بالخصوص)؛ العراق ويوغوسلافيا السابقة، بينما لا تستطيع هذه المنظمة فرض حتى قراراتها التي يصدرها مجلس الأمن الدولي (القرارات الخاصة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي..).

لكن في الاتجاه المعاكس فإن المنظمات الاقتصادية التي لها اليد الطولى في حرمان غالبية البشرية من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية لها إلزامية قانونية وجزائية على كل الدول الموقعة على الاتفاقيات التي تصدرها.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (تأسست عام 1995 بمراكش)؛ التي تشرف على هجمات الشركات المتعددة الجنسيات وترعى نهبا لثروات بلدان الجنوب من خلال آلية المديونية الخارجية، تملك من الإلزام ما لا تملكه منظمات حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

إنه الجانب الآخر لنفاق المنتظم الدولي الذي يدعى دفاعه عن حقوق الإنسان، هو نفسه المنتظم الدولي الذي يرعى من خلال هذه المنظمات الاقتصادية نزعا معمما لهذه الحقوق.

وقد نالت إحدى هذه المؤسسات مؤخرا(الاتحاد الأوروبي) جائزة نوبل للسلام وهو ما أثار رفض وحفيظة المناضلين بأوروبا؛ فكيف تمنح جائزة نوبل لاتحاد سجله حافل بتقليص حقوق أولية مثل الحق في التعليم والصحة، اتحاد أوروبي يحكم لصالح البنوك، ووقف ساكتا أمام حصار الشعب الفلسطيني والحروب العدوانية المتكررة من طرف إسرائيل.. إلى آخره من سجل حافل بالإجرام الاقتصادي والسياسي.

لن نحارب الاستبداد وفي أيدينا إعلان حقوق الإنسان.

إذا كانت المواثيق انعكاسا لحقوق اكتسبتها الجماهير من خلال نضال سابق، حقوق تقرها هذه المواثيق بعد أن تصبح واقعا بفعل نضال هذه الجماهير وثوراتها.. فإن انتزاع الحقوق وضمانها حاليا لن يتأتى إلا بنضال هذه الجماهير.

رغم أن المواثيق هي خطوة إلى الأمام في الفكر الإنساني مقارنة مع العهود السابقة، إلا أنها تبقى حروفا على الأوراق.. ولا يمكن ترجمتها على أرض الواقع إلا بنضالات جبارة وثورات شعبية.

لا يجب أن نثق في «منتظم دولي» له مصالحه الخاصة، دول تخرق حقوق مواطنيها وتدعي حرصها على حقوقنا.. دول لا تشهر ورقة حقوق الإنسان في وجه دول الاستبداد التي تحكمنا إلا إذا كانت لها غاية أخرى غير غاية الغيرة على حقوقنا.

لا بديل عن النضال الجماهيري، لا ثقة إلا في قوة الجماهير.. وقوة الجماهير في وحدتها ووعيها.

صنـــدوق المقاصة بين الاحتضار وإمكانيـــــة الإنعـــاش

■ نزارين

بدت مسألة إحداث إصلاح في صندوق المقاصة حديث الساعة، توجس وريبة تقطع أنفاس المواطنين، هل هذا مما أنعمته الثورات على الشعب المغربي ! كيف سيصير حال أغلبية الشعب التي لا تزال تعاني شظف العيش بعد الزيادات في أسعار المواد الأكثر استهلاكية؟ هل فقدت العدالة والتنمية صوابها بطرح مسألة في غاية الحساسية قد تعصف نهائيا بالقدرة الشرائية للمواطنين، أم أنه مجرد جس لنبض الشارع المغربي؟ الموت أهون من هذا الجنون السياسي !

لكن الحقيقة مختلفة بعض الشيء، فمسلسل الهجوم على صندوق الموازنة لم تدشنه العدالة والتنمية، لكنها أسطوانة قديمة ومتجددة بتعاقب الحكومات، فالمتتبع الأقل ذكاء لسيرورة السياسة الاجتماعية المغربية ومدى إسهام كافة الأحزاب المتعاقبة على حكومة الواجهة في الدك بهذا الصندوق، من يمين ويسار، سيستشف مدى هزالة مسرحية المشادات الكلامية البرلمانية، وسيتشف، وهذا هو الأهم، أن الأحزاب الحكومية فاقدة لأي سلطة، وأنها تنتهج استراتيجيات سياسية محددة سلفا، لا تمت بصلة بمشروعها الحزبي الذي لا يعدوا أن يكون بعد ذلك أكثر من حبر على ورق.

تزامن الهجوم مع بداية عقد الثمانيات، وكانت إحدى تجلياته انتفاضة 81 بالدار البيضاء، وتمت تزكية الهجوم بأن أقدم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على فرض سياسة التقويم الهيكلي على البلدان المدينة، والذي كان عنوانها العريض تفويت القطاعات العمومية – التي تتقل ميزانية الدولة ولا تدر أي ربح – للخواص، وكان صندوق المقاصة يسيل لعاب الاتحاد الأوربي الذي كان يرى التخلص منه طريقة ناجعة لاسترداد قسط أعظم من ديونه، وخطوة مثلى لتحرير التجارة الخارجية المغربية وإلغاء القيود الجمركية، ما سيؤدي حتما إلى غزو الأسواق الداخلية والقضاء على ما تبقى من السيادة الغذائية، التي تتمتع بالحصة الأوفر من الدعم.

كان تعداد المواد المدعمة خلال عقد السبعينيات يبلغ سبع مواد، (الحليب، الزبدة، الزيت، السكر، غاز البوتان، الدقيق الوطني- فارينا-، دقيق القمح الصلب) قبل أن يتم تحرير أربع منها تدريجيا عبر ما سمي ب"المخطط التوجيهي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية -1988 1992" ليبقى السكر وغاز البوتان والدقيق الوطني – فارينا، رغم أن نسبة دعمها كذاك تقلصت منذ الوتبة الكبرى التي عرفها الهجوم سنة 1996. ومع حكومة التناوب، تم الإعلان عن تدبير جديد لموارد الصندوق، كما عبر عنه أحمد الحليمي، الوزير المكلف بالشؤون العامة للحكومة، بأن الدعم سيرتبط بمسألة العجز أو عدمه في الميزانية، كما أشار إلى ضرورة إعادة النظر في الصندوق بمجمله، لقولبته في شكل يستهدف الفئات الفقيرة دون الميسورة.

من الجلي جدا أن صندوق المقاصة يخدم مصالح البرجوازية المحلية أكثر من جماهير الفقراء، فالبرجوازية تستفيد مما يفوق قيمته 80% من إجمالي الصندوق، إذ أن مدى استفادتهم تشمل كافة مراحل تشكل المنتوج، من شركات الإنتاج مرورا بالوسطاء إلى شركات التحويل، ما يفرغ قسطا وافرا من الميزانية في جيوب البرجوازية، وكانت شركة أونا أكبر المستفيدين من هذا الدعم لاحتكارها جل هذه المواد، ما جعل الاتحاد الأوربي ينظر إلى صندوق المقاصة كعائق أما تحرير التجارة الخارجية إضافة إلى ما يشمله من اقتطاعات جمركية، ما يجعل أي منافسة أجنبية للمنتوج المحلي المدعم أمرا بعيد المنال. لكن الضغوطات الغربية عدلت أطراف المعادلة، حيث أمالت جهود السياسة الاجتماعية المغربية نحو العمل على إلغاء الصندوق تدريجيا، والذي ألقت الملكية عبء إلغائه على كاهل الحكومات المتعاقبة والتي نظرت إليه بدورها كبطاطس ساخنة تحاول التخلص من تبعاته برميه للحكومة الموالية.

منذ سنة 1996، والدولة المغربية تعتمد مبدأ الدعم الجزافي، الذي يفرض تنافسية المقاولات، ليتجه الدعم نحو الوحدات الإنتاجية التي استطاعت أن تخفض كلفة الإنتاج إلى أكبر حد، وفي نفس السنة تم تحرير التجارة الخارجية، ما هدد بشكل كبير الوحدات الإنتاجية المغربية، لتكون بذلك الشركات الأجنبية أكبر مستفيد من الدعم. سيبدو الموقف جد محرج للأسياد الليبراليين ! هل يجب محاربة الصندوق، لأنه كما يبدو انحرف عن لعب دوره المتمثل في حماية القدرة الشرائية للمواطنين ليغذي أطماع البرجوازية !!

لنتمحص قليلا البديل الذي تقترحه حزب العالة والتنمية، رغم أن بوادره كما سبق وأن أشرنا ظهرت إلى الوجود لما يقارب عقدا ونيف !

ظاهر للعميان، أن السياسة التي عمد حزب العدالة والتنمية على انتهاجها، تروم القضاء الكلي على صندوق المقاصة، هذا ما أكده رئيس الحكومة ووزير الدولة، ووزيري المالية والحكامة مرارا، تحت مبرر أن الميزانية مهددة بالإفلاس نتيجة للدعم الزائد الذي تحملته الدولة عقب الأزمة العالمية للمحافظة على استقرار الأسعار، وأن الدعم يستفيد منه الأغنياء أكثر من غيرهم، لذا، ولتبلغ السياسة الاجتماعية أهدافها، طرح الحزب كبديل اعتماد الدعم المباشر الذي سيستهدف الأسر الفقيرة والذي قدره الحزب في ما قيمته تنحصر بين 500 و600 درهم شهريا. هكذا يكون المشكل قد حل في ذهن بن كيران !

وبهذا يكون قد فتح الباب لبروز عدة إشكالات: ماذا يقصد حقا بالأسر الفقيرة؟ ألن يكون غموض هذه الشريحة مبررا لتقليص مدى الاستفادة من الدعم كما سبق لفضيحة نظام المساعدة الطبية أن فعلت؟ ألن يتحول هذا الدعم إلى ريع جديد ! وماذا سيكون مصير الطبقات الوسطى بعد رفع الدعم عن المواد الأساسية؟ وهل ستستطيع الوحدات الإنتاجية الوطنية الصمود أمام غزو المنتجات الغربية؟ ألن يؤدي هذا الإجراء إلى المزيد من التسريحات العمالية كما حدث سابقا للوحدات الإنتاجية الفلاحية بعد تحرير التجارة الخارجية؟ (تسريح أكثر من 500 ألف عامل).

إن أي محاولة للإجابة على هذه الإشكالات تقود إلى أن سياسة الدولة ستفضي إلى خفض الأجرة الفعلية لجموع الطبقات الوسطى والأجراء الذين لن يستفيدوا من الدعم المباشر، ما يعني بشكل مباشر تقاسم الفقر بين جموع الطبقات الدنيا من المجتمع، خاصة إذا تم اعتماد تصنيف الحد الأدنى للأجور الذي لازال يراوح الحضيض معيارا لتحديد الفئات الفقيرة، علما أن الطبقات البرجوازية لن تتضرر من رفع الدعم في غياب أي قانون يضمن عدم الزيادة في الأسعار الحقيقية بعد رفع الدعم، لأن غياب هذا القانون يعطي الحق للبرجوازية في رفع الأسعار إلى مدى يعوضها مما قد تخسره بسبب إلغاء الصندوق، لتتحمل الطبقات غير المالكة لوسائل الإنتاج تسديد فاتورة رفع الدعم بشكل مباشر، بدل أن يمر عبر صندوق المقاصة !!

إن البديل الحقيقي الذي يستوجب التشبث به هو إبقاء صندوق المقاصة بل وتعزيزه ليشمل المواد الاستهلاكية التاريخية المسلوبة إضافة إلى مواد أخرى كاللحوم والخضر والفواكه.. ورفع الحد الأدنى للأجور، وفرض ضرائب تصاعدية على الشركات التي تستفيد من الدعم لتغطية عجز الصندوق، والتراجع عن تحرير التجارة الخارجية برفع الرسوم الجمركية.

إن موضوع صندوق المقاصة والخطوات التي تنوي الدولة انتهاجها للزحف على هذا المكسب الشعبي موضوع راهني يستدعي المزيد من الدعاية والتحريض في صفوف الحركة الطلابية وداخل حلقات النقاش الشعبية لشن حرب سياسية استباقية وقائية، تمهد السبيل لمقاومة شعبية ولما لا هجومية تلف حولها المزيد من المكتسبات. حتمية الرد الشعبي على هذا الهجوم قائمة، لكن لنجعله ردا منظما ومؤسسا على أطروحات تقدمية تحبك أي احتمال لمناورات قد تجرد الرد من مغزاه الحقيقي.

الشرطـــــة في خدمـــــة أرباب العمـــــل

أعادت حادثة قتل شرطي لثلاثة من زملائه بمشروع بلقصيري شهر مارس الماضي، نقاش وضعية أفراد الشرطة ومنها الوضعية الاجتماعية و«الفساد» الذي يستشري ويعتبر ثابتا بنيويا بهذا القطاع إلى واجهة النقاش على وسائل الإعلام البورجوازية.

رغم البكاء والعويل على وضعية 55 ألف شرطي بالمغرب الذي أطلقته هذه الحادثة، فلا مقارنة بين الأجور العالية ووضعية المشتغلين بهذا الجهاز بأجور ووضعية باقي شرائح الطبقة العاملة (عمال القطاعين الخاص والعام) وباقي فقراء القرى والمدن.

من جهة أخرى لا يجب أن يبعدنا ما تتداوله الصحافة أبدا عن تناول الدور الحقيقي المنوط بجهاز الشرطة أو ما يسمى ب« الأمن الوطني» وباقي الأجهزة الأمنية بالمغرب.

الدولة عبر التاريخ: جماعة مسلحة

تاريخيا الطبقات السائدة منذ تشكلها عبر التاريخ (إثر انقسام المجتمع إلى طبقات) إلى إيجاد جهاز للقمع وضمان سيطرة المالكين على غير المالكين، جهاز لضمان تملك طبقة لعمل طبقة أخرى. فكان أن استعملت وسيلتين إحداهما إيديولوجية سلاحها الأفكار من إعلام وتعليم ومؤسسات أيديولوجية أخرى، لضمان قبول أغلبية المقهورين للاستغلال الذي يعيشونه وتبريره. ووسيلة قمع أخرى مباشرة ومادية تتمثل في الجيش والشرطة والقانون و المحاكم والسجون، تقمع وتعتقل وتحاكم كل من ينتقد ويطالب ويمس ملكية مالكي رؤوس الأموال.

الأمن الوطني : يد البورجوازية اليمنى في القمع

للشرطة المغربية تاريخ طويل في القمع ولا زالت تحتفظ بذلك الدور، لقد قتلت أجهزة الداخلية بالمغرب، منذ ما يسمى زورا بـ«الاستقلال»، العديد من المكافحين من أجل الحرية وزورت الانتخابات لمنع وصول السياسيين المؤمنين بأن «بالإصلاح سيتحقق رفاه الشعب» وسجنت المدافعين عن حقوق الشعوب في الحصول على حريتها. ولهذا الجهاز خبرة كبيرة في تلفيق التهم وتزوير المحاضر والتعذيب بالمخافر إلى تعديات بالشارع العام في حق فقراء البلد.

للعمال و العاملات أكبر نصيب من هذا القمع

يكفي أن تبدأ وقفة أو مسيرة أو اعتصام حتى تتوافد الشرطة ليس لضمان سير المسيرة أو لحماية الاعتصام، الشرطة تأتي لتفرق وتعتقل.

مثال واحد فقط لا غير يدلنا على دور الشرطة هذا: إضراب لعمال معمل ما بوجه تعديات رب العمل، نلحظ دور الشرطة المزعوم ذاك «الشرطة في خدمة الشعب». تأتي الشرطة لتقوم بوقف الإضراب، معتقلة العمال تحت مبرر ضمان سير العمل بالمعمل. هنا يتبين دور الشرطة جليا في أنها تضمن استمرار حصول رب العمل على الأرباح.

لكن فلنطرح السؤال التالي؟ هل شهدنا يوما الشرطة ترغم باطرون على إرجاع عمال سرحوا من العمل؟ الجواب طبعا هو؛ لا. إن الشرطة خادم أمين في يد البورجوازية مالكة وسائل الإنتاج لا غير.

الشرطة تتشكل من أبناء الفقراء والعمال؟

يطرح اعتراض أساسي عند تناول دور الشرطة، وهو أن أغلب رجال القمع هم من أبناء طبقة العمال والعاملات وعموم الكادحين والفقراء.

نعم هذا صحيح فالتربة الاجتماعية للالتحاق بجهاز القمع عو الفقر والبؤس وانسداد الآفاق. تلتحق أغلبية أبناء الطبقات الفقيرة بالمراتب الصغرى بأسلاك الشرطة المختلفة بينما تبقى قمة الشرطة خاصة بأبناء البورجوازية وخيرة خدامها.

يمارس أبناء الكادحين في الجهاز السلطة والعسف على من هم أدنى مرتبة منهم وعلى الذين لا سلطة لهم، أي يصبون حقدهم على من تحتهم مباشرة أو من هم في نفس موقعهم في الهرم الاجتماعي الكريه. ويمارسون سلطتهم بغيض وبكره أكبر على الكادحين الذين يذكرونهم بماضيهم الفقير وبانتماءاتهم الحقيقية التي لطالما تمنوا ألا يكونوا منها.

ما يتلقاه أفراد الشرطة من تدريب وتكوين إيديولوجي يضع جدارا كبيرا بينهم كخدام النظام (إلى جانب الدرك والجيش) والبقية الأخرى المدنية (les civiles). إن الشرطي العادي يمارس، نتيجة السلطة التي منحت له، نوعا من التسلط على الإنسان العادي. وكما يقول مصطفى حجازي في كتابه القيم (التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور) «ليس أشد قسوة وبطشا في التعامل مع المواطن المستضعف، الذي لا يجد له حماية في انتماء إلى زعيم أو ذي نفوذ، من الشرطي الذي كان مستضعفا ومقهورا قبل دخوله سلك الشرطة. إنه يتحول من إنسان مهدد إلى مستبد يتشفى ممن مازالوا مستضعفين. يصب عليهم كل عنته وحقده المتراكم، في حالة من التنكر التام لانتمائه الأصلي وشرطه الإنساني السابق. وهو يشتط في استعراض بعض مظاهر ورموز القوة والسلطة في وضعه الجديد».

أكيد أن المفارقات التي يساهم الشرطي بنفسه في تعميقها كـ«ساهر على النظام» أو متتبع صامت لا يستطيع تحريك المتابعة أو اعتقال متجاوزي «القانون»، تغريه للبحث عن فرصة ومحاولة الاغتناء مستغلا تلك السلطة باسم القانون وباسم خدمة الشعب فينغمس كليا في طريق الحلول الفردية بحثا عن الترقي الاجتماعي عن طريق الرشوة و«الشطط في استعمال سلطته». وأكيد أن الفرق الكبير بين الأجور في أسلاك الشرطة الذي قد يصل لبعضهم 13000 درهم ، سيدفع بعضهم إلى التذمر لكنه يكون موجه بالعنف نحو الفقراء والزملاء، خصوصا أن القانون لا يسمح لهم بتأسيس النقابات أو الانخراط في الأحزاب للتعبير عن مطالبهم وأرائهم

رغم الحالات القليلة التي تعلن رفضها للفساد (تناولت العديد من التقارير الدولية والمحلية الفساد المستشري) الذي يطال أيضا جهاز الشرطة فأكيد أن هذه الحالات تأثرت بالمتغيرات التي تقع نتيجة المفارقات التي تسود البلد نتيجة الفقر والحرمان لكنها تبقى قليلة وستبقى كذلك لضعف النضالات التي تضع موضع تساؤل أسباب الفقر والحرمان والتي بإمكانها لوحدها خلخلت ما يؤمن به الشرطي من (حفظ للنظام).

البورجوازية تجزي العطاء لخدامها

يستحيل الاعتماد على حياد الشرطة، فرغم تشكلها من أبناء العمال والعاملات والفلاحين الصغار إلا أنهم يقدمون الحماية للبورجوازية وصعب أن يقدموا المساعدة لحركة النضال في المغرب.

سبب هذا أن النظام يولي اهتماما خاصا بهم فأجورهم تفوق أجور العمال والعاملات (مثلا حراس الأمن يبدؤون بأجر4000 درهم) ووضع لهم قانون خاص وأنشأ جمعية أعمال اجتماعية خاصة بهم. كل شيء بالنسبة لهم مضمون: التقاعد والسكنى (لقد أعلن مدير الامن الوطني نهاية كتاريخ حصول أخر شرطي على سكن قار) والقروض بفوائد تفضيلية والنقل مخفض ومصطاف خاص سيدشن قريبا.

إن البورجوازية تهتم كثيرا بخدامها الأوفياء وتوفر لهم جميع سبل الراحة ليعملوا ويضمنوا لها استمرار جني الأرباح مع العمل باستمرار على تحسيسهم بأن تلك الامتيازات رهينة ببقاء مجتمع الاضطهاد الذي يحمونه ويخدمونه. في حين أنها لا تبالي بالعمال والعاملات وباقي الفقراء؛ فمثلا ردت الدولة سنة 1999 على مطلب إرجاع ستة عمال مطرودين من شركة والماس بقرية تارميلات، بقمع شرس شاركت فيه العديد من القوات المساعدة والشرطة والدرك مستعملة الرصاص المطاطي والطائرات وتكبدت الشركة خسارة زهاء 3 مليار سنتيم أيام الإضراب كي لا يعود العمال الستة للعمل.

إن الذين يكدحون يوميا من العمال والعاملات لا حقوق لهم ولا سكنى مضمونة لهم ولا أجور تلبي حاجياتهم ولا تقاعد مضمون يقيهم سنوات الشيخوخة.

لا مصلحة للدولة في أن يتحسن وضع العمال، فذلك يخفض من أرباحهم. لكن تحسين وضع البوليس يرفع من أدائهم ويحسن طريقة قمع والضغط على الأجراء والأجيرات لقبول وضع الاستغلال والاضطهاد والسكوت عنه.

إن عرق العمال والعاملات المسروق خلال العمل هو الذي تسلح به البورجوازية وتقوي به حراسها من الشرطة والدرك والمخازنية والوقاية المدنية.

لم نشهد يوما ان أعتقل و تابع البوليس رب عمل عرقل تطبيق القانون، ما نشهده يوميا هو تفريق لإضرابات العمال والعاملات وتفريق لتظاهرات العاطلين والتلاميذ وفقراء القرى.

علينا العمل كثيرا وبطول نفس على تبيان وزعزعة الأفكار المزروعة بعقول العمال حول حياد البوليس عن طريق التشهير الواسع بدور الدولة الحقيقي الإيديولوجي والمسلح.

■ البشير العاصي

مسيرة 31 مارس 2013 النقابية بالعاصمة:
نعم لمقاومة التعديات ضد العمال، لا للتلاعب بنضاليتهم

دعت قيادتا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل إلى مسيرة نقابية وطنية يوم 31 مارس بالرباط، باسم رفض تعامل الحكومة مع النقابات، وضد النيل من قدرة العمال الشرائية، وتصديا لما يُعد ضد صندوق الموازنة وأنظمة التقاعد، وذودا عن الحرية النقابية.

إنها دوافع تدعو إلى مسيرات وطنية وإضرابات وطنية منذ شهور وحتى سنوات. ولا يمكن لمناضل-ة، في ظل التجميد الذي تشهده ساحة النضال النقابي، إلا تأييد أي مبادرة توحد صفوف العمال، وتروم حماية ما تبقى من مكاسب، وانتزاع تحسينات لوضع البؤس والقهر المتزايدين.

لكن ألم تتفرج القيادات النقابية عند اقتطاع أجور المضربين؟ وتركت هذا الإجراء الظالم والخطير يمر، ولم تحرك ساكنا ضد زيادة أسعار المحروقات الذي اتخذته الدولة اياما قلائل بعد مسيرة النقابين [ك.د.ش – ف.د.ش] في 27 مايو ؟ ولزمت صمت القبور إزاء حملة الاجتثاث التي تعرض لها تنظيم ك.د.ش في ورزازات؟ وقائمة الاخلال بالواجبات الأولية طويلة ؟

و لماذا انتظار انصرام سبعة أشهر على ما يسمى»الدخول الاجتماعي»؟ ألم يكن القصد من مسيرة 31 مارس مجرد تفجير بارود شرف لاختتام «السنة الاجتماعية» الذي جرت عادة القيادات على إنهائها بعد مسيرات فاتح مايو ؟

لماذا تسير النقابات العمالية بدون برنامج نضالي، وترتجل خطوات رمزية، من قبيل مسيرة وطنية مرة في السنة، ليست أكثر من استعراض ضعيف القدرة على الضغط و انتزاع أي شيء؟ لماذا يجري تفادي إضرابات قطاعية وطنية موحدة، وإضراب عام وطني، هذه التي لها قدرة تحقيق مكاسب حقيقية؟ وقف الإنتاج والإدارة والنقل وكل دواليب الاقتصاد والدولة، هذا هو العزم الفعلي على معاركة العدو الطبقي، وليس التلويح بالإضراب العام لدرجة الابتذال، والاقتصار على خطوات رمزية تعلم البرجوازية ودولتها، علم اليقين، أن القيادات النقابية بحاجة إليها لطمأنة قواعدها والتظاهر بالمقاومة ليس إلا.

إن الدعوة إلى مسيرات وطنية من هذا القبيل، وبهذه الطريقة، لن يزيد القاعدة العمالية العريضة سوى اليأس من أشكال الاحتجاج، والنفور من التنظيم النقابي. فالعامل و العاملة يتساءلان: ماذا حققنا بمسيرة 27 مايو 2012؟ كي نتحمل من جديد عناء التنقل من الأقاليم إلى العاصمة؟ ألن تصر البرجوازية ودولتها على صم آذانهما وهما متيقنان أن صراخنا بضع ساعات من باب الأحد إلى البرلمان،في مسار تحيط به عمارات فارغة من السكان، لا ينال ذرة من الأرباح ومن سير آلة الاستغلال و القهر؟

إن تنظيم مسيرة مركزية مرة في السنة، خارج أي سياق نضالي، وخارج أي تعبئة حقيقية، سيؤدي إلى نتائج عكسية. فماذا فعلت قيادات منظماتنا طيلة سنوات الهجوم الإعلامي التضليلي الذي نظمته الدولة ضد صناديق التقاعد؟ و لا بيان واحد يشرح للعمال حقيقة المؤامرة المدبرة ضد معاشات من افنوا العمر ضحية للاستغلال.

ماذا قالت قيادات نقاباتنا بشأن صندوق دعم بعض المواد الأساسية التي تتربص به الدولة الفرص للإجهاز على ما تبقى منه؟ ماذا فعلت تلك القيادات ضد السخرية المسماة مساعدة طبية للمعوزين، التي تعني مئات آلاف الاسر العمالية المحرومة من اي حماية اجتماعية؟

هل فسرت القيادات للعمال مضامين مختلف مشاريع قوانين إلغاء ما تبقى من حق الإضراب؟ و هل كشفت حقيقة ما يسمى مشروع قانون النقابات الذي يتدخل في الشأن النقابي الداخلي و يسعى إلى مزيد من ترويض النقابات؟

كل الهجمات الكبرى التي تنظمها الدولة البرجوازية على الأجراء لم تكن موضوع أي توضيح فعلي من طرف القيادات، ناهيك عن تعبئة ترمي إلى صد العدوان.

في سياق هذا الإخلال الخطير واللامسؤول بأبسط الواجبات، تأتي الدعوات الى مسيرات وطنية ليست في آخر المطاف سوى سعي إلى دفع الحرج الناتج عن ضعف الفعل بوجه هجمات تاريخية غير مسبوقة، هذا إزاء القاعدة العمالية. أما إزاء الحاكمين، فقد عبرت كلمة المكتب التنفيذي لك.د.ش أمام مجلسها الوطني يوم 16 مارس 2013 بصراحة عن غاية القيادات من تحريك الفروع النقابية إلى العاصمة بقول إن مسيرة 27 مايو 2012 بالبيضاء كانت « إشارة للحكومة لتلتقطها لتعيد النظر في توجهها الذي لا يؤمن بثقافة الحوار». وتبرز هذه الغاية ايضا من خلال المكانة التي يتبؤها في خطاب قيادتي ك.د.ش و ف.د.ش على السواء ما تسميانه» التعامل الحكومي اللامسؤول مع التنظيمات النقابية». إن القيادات تريد دور الشريك في تمرير الهجمات على مكاسب العمال، وتسعى إلى جر الحكومة إلى ذلك بحبل التلويح بالتعبئة و النضال.

مع هذا كله، و من أجل الإسهام في تصحيح هذا الوضع المزري، شارك المناضلون اليساريون، المعارضون لخط القيادات المتعاون مع الدولة، في مسيرة 31 مارس 2013، كما شاركوا دوما في كل خطوة نضالية مها كانت ضئيلة، من أجل مضمون آخر كفاحي لتحرك العمال، ومن أجل توحيد قوى الطبقة العاملة وانخراطها في النضال.

ليس هجر التحركات العمالية بذريعة التلاعب البيروقراطي خاطئا وحسب، إذ لا يقل خطأ موقف المشاركة الذيلية وراء البيروقراطية بلا مضمون سياسي طبقي، لأن هذا يترك العمال والعاملات فريسة لأضاليل التسييس البرجوازي للعمال الذي تضطلع به البيروقراطيات النقابية ببلدنا.

فهذا التسييس مندرج بالكامل في اللعبة السياسيةللدولة،وذلك بتركيزه في الشعارات وفي الخطاب على انتقاد حكومة واجهة، ومجمل السيرك السياسي، لصرف الأنظار عن جوهر الاستبداد الفردي بكل السلطات الفعلية، وعن قيود التبعية لامبريالية الاتحاد الأوربي والبنك العالمي....

هذا ما يملي تدخلا لليسار الاشتراكي الثوري في كل التحركات العمالية براية المصلحة الطبقية للعمال ضد ايديولوجية «الشراكة الاجتماعية» و»الحفاظ على الاستقرار» (استقرار الاستغلال والاضطهاد). ما يستوجب تطوير الإعلام العمالي وكل وسائط ايصال وجهة النظر العمالية الطبقية الكفاحية.

فإلى أمام من أجل خطوات نضالية حقيقية قوامها التعبئة في أماكن العمل و تنظيم إضرابات وقطاعية وطنية و إضراب عام مسير ذاتيا لشل الإنتاج والإدارة، وسيلة فعالة وحيدة لتحقيق المطالب.

■ مصطفى البحري

فروع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمناجم: إضراب عام بالقطاع يوم 10 ابريل 2013 احتجاجا على تردي الوضع الاجتماعي وضد قمع النقابة

بعد المعارك البطولية التي خاضها عمال مناجم بوازار خلال الشهور الماضية ونضالات عمال منجم اقا وجبل عوام يقرر المكتب الوطني للنقابة الوطنية للطاقة والمعادن -كدش- برنامجا احتجاجيا بدأ يوم 1ابريل2013 بوقفة احتجاجية امام وزارة الطاقة والمعادن . للعمال بكل القطاعات الانتاجية والمؤسسات العمومية والوزارة الخاصة بقطاع الطاقة والمعادن موعد مع اضراب عام يوم 10ابريل2013 .وجاء البيان الصادرعن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للطاقة والمعادن -كدش- ليبين الاسباب المتمثلة في غياب الحوار وتجاهل المطالب النقابية من طرف وزير الطاقة والمعادن. وتحدث البيان عن الخروقات القانونية والادارية الحاصلة في قرارات التوقيف الجماعي عن العمل في حق المكتب النقابي للوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية من طرف مديرها العام وطرد عمال بمنجم بوازار ومحاربة العمل النقابي بشركة اوسلكان وغياب الحوار بشركة كلومين وشركة ECG.

إن المتتبع لما يقع بمناجم المغرب سيفهم جيدا لماذا الوزارة الوصية على القطاع تنهج سياسة الاذان الصماء . جوابا على هذا السؤال يكفي الرجوع لدروس معركة عمال مناجم بوازار وهذه بعضها:

×ان عمال المنجم يتعرضون للبطش و الاستغلال المفرط في غياب ادنى شروط الصحة والسلامة وتنتهك حقوقهم البسيطة بتواطؤ الشركة والسلطة.

×يسهل على الشركة وحلفائها الشركات الاخرى والسلطة هزم عمال عزل يناضلون لوحدهم كيفما كانت كفاحيتهم . اسطع مثال على ذلك ما تعرض له عمال مناجم بوازار الابطال من قمع همجي وطرد من العمل في غياب معارك وطنية داعمة وتضامنية .

×الشروط الذاتية للعمال بالمناجم الاخرى جد مواتية لتجسيد التضامن وهذا ما عبروا عنه مرارا .ما ينقصهم هوقيادة نقابية تعبر فعلا عن نبض ومصالح القاعدة العمالية.اذ لماذا غاب الاضراب الوطني لحظة قمع واعتقال العمال النقابيين بمنجم بوازار؟

×عمال منجم بوازار تمكنوا من تجسيد مبدأ الديموقراطية في اتخاذ القرار عبر الجمع العام وهذا مكنهم من تحقيق انتصارات في ميدان النضال . والملاحظ بعد نهاية معركة بوازار أن حق العمال في القرار بدأ ينزع من أيديهم وبذلك سيضيع كل شيء.

لكي يفرض العمال حوارا جادا يفض الى نتائج ملموسة عليهم التشبث بحقهم في اتخاذ القرار و تنفيده .ولأنهم بصدد اضراب وطني يوم10ابريل2013.لامبرر للتخادل في انجاحه والتحضير القبلي لتحقيق الوحدة العمالية المطلوبة. وجعل مسالة تأجيل الاضراب او تنفيده قرارهم . إلغاء اوتأجيل الاضراب مرتبط بتحقيق مطالب العمال .وكما جاء في البيان ان المطالب المحددة للاضراب الوطني هي الحريات النقابية:ارجاع المطرودين النقابيين'الاعتراف بالمكاتب النقابية للفروع وفتح حوار حول الملفات المطلبية.مطالب واضحة والتفاوض حولها واضح ايضا .فلا مجال للالتباس .

ليتمسك العمال باضرابهم الوطني بقدر تمسكهم بمطالبهم .والطريق لذلك هو انشاء لجن اضراب في كل المواقع المنجمية والتنسيق الدائم فيما بينهم وحث مكتبهم الوطني على الإلتزام بقرار القاعدة العمالية.

خلاصة القول :لا حرية نقابية بدون وحدة عمالية تؤسس لديموقراطية في القرار والتسير النقابيين .

■ نقابي متضامن

ƝÑ ă ƣÛǾ Σ ƙǯǰƙƛ p .Y.æ ŬƤƐə k ƭƐ lj Ƒ ǰ ǾƙNJƢǰƙƭ Ƥ ǾÜyǰƙƭ ƭ Σ ÑƢ s σ ƞØÜÑǯ

يوم الأربعاء 10 أبريل 2013، نظمت الفروع النقابية المنضوية في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناجم الشركة الوطنية للاستثمار إضرابا عاما بكافة هذه المناجم (بوازار – ايميضر- ايميني- اقا- الوكالة الوطنية لتنمية الطاقة المتجددة شركة اوسلكان شركة غلومين للمناولة شركة اوسيجي ECG

ويأتي هذا الإضراب تتويجا لجهود التنسيق التي قامت بها الفروع النقابية بالمناجم، بعد التعنت التي أبداه رب العمل بوجه المطالب العمالية البسيطة التي يتمثل معظمها في تطبيق مقتضيات قانون الشغل، وبعد القمع الذي تعرضت له نضالات عديدة أبرزها كفاحات عمال مناجم بوازار.

و يحتل مطلب إرجاع المطرودين (الذين يفوق عددهم التسعين في بوازار وحدها) صدارة مطالب إضراب 10 ابريل العام.

وكان الطرد الكثيف للعمال من أساليب إدارة المناجم للقضاء على العمل النقابي المتنامي بالقطاع بفعل شدة الاستغلال و القهر.

لا شك أن هذا الإضراب الوطني خطوة نوعية في وعي النقابيين وممارستهم. إذ أنه بوجه رب عمل واحد يستعمل كل السبل لاعتصار مزيد من الأرباح بتجويع العمال، لا مناص من توحيد الفعل النضالي في المناجم التابعة للشركة الوطنية للاستثمار. فعلى هذا النحو يتشكل ميزان القوى القادر على فرض المطالب العمالية.

إن تنظيم هذا الاضراب الموحد وطنيا هو بحد ذاته انتصار عظيم لنقابيي القطاع المنجمي، فهو يخرج العمل النقابي من مفهومه الضيق و الابتدائي حيث يتعارك عمال كل منجم وحدهم ضد إدارة مستقوية بتشتت العمال و انعدام تنسيق الفعل النضالي، وبجهاز القمع الموضوع رهن إشارتها.

ويضع هذا الإضراب القيادات الوطنية لمختلف المركزيات النقابية أمام مسؤولية المساندة والتضامن. فهنا يتجسد بالفعل، لا بالقول فقط، الإيمان الحقيقي بمصالح الطبقة العاملة، وبضرورة الوحدة العمالية. كما أن كافة المناضلين النقابيين، ايا كانت الراية التي يناضلون تحتها، أن يساندوا نضالات الشغيلة بالقطاع المنجمي، وأن يتأهبوا لتجسيد التضامن بوجه كل ردود الفعل المحتملة من طرف ارباب العمل ودولتهم.

تحية نضالية عالية لعمال المناجم في خطوتهم النضالية النوعية
ومزيدا من الوحدة و التضامن

■ م.ب

[illegible]

الباطرونا المنجمية بجبل عوام تحقق المزيد من الأرباح:

عرضت الشركة المنجمية لتويسيت في بلاغ صادر عن مجلس ادارتها نشر على شبكة الأنترنت(1) نتيجة إستغلالها لمناجم جبل عوام برسم سنة 2012. هكذا بلغ صافي الارباح 408،19 ملايين درهم مقابل 326،19 سنة 2011 مما يعني تحقيق زيادة قدرت ب12،7%. كما تحسنت نتيجة الاستغلال لسنة 2012 بنسبة 3،2% بالمقارنة مع سنة 2011، إذ تم الإنتقال من رقم 442،08 ملايين درهم إلى رقم 456،25 ملايين درهم .

أما فيما يخص رقم معاملات الشركة فقد قفز من رقم 646،81 ملايين درهم إلى رقم 675،76 ملايين درهم .

وقد أكد البلاغ سالف الذكر على أن هذه النتائج تحققت بفضل التحكم الجيد في التكاليف في حين أن الفضل فيها يعود لسواعد العمال الذين ينتجون الثروة دون أن يستفيدوا منها .

ماهو الثمن الذي دفع لتحقيق كل هذه الأرباح؟

غياب شروط الصحة والسلامة :

لقد ركزت الباطرونا على الربح و المردودية على حساب تحسين شروط العمل بشكل يحترم المعايير المعمول بها، هكذا سجلت سنة 2012 رقما غير مسبوق فيما يخص حوادث الشغل بجبل عوام فقد توفي ثلاثة عمال في حوادث شغل متفرقة و في ظرف لا يتعدى الشهر (عصام الراجي 10/102012 و مصطفى فوغالي 23/10/2012 و سعيد الزمزامي 06/11/2012).

كما سجلت حوادث شغل أخرى خلفت إعاقات و نسب عجز كبيرة، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن غياب شروط التهوية داخل أنفاق المناجم يجعل العمال عرضت للإصابة بمرض السيليكوز و الذي يحتل صدارة قائمة الامراض المهنية التي تفتك بصحة عمال المناجم نسجل هنا وفاة عامل أخر خارج المنجم بسكتة قلبية نتيجة ضيق التنفس ترتب عن إصابته بالسيليكوز يوم 09 من شهر دجنبر 2012.

وجدير بالذكر أن حوادث الشغل بمناجم جبل عوام سجلت في الاونة الأخير أرقام مخيفة جدا إذ سجل منذ 06-11-2012 (تاريخ أخر حالة وفاة) مايفوق 10 كسور بليغة أغلبها على مستوى الرجل و إصابتين خطيرتين الأولى على مستوى الحوض و المثانة و الثانية على مستوى العمود الفقري، مما يعني أن الباطرونا لا تفكر سوى في الرفع من أرباحها و الحفاظ على أدائها و هذا لن يكون إلاّ على حساب صحة العمال و سلامتهم .

• المقاولات من الباطن أداة في يد الباطرونا من أجل تفتيت قوة ووحدة العمال وتحصيل المزيد من الأرباح :

إن الأرباح التي تراكمها الباطرونا المنجمية بجبل عوام لم تتأتى إلا بإستغلالها للعمال بشطل بشع و خصوصا عمال المقاولات بالمناولة، كشكل للسمسرة في اليد العاملية لم يظهر بجبل عوام إلا بعد إغلاق مناجم جبل عوام ما بين سنة 1993 و سنة 1996 فتم إعادة فتحها من جديد من طرف الشركة المنجمية لتويسيت و التي ستلجأ من أجل تحصيل أرباح طائلة و من أجل تفكيك الصف العمالي و القضاء الكلي على الوحدة العمالية إلى إعتماد المقاولات من الباطن و ذلك لضرب الحق في الترسيم بعد إستيفاء المدة القانونية و التنصل من أية مسؤولية قانونية للشركة الأم في علاقتها بالعمال غير المرسمين إذ تقوم بإستغلالهم مباشرة و كأنهم مرسمين لديها في حين أنهم على الورق تابعين لمقاولة أخرى لا يعرفون المسؤولين عنها إلا في أوقات إستخلاص الأجور(عمال مقاولة تيغانمين و تيكترى نمودجا) في عملية سمسرة واضحة في اليد العاملة . كما تم أيضا إسناد قسم من الأشغال لمقاولات أخرى (E.C.G و GOLD MINEنمودجا).

تشغل الشركة المنجمية لتويسيت 749 عاملا بصفة دائمة هؤلاء العمال ينقسمون إلى فئتين عمال مرسمون يبلغ عددهم 319 في حين العمال الغير المرسمون يبلغ عددهم 430 عامل بنسبة 57،4% من العمال، و هذا ما يفسر إرتفاع نسبة أرباح الشركة فعمال هذه المقاولات يتعرضون لإستغلال بشع بدون حقوق و بأجور الجوع و يتعرضون لعملية سرقة لساعات العمل و لا يتم تعويضهم عن الساعات الإضافية و يشتغلون في ظروف تنعدم فيها شروط الصحة و السلامة مما يجعل نسب إصابتهم بالأمراض المهنية و حوادث الشغل مرتفعة نسجل هنا أن الثلاث حوادث شغل مميتة في ظرف أقل من شهر هي لعمال تابعين للمقاولات بالمناولة.

لقد نجحت الباطرونا المنجمية بجبل عوام في تفكيك الصف العمالي بالإعتماد على المقاولات من الباطن و التي خلقت تقسيما للعمال إلى فئتين : مرسمين و غير مرسمين متفاوتيين في الحقوق و متباينين في القدرة في الدفاع عن النفس أمام تعسفات الإدارة فالمرسمون يحق لهم الإنتماء للنقابة أما الغير المرسمون فيعيشون في خوف دائم من الطرد خصوصا في ظل غياب إطار نقابي قادر على الدفاع عنهم .

ومـا يكرس هذا القول هو حالة العمال الستة المطرودون في أعقاب الإضراب الذي خاضه العمال خلال شهر دجنبر من السنة الماضية، فهم ينتمون لمقاولات من الباطن في حين إكتفت الإدارة بتوجية إستدعاءات من الدرك للعمال المرسمين . إن هذه الممارسات لا تهدف سوى إلى بلقنة الصف العمال و ما إستعمال المقاولات من الباطن سوى وجه من أوجهه مما يستوجب تضامن العمال و تلاحمهم و تقوية صفوفهم فالكل ضحايا للإستغلال مرسمون و غير مرسمون .

كما نذكر هنا بأن سنة 2012 شهدت مأساة حقيقة لعمال مقاولة E.C.G و هي مقاولة بالمناولة لدى الشركة الام تويسيت حيث حاولت المقاولة الأنفة الذكر التملص من مسؤوليتها القانونية و من إلتزامها و تعاقدها مع العمال و ذلك بتسريحهم بتعويض قدر في 700 درهم عن كل سنة عمل لكل عامل، و مبررها هو أنها لم تجدد عقدتها مع الشركة الأم هذه الأخيرة التي تعاقدت مع مقاولة GOLD MINE و التي تتخصص في ذات الأشغال التي كانت تقوم بها E.C.G و دخلت معها في تنافس حول الفوز بصفقة جبل عوام ..

GOLD MINE نجحت في إحتكار أوراش جبل عوام لصالحها لكنها في حاجة ليد عاملة رخيصة و مؤهلة قادرة على أن تنتج بغزارة لتتفادى تكوين عمال جدد لن يرقوا لمستوى عمال E.C.G حتى و إن تم تكوينهم لأن هؤولاء راكموا تجربة طويلة في العمل المنجمي لذلك حاول مدير GOLD MINE و معه C.MT إستقطاب عمال E.C.G بأي شكل من الأشكال . E.C.G بدورها تحاول أن تهرب من جبل عوام بأقل الخسائر فهي تجيب عن ورطتها بأنها تملك أوراش أخرى في مناجم بعيدة و أن العمال ملزمون بالرحيل معها مادامت قادرة على أن تضمن لهم العمل ...

فظل العمال تائهون وسط صراع الرأسماليين الذين لا يهمهم غير الربح و لو إقتضى الامر الإتجار و السمسر في اليد العاملة ...

700 درهم كتعويض عن سنوات ضاعت بين أنفاق المناجم في ظروف عمل لا إنسانية رطوبة عالية و حرارة حارقة و وحش من الغبار إسمه «السيليكوز» ينخر صدور العمال .. و لعل أخرهم «بوحوت» العامل الذي إستغلته E.C.G لما يفوق 10 سنوات من البؤس و الظلم و القهر إنتهت بوفاته بعدما لم يقوى قفصه الصدري على تحمل زفراته الحارقة من شدة الألم الناتج عن السيليكوز و عن إحساس بالحكرة و هم يقولون له أنه سيتلقى تعويضا هزيلا.

تمييع العمل النقابي والتضييق على الحريات النقابية:

إن الرأسمال يؤمن بأن السبيل الوحيد لتحصيل الأرباح هو استغلال العمال و هذا المطمح لن يتأتى في ظل وجود إطار نقابي قوي مدافع عن حقوق العمال و مصالحهم. لذلك حاولت الباطرونا المنجمية تمييع العمل النقابي من خلال ضرب إستقلالية النقابة و إستمالة النقابين عبر منحهم إمتيازات عينية. مما يعني أن النقابة حادت عن وظيفتها الأساسية و المتمثلة في الدفاع عن حقوق العمال و تحصين المزيد من المكتسبات لهم لتصبح أداة طيعة في يد الإدارة و التي توظفها كما تشاء من أجل تدبير أزامتها و مساعدتها في إيجاد حلول و مخارج لورطتها لقد منحت البيروقراطية النقابية، للإدارة و المجال للمناورة و الإلتفاف على المطالب المشروعة و العادلة للعمال و ربح الوقت من أجل تعبئة كاسري الإضراب، و بالتالي الإمعان في إستغلال العمال.

طرد 6 عمال من منجم سينيال بجبل عوام على خليفية مشاركتهم في الإضراب الذي شهدته مناجم جبل عوام دجنبر الماضي و الذي عرف خنق الإنتاج و شل حركة العمل بمنجمي سيدي أحمد و إغرم أوسار، و توجيه الإستدعاءات لعمال أخرين من طرف سرية الدرك بمريرت يعكس مستوى التضيق الذي يطال الحريات النقابية بجبل عوام.

ماذا إستفاد العمال من كل هذه الأرباح:

كل هذه الأرباح لم يجني منها العمال سوى الفتات 600 درهم كمنحة للعمال المرسمون، و مقابل 20 ساعة عمل للعمال الغير المرسمون. في حين أن كل هذه الثروات لم تنعكس على الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للعمال و الساكنة المحيطة بالمناجم، فالشركة لازالت تصر على أنها غير معنية بتحسين شروط الحياة الإجتماعية بالمحيط كما أنها لازالت تتنكر للوعود التي سبق و أن أعطتها لساكنة منطقة «إغرم أوسار» الذين سبق و أن دخلوا في إعتصام في غشت 2011 للمطالبة بالحق في التنمية .

أورد هنا كلاما قاله إبراهام السرفاتي و هو يصف أوضاع عمال مناجم جبل عوام : « لقد ذهبت مرة لأهنئ عمال مناجم جبل عوام في وسط المغرب على نضالهم الاجتماعي البطولي في السنوات القليلة الماضية، لقد أفلحوا في فرض وجهة نظرهم بإعادة افتتاح المنجم، لكن بإشراف أرباب عمل يستعبدونهم، ففي العامين الأولين مات عشرة عمال، ستة في السنة الأولى، وأربعة في السنة الثانية، إنه أمر لا يعقل، ويعود بنا إلى العصور الوسطى، في الوقت الذي شرعنا فيه قوانين اجتماعية متقدمة في عهد عبد الرحيم بو عبيد، غداة الاستقلال، لكنها لم تطبق، لقد قلت إنه على أرباب العمل هؤلاء أن يغيروا أسلوب معاملتهم، أو يزج بهم في السجون، ويوق الناس شرهم، لأنه مستحيل أن نتقدم بأرباب عمل من هذا النوع».(2)

و أخير ما أختم به هنا هو كلام لعامل و هو يصف هذا الوضع قائلا: « هوما داو الكنوز و حنا دينا السيليكوز.»

إحالات:
http://www.casablanca-bourse.com/bourseweb/Documents/CMT/fr/CMT__-prss__12__fr.pdf1

2- جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد يوم 13 - 11 - 2010

نضال كادحي المناطق المنجمية: من أجل تأميم المناجم تحت رقابة العمال و السكان

نضال شباب ايميضر و كادحيها في جبل ألبان منذ 1 غشت 2011، دفاعا عن حقوقهم وضد المصائب الناتجة عن استغلال ثروة المنجم، دفع مجموعة مناجم التابعة للشركة الوطنية للاستثمار [أونا سابقا] إلى إعداد خطة متكاملة، بمساعدة متواطئين ضد التعبئة الشعبية، بغاية امتصاص النقمة، وذر الرماد في العيون، واتقاء امتداد تجربة جبل ألبان الرائدة إلى المناطق المنجمية المجاورة.

وقد كان تحرك سكان قرية تسلا، القريبة من مناجم بوازار، التابعة للشركة ذاتها، بتنظيم اعتصام 03 مايو 2012 ، نذيرا للشركة. وإذ تكلفت السلطة بالقمع الوحشي للاعتصام بعد 20 ساعة فقط من انطلاقه، فقد سعت الشركة من جهتها إلى إطلاق حملتها تضليلية، و برنامج أعمال خيرية مذلة بالنظر إلى حجم الأرباح الطائلة التي تحقق و الأضرار الجسيمة التي تسبب.

توجد بمنطقة الجنوب الشرقي عدة مناجم (أم جران- إميضر- بوسكور- إيميني- بليدة- بوازار...) - تتوزع على أربعة عمالات (زاكورة- ورزازات- تنغير- الراشيدية)، و تعد مجموعة مناجم المستثمر الأول بمناجم المنطقة. ويتضح حجم الارباح المحققة بالانفراد باستغلال هذه الثروة (وفق منطق الرأسمالية القاضي بالتملك الخاص للثروة و وسائل الانتاج) من تصريح الشركة المستغلة ذاتها بأن

15 شهرا من النزاع باميضر كلفها خسارة 400 مليون درهم، و بأن الإنتاج انخفض في 2011 بنسبة 40 بالمائة بسبب النزاع.

تضليل و إذلال

تقوم حملة الشركة المستغلة للمناجم على تجنيد عدد من عملائها، اشخاصا وجمعيات، منها المحلي و الوطني، لتنظيم حملة تضليل حول تنمية المناطق المنجمية، مع صرف قسم ميكروسكوبي من الارباح لذر الرماد في الأعين.

منذ 2012 كثر اللغط الكاذب حول «برنامج تنمية المناطق المنجمية و محيطها بجهة الجنوب الشرقي» في النشاط المنظم بزا ورة يومي 20 .21 ابريل 2012، تلاه لقاء مراكش يوم07 ماي 2012 .

و أعلن عما سمي «مخطط أولويا» لسنة 2012 يستهدف مناطق (بوازار) في الجماعتين القرويتين (ويسلسات وتانسيفت) بتخصيصها ب 19 مشروعا و(البليدة) ب 8 مشاريع و(إميضر) على مستوى الجماعتين (إميضر وواكليم) ب 10 مشاريع.

وجرى التطبيل الاعلامي باستعمال «فاعلين مدنيين» ليسوا غير شبكة كمال الحبيب المتعاون على قدم وساق، سياسيا و اجتماعيا مع النظام، أي ما يسمى كذبا «منتدى بدائل المغرب» و تابعه المحلي «النسيج الجمعوي للتنمية والديمقراطية بزاكورة».

وكان من ثمار عملية التضليل بروتوكول الإتفاق المفبرك الموقع يوم 19 نونبر 2012 بعمالة تنغير بين بعض اعضاء المجلس القروي الفاقدين لمصداقيتهم والذين تجمعهم مصالح مع الشركة من جهة و مجموعة مناجم من جهة اخرى. الإتفاق الذي رفضه سكان إميضر عبر توقيعهم عرائض رافضة له (ازيد من 2000 توقيع للبالغين من الجماعة).

يوم 18 يناير 2013 وقعت الشركة الوطنية للاستثمار 5 اتفاقات شراكة مع مؤسسات عمومية وجمعيات تنمية محلية من اجل مشاريع بمبلغ 6 مليون درهم. تندرج المشاريع في اطار الخطة الاستعجالية التي هي ثمرة تعاون بين النسيج الجمعوي للتنمية و الديمقراطية بزاكورة و منتدى بدائل المغرب و مجموعة مناجم في لقاء في زاكورة في ابريل 2012.

وبحسب منظمي حملة التضليل و الإذلان يندرج هذا ضمن مخطط استراتيجي لفترة 2013-2015 ، قدرت اعتماداته المالية بقرابة 100 مليون درهم. و يروم :» تعزيز قدرات الفاعلين المحليين من خلال تنظيم دورات تدريبية لفائدة العاملين في مجال التنمية المحلية (الجماعات والجمعيات المحلية والتعاونيات والمصالح الحكومية اللامركزية) وتحقيق تواصل واسع حول البرنامج من خلال تطوير ونشر خطة للتواصل والإعلام حول أنشطته» و «إنجاز مشاريع مخصصة للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة المحيطة بالمناطق المنجمية، وإجراء سلسلة من الدراسات والبحوث حول المناطق المنجمية في مجالات الصحة والثقافة والبيئة والتنمية، علاوة على تثمين الثقافات المحلية والتعريف بالمحاور الحاملة لفرص التنمية والتفكير والتشاور قصد المرافعة من أجل مقاربات و برامج وسياسات عمومية تتوخى التنمية المستدامة للمنطقة «.

و لإبراز خواء «المخطط الاستراتيجي» ندخل في بعض تفاصيله:

دورات تكوينية حول تشبيك جمعيات

وضع قاعدة بيانات حول المناطق التي يتدخل فيها المخطط

دراسات وأبحاث في المحاور التالية :

- وضعية مرجعية حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية بالمناطق المنجمية.

دعم المرافق التربوية الأساسية بالمناطق المنجمية

دعم المرافق الصحية الأساسية

مركبات ثقافية بالقرب من الشباب والمناطق المنجمية.

- دعم الفرق الرياضية

المساهمة في تأهيل المراكز المنجمية.

- إعادة تأهيل فضاءات الاستخراج المنجمي المهجورة.

- تزويد المناطق المنجمية بالماء الصالح للشرب

تنظيم تكوينات متنقلة

- دعم إنشاء مسالك تكوين جديدة وتشجيع الشراكة مع المعاهد ومؤسسات التكوين.

دعم المقاولات المحلية

- دعم إنشاء الانشطة المدرة للدخل في مجالات مختلفة، سياحية وثقافية وصناعة تقليدية وزراعية...

المحافظة على المواقع التاريخية.

- دعم التظاهرات الفنية والثقافية.

التقليص من آثار التلوث.

الخلاصة: عمل إداري مع الجمعيات المتواطئة، وكلام عام عن اصلاحات اجتماعية في التعليم و الصحة ، ...

طبعا لابد من فتات لذر الرماد في العيون، لكن هل ستسد شركة رأسمالية غايتها الربح، ولاشيء غير الربح، النقص الناتج عن سياسة الدولة القائمة على إهمال مناطق بكاملها اجتماعيا و على صعيد البنيات التحتية الاساسية؟ اعتقاد ذلك بلادة، وترويجه استبلاد للناس.

شركم مناجم التابعة للشركة الوطنية للاستثمار اول مستغل خاص لثروة المغرب المنجمية. استغلال يقوم على :

قهر العمال باستغلال أغلبيتهم عبر مقاولات من باطن تهضم حقوقهم الأولية، و تتولى الدولة البرجوازية قمعهم إن قاوموا كما الحال في بوازار.

تدمير البيئة بتلويثها بالسموم، و النفايات، و استنزاف الفرشة المائية.

هذا من أجل أرباح أقلية على حساب قاعدة المجتمع العريضة.

نضال الكادحين ضد جشع مجموعة «مناجم» التابعة للشركة الوطنية للاستثمار، قد ينتزع بعض المكاسب الجزئية، في التشغيل و الحد من التلويث، وبعض الترقيع في التعليم و الصحة، لكنه لن يحل المشاكل الكبرى لانعدام تنمية حقيقية.

يجب أن يتضافر نضال السكان من أجل التشغيل وحماية البيئة و الفرشة المائية مع نضال عمال المناجم من أجل حقوقهم وكرامتهم. ويجب بوجه مزاعم الشركة. المنجمية، بصدد المصاعب الاقتصادية لتبرير عدم الاستجابة للمطالب العمالية و الشعبية، النضال من اجل تأميم القطاع المنجمي وإخضاعه لرقابة العمال و السكان. وفوق هذا وذاك يجب ان يندرج النضال العمالي و الشعبي بالمناطق المنجمية في إطار نضال كادحي المغرب من اجل تنمية بديلة حقيقية، تنمية وطنية إجمالية قائمة على تملك الشعب برمته للثروات و لوسائل الانتاج و تدبيرها ديمقراطيا لتلبية الحاجات الاجتماعية للجميع. فخارج هذا الحل الحقيقي سيظل العمال و السكان على السواء ضحية للقهر و الإذلال بالأعمال الخيرية و الفتات.

■ جنين داود

المناضل-ة
جريدة عمالية، نسوية، شبيبية، أممية
مدير النشر: اسماعيل المنوزي
هاتف: 06.41.49.80.60
الإيداع القانوني: 214-04
التصفيف و الإخراج الفني:
ع . المحبوبي
السحب:
مطابع العهد الجديد

- 6000 نسخة.
التوزيع: سوشبريس
ص.ب : 1378 - أكادير
حساب بريدي: D 793388
بريد الكتروني:
mounadila2004@yahoo.fr
موقع الكتروني:
www.almounadil-a.info

ذاكرة الكفاح العمـــــالي: إضرابـــــــات ابريـــل 1979

كانت 1979 سنة فاصلة في تاريخ الحركة النقابية المغربية، إذ شهدت موجة نضالات غير مسبوقة بعد ما لا يقل عن عقد جمود غاصت فيه الحركة النقابية بفعل سياسة القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل. ويمثل شهر أبريل العلامة البارزة بفعل بلوغ التصعيد من جانب الكونفدرالية الديمقراطية لشغل مستوى متقدما بقرار النقابة الوطنية للتعليم خوض إضراب 48 ساعة متجددة إلى غاية تحقيق المطالب، ومن جهته بلغ قمع الدولة وإرهابها ذروة بالرد على هذا الإضراب، وعلى مجمل الدينامية النضالية، بحملة قمع لم يشهد تاريخ النضال النقابي نظيرا لها طيلة فترة ما بعد الاستقلال الشكلي.

بهذا كانت سنة 1979 سنة تعميد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالنار بعد مرور أشهر معدودة على تأسيسها [نوفمبر 1978].

السياق السياسي: دور الاتحاد الاشتراكي

لا يمكن فهم طبيعة ما ميز هذه السنة عماليا خارج إطاره السياسي، فقد كان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في عز نموه، في إطار المشروع البوعبيدي الهادف إلى بناء حزب اشتراكي على غرار الاشتراكية-الديمقراطية العالمية [السعي إلى الإصلاح بالاندماج في مؤسسات النظام] باستعمال بقايا الحركة الشعبوية الراديكالية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية).

كان تعاون الاتحاد الاشتراكي مع النظام في قضية الصحراء مرفقا بتسهيلات لهذا الحزب سوف تتيح له بناء مواقع متقدمة في الساحة السياسية والنقابية والشبيبية. فبعد تفاهمه مع بوعبيد، رفع النظام الحظر عن مقرات الاتحاد، وسمح له بإعادة إصدار جرائده، وأفسح له في المجال ليستعيد سيطرته على هياكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي رُفع عنه في نوفمبر 1978 منع دام قرابة 6 سنوات، وذلك بتنظيم مؤتمره السادس عشر في صيف 1979.

وكانت مشاركة الاتحاد الاشتراكي في انتخابات المجالس البلدية والقروية في نوفمبر 1976، ثم البرلمانية في يونيو 1977، قد أبانت له حدود اللعبة الديمقراطية للملكية. فبدأت تتصاعد بداخله أصوات رافضة لتلك اللعبة، ومتطلعة إلى إطار مناسب لإستراتيجية «النضال الديمقراطي»، أي ابتعاد الملكية عن ممارسة السلطة، لتؤول هذه إلى برلمان حقيقي. وهذا ما عبر عنه بيان المؤتمر الثالث للحزب (10-9-8 ديسمبر 1978) بشعار» تحويل نظام الحكم من ملكية رئاسية مخزنية ... إلى ملكية برلمانية دستورية ديمقراطية...»

وإن كان هذا المؤتمر قد وضع حصيلة سلبية لسنوات»المسلسل الديمقراطي» الأولى، وشكل مقدمة لأزمة في علاقة التعاون مع الملكية ستنعكس سياسيا بانسحاب الفريق الاتحادي من البرلمان، فقد سبقه بأيام قلائل مؤتمر آخر فاصل في تاريخ المعارضة الإصلاحية والحركة النقابية على السواء. كان ذلك مؤتمر تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل المنعقد في 25 نوفمبر 1978. ففي هذا المؤتمر، المحضر بالكامل من طرف الاتحاديين، سيتزود هؤلاء بالأداة التي سيستعملون لمناوشة النظام على الساحة النقابية مناوشة محسوبة ومضبوطة لا تروم أكثر من دفعه إلى التفاهم على الساحة السياسية، وبناء قاعدة انتخابية لتحسين المكانة في المؤسسات.

وقد ساعد في نجاح هذا الآلية أن الساحة النقابية عانت منذ مدة طويلة من عواقب سلبية القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل، و توغلها المتزايد عمقا في التعاون مع أرباب العمل و الدولة. فكان توق العمال وشغلية قطاعات الدولة إلى النضال لتحسين أوضاعهم يضع بيد القيادة الاتحادية قوى نضال نقابي تتيح الضغط على النظام بتحركات «مسؤولة» من جانبها لكنها مفزعة للملكية في ظل وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي صعب، قوامه التضخم و الركود الاقتصادي المفاقمين بكلفة حرب الصحراء وأثار الجفاف المتتالي، وتطورات سياسية إقليمية مقلقة، لا سيما حرب الصحراء، و تأثير إسقاط شاه إيران و انتصار الثورة في نيكاراغوا وتقدمها في السالفادور ..

و قد كان النظام اشترى من بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل السلم الاجتماعي بالكيفية التي وصفها علي المريمي عضو اللجنة الإدارية للاتحاد المغربي للشغل (مؤتمر 1985). فحسب هذا الفقيد النقابي قايض النظام السلم الاجتماعي بأموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي جعل جزءا منها تحت تصرف قيادة الاتحاد المغربي للشغل في تفاهم سري مع بداية قضية الصحراء. [انظر كراس الضمان الاجتماعي، تعريب نادي التثقيف العمالي]

هذا السياق النقابي هو الذي سهل بسط الاتحاديين هيمنتهم السياسية على قسم من الطبقة العاملة باسم «إعادة الارتباط بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني»، أطروحة منظر ك.د.ش عبد اللطيف المنوني هذه التي لا تعني سوى استعادة قسم من الحركة الوطنية البرجوازية قيادة قسم من العمال كانت فقدتها باستقلال بيروقراطية النقابة العمالية عنها في مطلع سنوات 1960.

وطبعا لم يكن لشعارات التعبئة التي اعتمدتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بانتقاد «البيروقراطية» و»الجهاز البرصوي» و»المتاجرة بالنضالات» لتبني صرحا نقابيا خارج النضال الميداني. على هذا النحو التقت الضرورات السياسية للاتحاد الاشتراكي، والحاجة الى دينامية نضالية تبني النقابة، مع توق الشغيلة إلى الدفاع عن مصالحهم ليتيح للاتحاد الاشتراكي انغراسا حقيقيا في قطاعات عمالية عديدة.

إضرابات 1979: ذروة التأسيس الميداني للنقابة

كان من أهم الخطوات النضالية،ذات الدلالة الرمزية البالغة، التي ستؤسس الكونفدرالية الديمقرؤاطية للشغل تأسيسا ميدانيا :

اضراب 30 مارس 1979 تضامنا مع الشعب الفلسطيني، تلته اعتقالات و طرد من العمل. و لا شك ان الطابع السياسي الصريح لهذا الإضراب، و تعلقه بقضية تحرر وطني راسخة في وجدان الشعب، منحا النقابة الفتية مصداقية قوية، فيما باقي القيادات النقابية مقتصرة على كلام الخطابات في ظرف دخلت فيه القضية الفلسطينية انعطافا تاريخيا بعد زيادة أنوار السادات إلى إسرائيل وما تلاها من مسلسل استسلامي.

وعلى الصعيد الاجتماعي الداخلي، جاءت إضرابات 1979 بقيادة ك.د.ش في سياق تردي أوضاع الشغلية ومجمل الطبقات الشعبية. ومن باب المثال فقط، نشير إلى أن وزير المالية، عبد الكامل الرغاي، صرح آنذاك لمراسل جريدة لوموند الفرنسية، بول بالتا، أن الحد الأدنى للأجور بالمغرب هو الأدنى في العالم [لوموند 18 ابريل 1979].

كيف لا؟ وقد شهدت الأجور تجميدا خلال أكثر من عشر سنوات، مع تضخم مدمر للقدرة الشرائية للعمال، حيث شهدت الأسعار ارتفاعا من 1973 إلى 1979 بنسبة قاربت 100 % .

شملت موجة الإضرابات القطاعين العام و الخاص على السواء، وهزت قطاعات إستراتيجية، ممثلة أكبر تحدي بوجه النظام منذ إرسائه «الإجماع الوطني» حول العرش القائد «لاستكمال الوحدة الترابية».

وكان رأس حربة تلك الكفاحات النقابات الوطنية الثمانية المؤسسة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل: الفسفاط – البريد – التعليم – الصحة – السكر و الشاي – الماء و الكهرباء- سكك الحديد.

هذا ولم تتفجر دينامية الكفاح سنة 1979 من عدم، إذ بدأت أمارات تصاعد الكفاحية العمالية منذ سنة 1978 التي شهدث إضرابات غير مسبوقة نخص بالذكر منها: إضراب عمال الفسفاط في ديسمبر 1977 (استمر من 28 ديسمبر إلى 18 يناير 1978) و استأنفه في 12 و 13 أبريل.و إضراب التعليم يومي 11 و 12 ابريل بنسبة عالية جدا. وإضراب في النقل احتجاجا على سحب رخص السياقة، يومي 18 و 19 ابريل. وإضراب مستخدمي مكتب التسويق و التصدير، وعمال مصفاة البترول لاسمير بالمحمدية، وعمال السكك من أجل 15 % في الأجور، والميكانيكيين بالخطوط الملكية الجوية، حيث تدخلت ضدهم قوات القمع. وإضراب مسابك وادي الحيمر من 17 يوليو إلى نهاية غشت.[1]

موجة إضرابات 1979:

قطاعات الدولة

- من يوم 4 الى 9 يناير اضراب 10 آلاف عامل سكك حديدية من اجل تطبيق اتفاق موقع في يونيو 78

إضراب لامحدود للشيالة بميناء الدار البيضاء بدأ في 30 يناير

4000 عامل بمناجم جرادة يضربون 15 يوم في فبراير

2000 أجير في مكتب الابحاث و المساهمات المعدنية يضربون عدة مرات (8 ايام في يناير و فبراير 79

اضراب النقل الحضري بالبيضاء : 11 يناير ، دام أربعة أيام

النقل الحضري بفاس : 8 أيام أضراب في 27 يناير

التعليم 7-6-5 فبراير 79 و 21 الى 24 فبراير و 10 و 11 ابريل

الصحة : 7 مارس و 10 و 11 ابريل

البريد 15 فبراير 79

اضراب وطني ايام 11-10-9 ابريل بقطاعات التعليم و الصحة و البترول

اضراب وطني موحد بالسكر يوم 9 ابريل

اضرابا بمعامل السكر في يناير و فبراير : زايو و دكالة و كوزيمار

3-6 ابريل اضراب وطني بالفسفاط

اضراب لا محدود في صوماكا في 21 فبراير

27 فبراير : اضراب 3 ايام في فوسفاط خريبكة

القطاع الخاص: بفعل غزارة حالات الاضراب بمقاولات القطاع الخاص، نقتصر على معطى اجمالي يبرز بجلاء مستوى كفاحية العمال في العام 1979. ففي الفترة من 1974 إلى 1987، شكلت سنة 1979 ذروة بعدد مضربين بلغ زهاء 140 الفا، وهو العدد الذي سينزل في 1983 إلى 44 ألفا[2]

جائحة القمع

اعتبرت الدولة الوضع الاقتصادي والمالي غير مناسب لتلبية المطالب، واعتبرت وزارة الداخلية الإضراب سياسيا، فلجأت الى القمع بشدة لوقف موجة النضالات، لاسيما لما قررت نقابة التعليم الإضراب القابل للتمديد كل 48 ساعة إلى غاية تحقيق المطالب. وقد استهدف التنكيل نقابتي التعليم والصحة بوجه خاص متخذا شكلي الاعتقال و الطرد من العمل:

الصحة 54 معتقل حوكم منهم 26

التعليم 584 معتقل حوكم منهم 204

المطرودون 708 بالتعليم و بالصحة 99 مطرود و 79 موقوف مؤقتا

واحتجاجا على موجة القمع أقدم المناضل مصطفى قسطال، كاتب فرع للنقابة الوطنية للتعليم في أبي الجعد، على الانتحار يوم 9 مايو 1979 وعمره 29 سنة.

وقامت الدولة بمحاصرة مقرات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمنع الاجتماعات و التجمعات.

ومع القمع اضطرت الدولة إلى تقديم تنازلات، حيث اعلن وزير العدل في خطاب يوم 27 أبريل1979 التدابير التالية:

تراجع عن الزيادة في سعر الماء و الكهرباء

رفع الاجر القانوني في الصناعة و التجارة بنسبة 30% و في الزرعة بنسبة 40% و التزم بزيادة 10 % ابتداء من يناير 1980.

زيادة 10% في رواتب الموظفين ابتداء من مايو 1979 و 5 % ابتداء من يناير 1980

أدى رد الدولة العنيف، ومحدودية أفق القيادة الاتحادية لنقابة الكونفدرالية، إلى تراجع وتيرة الإضرابات لكن دون تحقيق تهدئة تامة للوضع الاجتماعي. وكان من أبرز المعارك العمالية اللاحقة إضراب عمال تكرير البترول لاسمير طيلة شهر في صيف العام 1980. وهو الصيف الذي شهد قرار الحسن الثاني القاضي بإرجاع النقابيين المطرودين بقطاعين التعليم والصحة إلى عملهم.

لم تكن جائحة قمع ابريل 1979 نقطة نهاية فترة تأسيس ك.د.ش نضاليا، حيث ستتجلى كفاحية هذه النقابة العمالية في التجاوب مع نبض القاعدة العمالية و الشعبية بعد الاحتجاجات التي شهدها المغربي الشرقي ضد رفع الاسعار في منتصف العام 1981. هذا التجاوب الذي تمثل في الدعوة إلى إضراب عام وطني يوم 20 يونيو من ذلك العام، و دعوتها إلى المشاركة في الإضراب العام بالدار البيضاء الذي دعا إليه الاتحاد المغربي للشغل يوم 18 يونيو.

وستكون موجة القمع التالية لانتفاضة 20 يونيو إنهاء للدينامية النضالية المؤسسة لنقابة ك.دش ميدانيا. ولن تنبعث بعدها سوى في منتصف سنوات 1980.

اليسار الماركسي وموجه النضال العمالي لعام 1979

بدأنا تحليل موجة النضال العمالي لعام 1979 بتناول طبيعة قيادتها السياسية الاتحادية. ونختمه بالتساؤل عن موقع اليسار المنتسب الى الماركسية من تلك الدينامية.

كان الحزب الشيوعي المغربي قد استكمل انحطاطه الإصلاحي الملكي بعد 1974 بانبعاثه على ساحة العمل السياسي تحت اسم حزب التقدم والاشتراكية. وتميز إجمالا بسياسة على يمين الاتحاد الاشتراكي ذاته. وكان مناضلوه النقابيون في الاتحاد المغربي للشغل مسايرين لسياسة بيروقراطية المحجوب بن الصديق، مقتصرين بشأن الدينامية النضالية التي أطلقتها الكونفدرالية على موقف الدفاع عن «وحدة النقابة العمالية إ.م.ش»، ما وضعهم خارج اي دور في إحدى أكبر موجات الإضراب العمالي في تاريخ بروليتاريا المغرب.

أما اليسار الماركسي-اللينيني، فإن المعطيات المتوافرة لحد الآن لاتسمح باستجلاء دوره بالحركة النقابية،لاسيما الاتحاد المغربي للشغل.لكن الأكيد ان كون الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بنتا للاتحاد الاشتراكي قد جعل مناضلي هذا اليسار في منأى عن أي دور في القيادة الفعلية لنضالات 1979 العمالية.

ولا شك أن عاملا آخر لقصور الحركة الماركسية-اللينينية آنذاك تمثل في الأزمة الذاتية التي عصفت بها. فحسب المصطفى بوعزيز [4]:

لم يبق لمنظمة إلى الأمام «وجود بعد يونيو 1977 سوى في الخارج و السجن، ما أفسح المجال لبروز تيار الطلبة القاعديين، وكان الموقف منه وحصيلة تجربته سبب مواجهة في السجن انتهت إلى انفجار المنظمة و تشكيل تيارين منشقين على الأقل فانعدم تأثيرها السياسي تقريبا».

ومن جانبه يسجل حسن الصعيب «ضعف مواكبتها [أي منظمة إلى الأمام] للتطورات التي عرفها الصراع الطبقي في السنتين الأخيرتين 79-78 الذي كان يتميز بنهوض جديد وقوي للحركة الجماهيرية لم يكن فيه للحركة الثورية سوى دور ثانوي في حين لعبت الأحزاب الإصلاحية دورا ملحوظا»[5]

أما منظمة 23 مارس، فقد مثلت سنة 1979 بالذات سنة استكمال سيرورة انحطاطها الإصلاحي المفضي إلى إنتاج أخت صغيرة للاتحاد الاشتراكي(منظمة العمل).

ختاما نرى أن ضعف رصيد اليسار الماركسي-اللينيني في المسألة النقابية، نظريا وعمليا، وبوجه خاص في علاقتها ببناء حزب العمال السياسي، تركها منزوعة السلاح إزاء الدينامية التي أطلقها الاتحاد الاشتراكي بالساحة العمالية في النصف الثاني من سنوات 1970. وفي حدود علمنا اقتصر الموقف الماركسي-اللينيني على رفض «شق وحدة الطبقة العاملة في إطار الاتحاد المغربي للشغل»، دون جواب على تحديات دينامية نضالية تقودها قوة سياسية غير عمالية خارج إ.م.ش.

كما أن خطأ الماركسيين-اللينينين في اعتبار شغيلة التعليم و الصحة وما شابه جزءا من البرجوازية الصغيرة، انعكس في ما أولوه من أهمية لهذا القسم من الطبقة العاملة، ومن ثمة لدينامية كفاحات 1979 التي كان فيها لموظفي الدولة دور كبير.

سياسيا كانت طاقة عمال المغرب النضالية في 1979 وقودا في محرك حزب غير عمالي بسبب عوامل تاريخية لا يتسع لها المقام. وبعد ثلث قرن لا زلنا نعاني من تبعات ذلك القصور السياسي: فقر عمال المغرب إلى حزب خاص بهم.

■ محمود جديد

إحالات:

[1] النقابة كرهان سياسي بالمغرب (1981-1955) محمد بنهلال ضمن مؤلف جماعي، منشورات المركز الوطني للبحث العلمي

[2] نزاعات الشغل بالمغرب. نور الدين العوفي حسب أرقام وزارة التشغيل – جريدة ليبرايسون عدد 412 بتاريخ 11 يناير 1991

[3] سنة 1979 و الحصيلة النضالية للطبقة العاملة – جريدة الديمقراطية العمالية 5 يناير 1980

[4] اليسار المغربي الجديد النشأة و المسار 1979-1965 . مصطفى بوعزيز

[5] سيرورة إعادة بناء منظمة إلى الأمام – حسن الصعيب، منشورات الأفق الديمقراطي 2011 ص 29

يا طلاب المغرب اتحدوا من أجل وقف تدمير الجامعة العمومية

مشروع مخطط 2013-2016: إصلاح للتعليم العالي العمومي أم إجهاز عليه

يسعى هذا المقال إلى الوقوف عند أهم الإجراءات التي يتضمنها مخطط «إصلاح» الجامعة المغربية المزمع تبنيه خلال فترة 2013-2016، وكما سيلاحظ القارئ فإننا اعتمدنا، في تحليل مضامين هذا المخطط، على عدد هام من الإحصائيات والمعطيات الخاصة بواقع التعليم الجامعي، تعود في بعض الأحيان إلى سنة 2010، وذلك نظرا لعدم تمكننا من الحصول على معطيات محينة تخص الموسم الجامعي 2012-2013 .

كما نسعى عبر هذا المقال إلى إعطاء صورة واضحة حول مضامين هذا المخطط وأهدافه الحقيقية غير المعلن عنها بطبيعة الحال، منطلقين من اقتناعنا التام، بضرورة اضطلاعنا بدورنا كاملا في التنبيه إلى جميع المخاطر المحدقة بالتعليم العمومي، من أجل تمكين الشباب الجامعي، المناضل بالأساس، من أدوات وآليات فهم حجم وطبيعة الهجوم، الذي يتم تحضيره ضد مقومات وأسس الجامعة العمومية.

لا يخفى على أحد أن الجامعة المغربية شكلت منذ ثمانينيات القرن الماضي مختبرا حقيقيا لتجريب وصفات دوائر الرأسمال العالمي، المتحكمة في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، بحيث تم تطبيق إصلاحات بيداغوجية متعددة، وتم تمتيع الجامعة باستقلاليتها المالية والبيداغوجية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي، خاصة بعد اعتماد» الميثاق الوطني للتربية والتكوين «، الذي انبثق عنه القانون 01.00 الخاص بالتعليم العالي.

وتعتزم الدولة تطبيق مخطط رباعي جديد (2013-2016) في إطار استمرارها في تخريب منظومة التعليم العالي، بحيث شكلت سنة 2012 السنة الأخيرة لتفعيل البرنامج الاستعجالي، ما يستوجب حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر إعداد برمجة رباعية جديدة من أجل التكييف المستمر لمنظومة التعليم العالي، مع تنمية «الاقتصاد القائم على المعرفة». وتطرح الوزارة هذا المخطط في إطار استكمال ما تم «تحقيقه» في إطار عشرية التربية والتكوين.

ويأتي الإعداد لتمرير هذا المخطط في سياق الهجوم الذي تقوده الطبقة السائدة بتعاون مع الإمبريالية، والذي يكتسي طابعا شاملا، يستهدف المكاسب الطفيفة في مجال الحريات السياسية والنقابية والتشغيل والأجور والحماية الاجتماعية والخدمات العمومية، وفي مقدمتها خدمة التعليم، وذلك في ظل مقاومة شعبية مستمرة لكنها ضعيفة، بحكم افتقاد المضطهدين لأدوات نضال فعالة ومبنية على منظورات كفاحية وديمقراطية.

وقبل استعراض أهم محاور المخطط الجديد وتحليلها، لا بأس من التذكير بأهم التوجهات التي أقرها «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، والتي يمكن حصرها في:

رهن النظام البيداغوجي بمتطلبات اندماج المغرب في» اقتصاد المعرفة»، والذي يستلزم حصر وظيفة الجامعة في تلقين الطلبة المهارات والمعارف اللازمة لتيسير اندماجهم في سوق الشغل، مادام المطلوب هو تكوين موارد بشرية كفاة لخدمة حاجيات اقتصاد السوق المتقلبة، وذلك على حساب تلقين الطلبة المعارف الضرورية التي تمكنهم من فهم العالم الذي يعيشون فيه، والتي تساهم في تطورهم المتجانس والمتوازن، وضرب الأهداف المعرفية التي تساهم في ترسيخ الثقافة النقدية والميول التحررية لدى الشباب؛

توجيه التعليم العالي لخدمة مصالح أرباب العمل، (التخلي عن التمويل وإشراك القطاع الخاص) تحت يافطة ربط الجامعة بخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية والجهوية؛

التخلي عن التزام الدولة بتمويل التعليم وحصر تدخلها في تقديم مساعدات؛

تفكيك الجامعة العمومية من خلال تكريس الجهوية المزعومة، التي ترمي إلى ربط الجامعة بمحيطها الجهوي، دون أي منظور وطني يقوم على تلبية الحاجيات الأساسية للأغلبية الساحقة من المواطنين؛

ضرب جماهيرية التعليم العالي من خلال ربط ولوج التعليم العالي، من طرف الحاصلين على شهادة البكالوريا بناء على معايير للانتقاء و ميكانيزمات خاصة بكل مؤسسة ونتائج الامتحان الوطني الموحد؛

ربط التعليم العالي بالأبعاد التجارية عبر منح مجموعة من الامتيازات للرأسماليين الذين يرغبون في الاستثمار في القطاع (معادلة شواهد التعليم العالي الخاص مع الشواهد الوطنية ، الاستفادة من خدمات أساتذة وموظفي التعليم العالي العام، استغلال التعليم العالي العام من اجل تطوير الخاص بعقد اتفاقيات للتعاون في مجال الامتحانات ومراقبة المعلومات، منح امتيازات ضريبية للمستثمرين في بناء الأحياء والمطاعم الجامعية مقابل الهجوم على الخدمات الاجتماعية للطلبة؛

تكريس هشاشة أوضاع الشغل عبر التنصيص على عقود عمل بالنسبة لأساتذة التعليم العالي باعتبارهم مجرد مستخدمين.

وقد خلفت، «عشرية التربية والتكوين» نتائج كارثية، حصرتها الوزارة المسيرة لقطاع التعليم العالي في :

بلوغ الهدر الجامعي نسبة 22 % ؛

نسبة الحاصلين على دبلوم جامعي لم تتعد 45%؛

26% فقط من الحاصلين على دبلومات جامعية هم من تمكنوا من الاندماج المهني؛

تراجع المغرب فيما يخص ترتيبه الإفريقي على مستوى البحث العلمي من الصف الثالث سنة 2003 إلى الصف السادس سنة 2008.

كما أن سياسة تكوين الأطر القائمة على تعميق الانتقائية والإقصاء، والتي عوض أن توجه في خدمة الحاجيات الشعبية من خلال إعداد الأطر اللازمة لتسيير المرافق الاجتماعية، قد بلغت مستويات متدهورة تكشف فشل التوجه الرسمي في هذا المجال، وما يدل على ذلك هو أنه في غضون العقد الثاني من الألفية الثالثة لا زال المغرب لا يكون سوى 10 مهندسين لكل 10.000 مواطن، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع بلدان في نفس مستوى النمو الاقتصادي، كالأردن مثلا، الذي تصل نسبة المهندسين فيه 42 مهندس لكل 10.000 مواطن. ونفس الشيء ينطبق على سياسة تكوين الأطباء المحكومة بمقاربات التقشف وتقليص الميزانية المخصصة لتسيير وتجهيز القطاع الصحي، حيث لا تتجاوز النسبة 40 طبيب لكل 100.000 مواطن في حين تبلغ هذه النسبة 70 في تونس وتتعد 325 طبيب في لبنان لكل 100.000 مواطن.

كما وقفت الوثيقة المرجعية التي أعدتها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في نونبر 2009 حول «الاستراتيجية الوطنية لتطوير البحث العلمي في أفق 2025»، على نفس النتائج، بحيث لم تبلغ نسبة التمدرس سوى 60% ، في حين تصل إلى 98 % في كوريا و75 % في تونس، كما أن نسبة التمدرس في التعليم الثانوي لا تتجاوز 44 %، في حين تحقق تونس 65% ، أما نسبة الشباب (بين 19 و23 سنة) الذين يتابعون تعليمهم الجامعي فلا تتجاوز 12 %، في حين تبلغ في تونس 23% وفي لبنان 42 % ،

وعوض الوقوف عند الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه النتائج الكارثية ومعالجتها، وهو الأمر الذي لا يمكن إنجازه طبعا في ظل التوجهات النيوليبرالية المعتمدة حاليا في مجال التعليم الجامعي، تطلع علينا وزارة الداودي بمشروع مخطط جديد يسير ضمن نفس النهج، و هذا ما يتضح من خلال الإجراءات والمشاريع التي يتضمنها، والموزعة على 6 محاور رئيسية:

المحور الأول: الرفع من قابلية خريجي التعليم العالي للاندماج في سوق الشغل من خلال تطوير منظومة التعليم العالي وتوسيع طاقته الاستعابية وتحسين جودته؛

المحور الثاني:تحسين حكامة التعليم العالي؛

المحور الثالث:تطوير منظومة البحث العلمي والتقني والابتكار؛

المحور الرابع:دعم تطوير الخدمات الاجتماعية؛

المحور الخامس:مراجعة الترسانة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر؛

المحور السادس: تطوير استرتيجية للتعاون الدولي.

تفتيت الجامعة الوطنية عبر خدعة الجهوية

من أجل توسيع الطاقه الاستعابية للتعليم العالي، يقترح المخطط، مراجعة الخريطة الجامعية بإعادة النظر في معايير ولوج مؤسسات التعليم العالي الجامعي، في إطار الجهوية الموسعة، من خلال المزج بين الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي وحاجيات المحيط الاجتماعي والاقتصادي الجهوي، وبالنظر إلى عدم التوازن الاقتصادي بين الجهات، فإن هذا الإجراء لن يؤدي سوى إلى تكريس التفاوتات على الصعيد التربوي، وبالتالي إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية التي يكرسها النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد.

وهذا، فضلا على رهن ولوج التعليم العالي بشروط مجحفة،إضافة إلى تلك المعمول بها حاليا، تتمثل في الحاجيات الجهوية لسوق الشغل والطاقة الاستيعابية ومستوى التأطير البيداغوجي، بمعنى أن نسبة هائلة من حاملي شهادة البكالوريا سيتم حرمانهم من حقهم في التعليم الجامعي، بالنظر إلى الخصاص المهول في أساتذة التعليم العالي وفي التجهيزات.

كما يقترح أصحاب المخطط، في إطار معالجة الخصاص المهول على مستوى التجهيزات وبنيات الاستقبال، الاستعمال المشترك لبنيات الاستقبال المتوفرة على مستوى كل جامعة، ما سيؤدي إلى تفاقم مشكل الاكتضاض الذي ينفر غالبية الطلبة من متابعة دراستهم، ويجعلهم يمتنعون عن حضور الدروس النظرية والتطبيقية، فضلا على انعكاسه السلبي والخطير على جودة التأطير، وذلك دون أن تتكلف الدولة عناء معالجة هذا المشكل عبر تشييد بنيات وتجهيزات بيداغوجية جديدة على الرغم من التطور الهائل لأعداد الطلبة في السنوات الأخيرة حيث انتقلنا في المغرب من 3300 طالب سنة 1960، إلى حوالي 74.000 طالب في سنة 1980، ومع حلول سنة 1990 تطور عدد الطلبة بالتعليم العالي ليصل إلى 198.000 طالبا، ومع حلول السنة الحالية أصبح عدد الطلبة الجامعيين المغاربة يقارب نصف مليون طالب.

خلاصة القول، إن ما تخفيه سياسة الجهوية هذه، هي، من جهة، تفكيك التركزات الطلابية الكبرى التي من شأنها أن تشكل خلفية هامة لأي تحرك جماهيري واسع في حالة ما إذا توفرت لها الشروط النقابية والتنظيمية والنضالية السليمة وتمكن الطلاب المغاربة من تنظيم أنفسهم وتوحيد نضالاتهم، ومن جهة أخرى، تشتيت الطلبة عبر ملحقات وكليات متعددة الاختصاصات تفتقر إلى أبسط شروط التحصيل العلمي كما هو الشأن بالنسبة للمركز الجامعي متعدد التخصصات بقلعة السراغنة، الذي تم تأسيسه 2007، ويتم فيه تدريس مسلكين فقط الاقتصاد والجغرافيا، وإلى حد الآن2013 لم يتم تخصيص أية بناية للطلبة الوافدين بكثرة والذين يدرسون حاليا داخل ثانوية؟ أوالوضعية الكارثية التي تشهدها الكلية متعددة التخصصات بتازة التي تعاني من اكتضاض مهول بحيث يتكدس فيها أزيد من 6078 (في سنة2010) في الوقت الذي لا تتسع طاقتها الاستيعابية سوى ل2000 مقعد، بل هناك كليات تم تشييدها خارج أية معايير للسلامة الجسدية كما هو الشأن بالنسبة للكلية متعددة التخصصات بالرشيدية التي يعاني طلبتها وأطرها بتنامي انبعاث الغازات السامة من معمل الغاز الذي يلتصق بالكلية؟؟.

أما بخصوص رؤية الدولة لمعالجة المشاكل المتراكمة بالملحقات الجامعية فيخبرنا الداودي بأنه قد اتصل بعمال وولاة المدن التي تعاني من ذات المشكل كتازة وتاونات... لتخصيص بقع أرضية لأساتذة تلك الكليات بغية مساعدتهم على الاستقرار وحتى نغريهم بالبقاء؟؟؟، ولإعطاء صورة حول توزيع أعداد الطلبة على الجامعات نقدم الإحصائيات التالية:

جامعة القرويين: 9233 طالب؛

جامعة الأخوين:1.700؛

جامعة محمد الخامس أكدال: 22.669؛

جامعة محمد الخامس السويسي: 15.760؛

جامعة محمد بن عبد الله بفاس: 74.042؛

جامعة القاضي عياض بمراكش: 48.314؛

جامعة عين الشق بالدار البيضاء: 33.168؛

تتمة

يا طلاب المغرب اتحدوا من أجل وقف تدمير الجامعة العمومية

مشروع مخطط 2013-2016: إصلاح للتعليم العالي العمومي أم إجهاز عليه

جامعة الحسن الثاني بالمحمدية: 39.747؛
جامعة عبد المالك السعدي بتطوان: 40.652؛
جامعة شعيب الدكالي بالجديدة: 12.433؛
جامعة الحسن الاول بالسطات: 15.805؛
جامعة مولاي سليمان ببني ملال: 12.633؛
جامعة محمد الأول بوجدة: 38.144؛
جامعة مولاي اسماعيل بمكناس: 43.937؛
جامعة بن طفيل القنيطرة: 12.161؛
جامعة بن زهر بأكادير: 60.590.

ويصل المجموع الإجمالي لعدد الطلبة الجامعيين إلى 493.129 من ضمنهم 7689 أجنبي. (المصدر: موسوعة ويكيبيديا- مارس 2013).

من أجل يد عاملة مؤهلة لخدمة اقتصاد الهشاشة

وفيما يخص أكذوبة تيسير اندماج خريجي الجامعة في سوق الشغل، لم يأتي المخطط بأي جديد، ماعدا تأكيده على التوجهات السابقة المتعلقة بمهننة التكوينات وإخضاعها لحاجيات الرأسمال المحلي والأجنبي، وذلك بتكوين «الموارد البشرية المؤهلة» لتلبية حاجيات ما يسميه واضعو المخطط، الميادين الواعدة وذات الأولوية للمغرب، والمتمثلة في الطاقات المتجددة، والسيارات، والصناعات الغذائية، والطيران والفضاء، والموارد المائية والمعدنية، والتكنولوجيات الحديثة. وبهذا تتضح الخلفية الحقيقية لهذا المخطط الساعي إلى تكوين يد عاملة مؤهلة لخدمة المصالح الرأسمالية ومصالح الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في هذه القطاعات الصناعية الحيوية والمربحة، والمعنيون طبعا بهذه التكوينات، ليس خريجي كليات الآداب والحقوق...، بل طلبة معاهد تأهيل الأطر العليا (التي تخضع لانتقائية ونخبوية شديدة) في علوم الهندسة والطيران والتجارة والتسيير والتكنولوجيات الحديثة والمعادن...وغيرها.

علما أن سوق الشغل الذي يتحدثون عنه يتميز بهيمنة المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أزيد من 70% من النسيج الاقتصادي المغربي، والتي تقوم على استغلال فاحش لليد العاملة بأجور متدنية (أجر ساعة كاملة من العمل في قطاع النسيج والصناعات الغذائية لا يتجاوز 10 دراهم، بل هناك من يشتغل بأقل من 7 دراهم...)، هذا ناهيك عن عدم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث من أصل ساكنة نشيطة تقارب 10.4 مليون8.5، هناك أزيد من مليون أجيرلا يستفيد من أية حماية اجتماعية على الإطلاق؟؟.

ولتأكيد طابع الهشاشة والاستغلال الذي يميز سوق الشغل بالمغرب، يكفي أن نذكر بإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط حول واقع التشغيل والاندماج المهني، حيث من مجموع 300 ألف طلب شغل كل سنة، أحدث 127 ألف فقط برسم سنة 2012، وهي نفس السنة التي شهدت تسريح 126 ألف عامل ، ما يفيد في نهاية المطاف بأن عدد مناصب الشغل التي وفرها الاقتصاد المغربي برسم سنة 2012 لم تتجاوز 1.000 منصب في القطاع الخاص. في حين يشكل الشباب بين 15 و29 سنة نسبة 67% من عدد المعطلين، أي ما يقارب 700 ألف شاب خارج دائرة العمل.

المشكل في تفاقم البطالة لا يعود إلى عدم تلاءم التكوينات الجامعية مع «سوق الشغل» كما يريد أن يخدعنا خبراء البنك العالمي، بل يرجع بالأساس إلى طبيعة النموذج الاقتصادي النيوليبرالي السائد في المغرب والعاجز عن توفير مناصب الشغل للأشخاص في سن العمل، وهذا ما أكده وزير التعليم نفسه لما اعترف بأن 24 بالمائة من حاملي الشهادات المغاربة عاطلون؛ ويمكن إرجاع الأمر (في نظره) إلى التنمية الاقتصادية بالمغرب التي لا تستطيع خلق ما يكفي من مناصب الشغل.»هسبريس في فاتح أبريل 2013.

مجانية التعليم العالي وطابعه العمومي في خبر كان؟

من أجل إنجاز ما يسميه المخطط «بالحكامة» على مستوى قطاع التعليم العالي، والتي تعني إدخال معايير السوق إلى القطاع العام، يقترح اعتماد الإجراءات التالية:

-تلبية الحاجيات من الأساتذة والإداريين لرفع نسبة التأطير البيداغوجي والإداري كهدف مركزي، لكن يأتي أصحاب المخطط، في سياق آخر، للحديث عن ترشيد استعمال الموارد المالية لضمان استدامة تمويل التعليم العالي، وذلك عبر:

- توظيف أساتذة متعاقدين؛
-تفويض بعض الخدمات غير المرتبطة بالتدريس والبحث إلى جهات متخصصة عن طريق المناولة: البناء، الصيانة، الإطعام...؛
- تحديد الأولويات في الإنفاق؛
- تعاضد استعمال الموارد والتجهيزات والمقتنيات؛
- ترشيد النفقات المخصصة لتسيير الأحياء الجامعية، عبر تقليص النفقات في استهلاك الطاقة والماء، ووضع تدبير خاص بالمطاعم منفصل عن الأحياء الجامعية تمهيدا لخوصصتها.

طبعا، لا يخفى على أحد أن إجراءات من هذا القبيل لن تؤدي سوى إلى تكريس هشاشة أوضاع الشغل بقطاع التعليم العالي، وتبين بالملموس نهج خوصصة الجامعة الذي تكرسه الدولة يوما بعد يوم.

وفي الوقت الذي تتخذ فيه الدولة هذه الإجراءات المدمرة للتعليم الجامعي العمومي تحت يافطة مراعاة «التوازن المالي للدولة»، الذي صار «مبدأ دستوريا» بموجب «الفصل 77» ، الذي يلح على مراعاة مبدأ التوازن المالي للدولة في أي استثمار عمومي، بحيث أصبحنا أمام قاعدة دستورية لتكريس التقشف، لم يتوان المخطط في دعمه لقطاع التعليم العالي الخاص من خلال التدابير التالية:

- وضع تدابير تحفيزية لتشجيع الاستثمار في التعليم العالي الخاص من أجل بلوغ نسبة 15 % من الطلبة بالقطاع الخاص؛
- تفعيل مقتضيات المادتين 48 و49 من القانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، عبر وضع آلية للدعم المالي للمؤسسات الخاصة التي توجد في وضعية صعبة من أجل ضمان استمرارية التكوين بها،

وفي حقيقة الأمر فإن المقصود هو ضمان استمرارية تحقيقه للأرباح ومراكمة الثروات من طرف البرجوازية المستثمرة في هذا القطاع، طبعا مع تسريع نزيف الخوصصة الجاري وتعميق نخبوية التعليم العالي.

-تمكين طلبة مؤسسات التعليم العالي الخاص من ولوج أسلاك التعليم العالي العام، قصد استكمال الدراسة في تخصصاتهم؛

-تحضير مشروع مرسوم لتطبيق المادة 57 التي تضع أساتذة التعليم العالي العام والمهنيين في خدمة التعليم العالي الخاص.

وفي إطار تكريس الامتيازات الممنوحة للخواص، قدم وزير التعليم العالي في 20 سبتمبر 2012 هدية أخرى لصالح المستثمرين الخواص، وتمكينهم من شروط استقطاب المزيد من الزبناء، وذلك بإصداره قرارا يقضي بتحديد مسالك التكوين المعتمدة بمؤسسات التعليم الخاص، من أجل تمكينهم من الشروط القانونية لولوج مؤسسات الدولة ومنافسة خريجي التعليم العمومي، مع التحضير لإصدار مرسوم يقضي باعتراف الدولة بشهادات التعليم العالي الخاص، ما يستوجب رفضا لهذا القرار القاضي بتسخير مناصب الوظيفة العمومية وباقي مؤسسات القطاع العام لفائدة أبناء المحظوظين، كما كان الشأن بالنسبة للمعركة الوطنية البطولية التي خاضها طلبة معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي، لما اعتمد وزير الصحة مرسوما يسمح لخريجي المؤسسات الخاصة من ولوج هيئة الممرضين .

ولتوضيح واقع تدمير الجامعة العمومية في مقابل دعم قطاع التعليم العالي الخاص، ندع لغة أرقام ومعطيات وزارة التعليم العالي، المقدمة في سنة 2010، تتحدث عن هذه الحقيقة الساطعة من خلال مقارنة مستويات التأطير في الجامعات العمومية مع المؤسسات الخاصة:

أولا- التعليم العالي الخاص: بلغ عدد الطلبة 35.118، في سنة 2010، من بينهم 15.138 طالبة، يتابعون دراساتهم في علوم التسيير والتجارة والتواصل والهندسة والدراسات شبه الطبية ، موزعين على 192 مؤسسة يتركز منها 79 في الدار البيضاء و35 مؤسسة بالرباط، ونشير إلى أن 14 مؤسسة تم إحداثها في سنة 2012 لوحدها، يشرف على تأطيرهم 4274 أستاذ و1.223 إداري،بمعدل أستاذ لكل 8 طلبة. في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد الأساتذة الذين يشرفون على تأطير36.867 طالب بجامعة ابن زهر بأكادير578 بمعدل أستاذ لكل 63 طالب، وما لا يزيد على 1.202أستاذ لتأطير50.955 طالب جامعة محمد بن عبد الله بفاس.؟؟؟ مما يبين الفوارق الشاسعة على مستوى التأطير الأكاديمي العلمي بين القطاعين والخاص ويكشف بشكل واضح أكذوبة الجودة التي تروجها الجهات الرسمية.

ثانيا- التعليم الجامعي العمومي:مع حلول سنة 2010 بلغ عدد الطلبة المغاربة 339.081 من ضمنهم 145.390 طالبة، يؤطرهم أقل من 10.467أستاذ، مكدسين في 100 مؤسسة (49 مؤسسة للتعليم الجامعي، و47 مؤسسة لتكوين الأطر، و 4 كليات للتعليم الأصيل)، وموزعين على المستويات التالية :

- سلك الإجازة: 268.624؛
- سلك الماستر: 19.195؛
- سلك الدكتوراه:20.186.

ويتوزع الطلبة المسجلون في مجموع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات (مؤسسات تكوين الأطر سابقا)، على التخصصات التالية:

14 كلية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تضم 91.745 طالب؛
14 كلية للآداب والعلوم الإنسانية تضم 64.684؛
11 كلية للعلوم تضم 56.555 ؛
10 كليات متعددة الاختصاصات تضم 28.971 ؛
7 كليات للعلوم والتقنيات (F.S.T) تضم 28536؛
5كليات للطب والصيدلة تضم 14.070؛
كليتين لطب الأسنان في الرباط والدار البيضاء يضمان 1.630 ؛
4 كليات للتعليم الأصيل تضم 7.287؛
14 مؤسسة لعلوم الهندسة تضم 19.224؛
9 مدارس للتجارة والتسيير (E.N.C.G) تضم 13.102؛
9 مدارس عليا للتكنولوجيا(E.S.T) تضم11.552؛
كلية لعلوم التربية بالرباط تضم 11.88، ومعهد فهد بن عبد العزيز للترجمة يضم 537 طالب.

في حين بلغت نسبة عدم المسجلين90.601 بسبب الشروط البيداغوجية المجحفة (الحضور الإجباري، النقطة الإقصائية...) أي ما يقارب ثلث العدد الإجمالي للطلبة، ما يعكس مضمون الإصلاح البيداغوجي المعتمد (إجازة-ماستر - دكتوراه) ونتائج التدريس بنظام الوحدات.

بحث علمي مسخر لخدمة الاستغلال الرأسمالي

في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية البحث العلمي، ويتضح دوره الحاسم في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب والرفع من مستويات عيشهم، وهذا ما تبرزه تجارب شعوب عدة أولت منظومة البحث العلمي مكانتها الحقيقية ضمن سياساتها المتبعة، تتفتق إرادة الدولة على تطوير البحث العلمي، من خلال تسخيره لخدمة القطاع الخاص، ورهنه بتحقيق أهدافه القائمة على الربح ومراكمة الثروات قبل كل شيء.

وفي هذا الصدد، نطلع في الشق المتعلق بتطوير الشراكة مع القطاع الخاص، وتحت يافطة تثبيت ما يسمى بروح الجامعة و«المقاولة المواطنة»، اعتبار استفادة المقاولة من الخبرة الجامعية هدفا أساسيا ينبغي التجند وتعبئة موارد الدولة من اجل بلوغه عبر:

- إحداث منح للقيام ببحوث بين المقاولة والجامعة؛
- تحفيز الباحثين ماديا على جلب مشاريع من القطاع الخاص؛
- تشجيع حركية الباحثين والعاملين في المقاولة؛
- إنجاز بحوث تنموية تلبي حاجيات التنمية الاقتصادية، طبعا مادام المقصود هو النموذج التنموي النيوليبرالي السائد بالمغرب، الذي تستفيد منه حفنة من مصاصي دماء هذا الشعب العامل والمستغل.

وستمول أهداف تطوير ما يسمونه بحثا علميا عبر:

- تخصيص نسبة 1% من الناتج الداخي الخام (لا تتجاوز النسبة حاليا 0.4%) ؛
-تقديم تحفيزات ضريبية للقطاع الخاص لتشجيعه لتمويل أنشطة البحث؛
-التمويل عبر التعاون الدولي، من أجل بلوغ 6% من مساهمة المنظمات والدول الأجنبية في أفق 2016، ما يعني رهن مقدرات البحث الوطنية وتسخيرها لخدمة القوى الأجنبية المتحكمة في مصير بلادنا، التي لن تتدخل في تمويل بحوث المغاربة إلا لتحقيق مصلحتها، ومن بين النماذج الساطعة التي تكشف خلفيات هذا التعاون المزعوم نشير إلى الاتفاقية التي عقدتها جامعة محمد الأول مع مؤسسة بلجيكية تستثمر في قطاع التعليم العالي في المحيط الفرنكفوني تسمى اللجنة الجامعية للتنمية commission univers- taire pour le développement)) والتي ساهمت في تمويل الجامعة المذكورة ب 2 مليار في الفترة المتراوحة بين 2008-2004، و1 مليار و650 مليون سنتيم في الفترة بين 2012-2008، مقابل الاستفادة من البحوث العلمية للطلبة، وتسخيرها لخدمة مصالحها الحيوية.

نظام الخدمات الإجتماعية يكشف بؤس المعيش اليومي للطلاب

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الدولة تنصلت منذ زمن من مسؤوليتها في تمويل الأحياء الجامعية والاضطلاع بدورها المباشر،عبر وزارة التعليم العالي، في تقديم الخدمات الاجتماعية والمادية للطلبة، باعتبارها شرطا ماديا لمواصلة عشرات آلاف الطلبة المنحدرين من الأوساط الشعبية تعليمهم العالي، وأحدثت لهذا الغرض المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي، وتفتقر إلى كل الإمكانيات المالية اللازمة من أجل تسيير الأحياء الجامعية بما يضمن تقديم خدمات جيدة للطلبة.

وحسب إحصائيات وزارة التعليم العالي لسنة 2010 بلغ عدد الطلبة المقيمين بالأحياء والإقامات الجامعية 34.643، مكدسين فيما لا يزيد عن 19 حي جامعي و6 إقامات جامعية، حيث بلغ عدد المقيمين ببعض الأحياء الجامعية أرقام جد مرتفعة:

- الحي الجامعي لمراكش 3.114؛
- الحي الجامعي بوجدة 3.011؛
- الحيان الجامعيين ظهر المهراز وسايس بفاس5168؛
- الحي الجامعي بأكادير 2.262.

هذا، دون الحديث عن تردي نوعية الخدمات المقدمة من سكن) يصل عدد الطلبة في غرفة واحدة لا تتجاوز 5 متر مربع أزيد من 8 طلبة، وهو معدل لا يبلغ حتى حجم المساحة المخصصة لكل سجين (3 متر مربع) وفق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعمول بها من لدن الأمم المتحدة، وتغذية (ما حصل مؤخرا من حالات تسمم في المطعم الجامعي للقنيطرة راح ضحيتها أحد الطلبة، يكشف حجم الجريمة التي تحاك ضد أبناء الطبقات الشعبية)، هذا فضلا على أن الدولة لا توفر سوى 17وجبة غذائية لكل طالب سنويا؟؟؟؟ بمعنى أن الدولة لا تطعم طلابها سوى ل5 أيام في السنة وبوجبات رديئة جدا، ذلك أنها لا توفر سوى 6 مليون وجبة سنويا لما يناهز نصف مليون من الطلبة.

هذا ناهيك عن استمرار تقزيم المنح، واستمرار ربط الحصول عليها بشروط مجحفة وغريبة(الفقر والتفوق)، وسوء الخدمات الصحية المقدمة للطلبة، بل انعدامها في أغلب الأحيان، أما بخصوص التغطية الصحية للطلبة، فستتوقف الاستفادة منها، حسب ما صرح به وزير التعليم العالي، على تَسوية ملف «الراميد»، حتى يمكنهم التمييز بين الأسر المستفيدة من غيرها وعندها سيتم حل مشكل التغطية الصحية الخاصة بالطلبة؛ على اعتبار أن الطلبة الذين يتوفر آباؤهم على «الراميد» سيستفيدون من التغطية؟؟ جريدة هسبريس عدد فاتح أبريل2013.

أضف إلى ذلك تفشي الفساد والاختلاس الذي تتعرض له ميزانيات تسيير المطاعم والأحياء الجامعية، والذي كان موضوع تقارير رسمية من لدن المفتشية العامة للمالية والمجلس الأعلى للحسابات، دون تحريك أية متابعة تذكر، في الوقت الذي يزج فيه بالمآت من مناضلي الحركة الطلابية في السجون.

وهذا دون إغفال أن عدة أحياء جامعية (أكادير، القنيطرة، فاس، مراكش...) تعيش تحت حصار بوليسي رهيب لمنع الطلاب من تنظيم أنفسهم وممارسة أنشطتهم النقابية للمطالبة بتغيير أوضاعهم المزرية. وللإشارة، فإن المخطط ، موضوع هذا المقال، يتضمن عددا من الإجراءات ذات العلاقة بما يسميه دعم وتطوير الخدمات الاجتماعية للطلبة، والتي لن تساهم في حقيقة الأمر سوى في تعميق واقع التردي الذي تعانيه الخدمات المقدمة لطلبة المغرب، ولعل أخطر الإجراءات هي:

- فسح المجال للرأسماليين للاستثمار في السكن الجامعي لإنجاز 10 آلاف سرير؛
- إبرام صفقات لتدبير خدمات الإطعام لفائدة الطلبة عن طريق شركات المناولة التي تهدف إلى الربح بالأساس وليس إلى تغذية الطلبة، وبهذه الطريقة ينبئنا المخطط بأننا سننتقل من 6 ملايين وجبة غذائية إلى حوالي 14 مليون وجبة غذائية سنويا في أفق 2016؟؟

-عزم وزارة التعليم العالي على إصدار مرسوم جديد لإصلاح نظام المنح التي لا يستفيذ منها في الأصل سوى 127 ألف، من ضمنها 1061 منحة لمتابعة الدراسة بالخارج، وذلك من مجموع أزيد من 340 ألف طالب وبمبالغ هزيلة جدا.

إن هذه الإجراءات التقشفية التي تعتزم الدولة تنفيذها تدخل في إطار الآليات المدروسة لتنفير الطلبة من التعليم الجامعي وتدميره، في مقابل تشجيع التعليم العالي الخاص وتمكينه من جميع الوسائل التي تساعد على تنميته وتوسعه.

بقية ص 11

قام النظام المغربي بمجموعة من «التدابير» تخص المسألة النسائية، كان أبرزها مدونة الأسرة التي اعتبرتها الجمعيات النسائية ثورة هادئة. فمنذ قانون الأسرة هذا هدأت أصوات هذه الجمعيات وصارت تابعة كليا لمبادرات النظام، بل ومؤيدا أساسيا لبرامجه الرسمية «التنموية» الموجه أساسا للنساء. و سنتناول في هذا المقال القروض الصغرى كأحد نماذج هذه «التنمية»وهل تمكن هذه القروض النساء فعلا من الخروج من دائرة الفقر وتعزز قدراتهن.

ƙ Ɛ ŭ Ʒƙƙƛ ǹ Ɛ ŭ dž ƙŧ ǇJ ƿƐÆƙŧ : فرط لاستدانة النساء و المزيد من تفقيرهن

تندرج برامج محاربة فقر النساء وتعزيز قدراتهن في إطار التزامات المغرب اتجاه المؤسسات الدولية، البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وتعد هده المؤسسات مسؤولا رئيسا عن سوء أوضاع نساء البلدان الفقيرة . فالمغرب من بين البلدان التي جرى إخضاعها لسياسات التقويم الهيكلي قصد توجيه موارد الميزانية لأداء الديون. إن شعار» التنمية وتمكين النساء« الذي فرضته المؤسسات الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي)، لا يجب أن يحجب النتائج الكارثية التي تكبدتها النساء نتيجة توجيهات هذه المؤسسات. فكل يوم تموت في المغرب امرأتان بسبب تبعات الحمل و الولادة، في حين تعاني ثلث نساء المغرب من مرض فقر الدم (الناتج عن نقص مادة الحديد في الدم) وتتجاوز هذه النسبة الثلث في صفوف النساء الحوامل. يكشف تدهور شروط عيش النساء هذا عن النتائج الوخيمة لسياسات الدولة الاجتماعية. فعوض الحفاظ على مجانية الصحة والتعليم و باقي الخدمات وتوجيه الاقتصاد لتلبية الحاجيات الأساسية، تقوم الدولة بتسليع هذه القطاعات وتوجيه ميزانياتها لأداء الديون. يعيش 40% من بين 31 مليون نسمة بالمغرب تحت عتبة الفقر. و يبلغ معدل الفقر بالمناطق القروية 20% ، أي ضعفي معدل الفقر في الوسط الحضري. وجهة أخرى يبلغ عدد المهددين بالفقر 51% بالوسط القروي، مقابل 28% بالمناطق الحضرية(1). وتشكل النساء غالبية هؤلاء الفقراء و المحرومين من أي مورد للدخل. إنهن، إذن، المستهدفات في المقام الأول ببرامج «التنمية والحد من الفقر». وتشكل جمعيات السلفات الصغيرة أحد أعمدة هذه البرامج الموجهة أساسا للنساء، بحيث تقوم بإقراضهن مبالغ مالية تتراوح مابين 500 درهم و5000 آلف درهم كحد أقصى قصد تمكين النساء من القيام بأنشطة مدرة للدخل. فهل يمكن إذن لقرض يصل متوسطه إلى ستة آلاف درهم(3) وبنسب فائدة فاحشة (تصل إلى 50% على قرض لا تتجاوز مدة استرجاعه ستة أشهر) أن يمكن نساء فقيرات من خلق مقاولة؟ فبمجرد الحصول على القرض، تجبر مؤسسات القروض الصغرى النساء على رد أقساط الدين، الذي يستعمل معظم الأحيان في حاجات استهلاكية أساسية. هل يمكن لنساء محرومات من خدمات صحية مجانية ومن الغداء أن يستثمرن قرضا في نشاط اقتصادي. ولنفترض أن النساء قمن بتوجيه القروض لخلق مشاريع مدرة للدخل، لن ستطيع هذه المشاريع الصغيرة الصمود كثيرا أمام منافسة المشاريع الرأسمالية الضخمة المحلية و الأجنبية التي تستفيد من دعم الدولة.

برامج «التنمية و الحد من فقر النساء وتعزيز قدراتهن»: إخلاص مؤسسات الاستبداد لمؤسسات الامبريالية العالمية.

يدل تقيد الدولة بهذه البرامج على الوفاء لنموذج التنمية الليبرالي التي تفرضه المؤسسات المالية العالمية مع سعي إلى إضفاء واجهة ديمقراطية على مؤسساته الاستبدادية بتبنيه للمادة الرابعة من اتفاقية سيداو(اتخاذ تدابير استعجاليه للمساواة بين الجنسين) و الهدف الثالث من أهداف الألفية (تعزيز المساواة بين الجنسين). تسعى الدولة إلى التخلص من توفير الخدمات التي كانت تقدمها بالمجان وتعويضها بجمعيات القروض الصغرى. فقروض هذه الجمعيات للنساء يجري صرفها حالا في حاجات الاستهلاك اليومية (تكاليف عملية بمستشفى، تجهيز المنزل بالماء و الكهرباء أو اقتناء الأثاث، شراء الكتب المدرسية. أضحية العيد). تقترض النساء، إذن، لقضاء حاجات كانت تضمنها الدولة بالمجان. ترمي الدولة،إذن، بعمل جمعيات القروض الصغرى إلى امتصاص استياء جماهير النساء الكادحات. فالدولة هي من تسبب في إفقار هاته النساء بالإجهاز على ما تبقى من مجانية الخدمات ورفع البطالة في صفوفهن بسياسة اقتصادية لا تخلق فرص عمل قارة. ويفاقم سوء أوضاعهن تدمير الدولة للإنتاج الموجه لتلبية حاجات النساء الاستهلاكية ورفع أسعار الغذاء. لن تستطيع النساء الخروج من الفقر بقروض لقاء فوائد خارقة. فالمستفيدون من إقراض النساء هم بالدرجة الأولى: جمعيات القروض الصغرى ذاتها ، و ممولو نظام القروض الصغرى أي البنوك التجارية وصندوق «جيدة»(2) الذي تملك هيئات عمومية تابعة لحكومات الشمال(فرنسا، ألمانيا) أكثر من نصف رأسماله.

القروض الصغرى والديون العمومية: نهب مزدوج لنساء كادحات.

يؤدي عجز النساء عن الأداء بسبب فقرهن أولا، وارتفاع الفوائد ثانيا، إلى اللجوء إلى الاقتراض مرة أخرى من أجل تسديد القرض الأول، وتكون النتيجة المباشرة لعمليات الاقتراض المتكررة استدانة مفرطة. فبدل أن تتمكن النساء،إذن، عن طريق القروض الصغرى من مساعدة أنفسهن، تصبحن مضطرات لبيع ممتلكاتهن من أجل تسديد الديون. وتقوم جمعيات القروض الصغرى بتهديد النساء وإرهابهن بل سلبهن كل ما يملكن من أجل تسديد القرض(أنظر موقع النساء ضحايا القروض الصغرى بورزازات على إنترنيت). ليست القروض الصغرى غير ذريعة لنهب النساء واستغلال فقرهن من أجل مراكمة الأرباح. فكما تستعمل بلدان الشمال و المؤسسات الامبريالية العالمية الديون لنهب الثروة التي ينتجها كادحو وكادحات البلدان التابعة، تقوم الدولة بنهب و إفقار النساء عن طريق جمعيات القروض الصغرى. يتحمل الفقراء في الواقع ومن ضمنهم النساء أداء مديونيتين: فمن جهة تؤدي جماهير النساء والرجال الفقراء ديون تراكم بواسطتها بنوك الشمال و المؤسسات المالية الثروة ، ومن جهة أخرى تؤدي النساء و أسرهن الفقيرة ديون تساهم في إغناء جمعيات القروض الصغرى و ممموليها.

«القروض الصغرى»: استمرار لسياسات الدولة التفقيرية فلنناضل ضدها.

لا يرقى واقع النضال النسائي اليوم بالمغرب إلى مستوى الدفاع عن مصالح النساء. فأغلب الجمعيات النسائية تؤيد البرامج الرسمية النيوليبرالية المسؤولة عن احتداد الفقر و المتمثلة أساسا في ضرب الخدمات الاجتماعية، خاصة العلاجات الصحية التي تعد النساء أولى ضحاياها. أصبح نضال الجمعيات النسائية موجها من طرف مبادرات النظام السياسي. فمعظم جهد الجمعيات النسائية يستهلك في الاجتماعات النخبوية و انجاز التقارير و بعث المذكرات للمؤسسات، وعمل ميداني مكمل لسياسة الدولة. وبذلك تكون هذه الجمعيات غير منشغلة بتنظيم جماهير النساء الفقيرات والمعنفات اللواتي يناضلن فعلا في أماكن العمل والجامعة و أثناء الانتفاضات. لقد تحولت الجمعيات النسائية إلى ملحقات من الباطن لصالح الدولة تركز جهدها على تقديم خدمات اجتماعية دون اكتراث بحفز مقاومة النساء للشروط الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية لاضطهادهن و استغلالهن. تبقى،إذن، مطالبة هذه الجمعيات بالمساواة بين الجنسين شعار فارغا في غياب نضال جماهيري نسائي من أجل مشرع للتحرر الشامل.

إن الدفاع عن حقوق النساء، إذن، يفترض رفض القروض الصغرى التي تؤدي إلى تعميق فقر النساء عبر إغراقهن بالديون وتحويل دخلهن و ممتلكاتهن لصالح البنوك التجارية و المؤسسات المالية العالمية. إن تنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة خاصة الفلاحية بالقرى يقتضي، بالعكس، النضال ضد اتفاقية الشراكة الاستعمارية التي تفتح السوق الداخلية أمام سلع الشركات متعددة الجنسية التي تدمر إنتاج المنتجين الصغار، و بذلك تحرم النساء من دخلهن. و يقتضي الدفاع عن حقوق النساء الحفاظ على مجانية الخدمات العمومية، لذلك يجب أن تنخرط النساء في مقاومة برنامج خوصصتها. كما يتطلب الأمر النضال ضد مخطط إلغاء نظام دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية الذي سيؤدي إلى ضرب القدرة الشرائية لجماهير النساء و حرمانهن من الحصول على المواد الغذائية الضرورية.

المصدر، الهام العطار و متيم سعد، وزارة المالية، «نظرة على الإطار القانوني و المؤسساتي للقروض الصغرى»، يونيو 2008، التقرير أنجز لحساب منظمة OIDD International Develo – ment Law Organization).
التقرير السنوي لجيدة لسنة 2011
المصدر: ميكس ماركت لسوق التمويل الأصغر في العالم العربي 2010

يا طلاب المغرب اتحدوا من أجل وقف تدمير الجامعة العمومية مشروع مخطط ٢٠١٣-٢٠١٦:

ǴØǪǕ ƐƘĦ Σ Ƒ ǫǫ Æ ǭŇ Ʒ ūƙŧ ÆƙƘūƙŧ ǬØǪūǬǪƙ ţ ÊDžƑ

تتمة

أية مقاومة لنزيف تدمير الجامعة العمومية؟

تستعد الدولة لتمرير هذا المخطط الجديد في إطار استكمالها لمسلسل تدمير التعليم الجامعي، في ظل وضع نقابي جامعي متسم بتنامي المقاومة الطلابية، بصورة نسبية، في عدد من المواقع الجامعية، التي تشهد تعبئات طلابية للاحتجاج على الأوضاع المزرية التي يتخبط فيها عشرات الآلاف من الطلبة، غير أن هذه المقاومة ورغم ما يصاحبها من تضحيات جسام ، تضل دون مستوى بناء ميزان قوى حقيقي، كفيل بالتصدي لسياسة تدمير حق أبناء الجماهير الشعبية في التعليم الجامعي.

إن انتشار عدد من الممارسات اللامبدئية، والتي لا تمت بصلة إلى التقاليد المجيدة للحركة الطلابية المغربية، من قبيل تسييد العنف للحسم في الخلافات والرؤى السياسية، الذي يظل منبوذا وغير مقبول تحت أي مبرر كان، والذي يشكل في عدد من أعرق مواقع الصمود الطلابي شكلا من أشكال فرض الحظر الذاتي ليس على المخالفين من باقي الفصائل والتوجهات الطلابية، بل يخلق مناخ سلبي يساهم في تنفير عشرات الآلاف من الطلبة من المشاركة في النضالات الطلابية، واستنكاف فصائل اليسار الطلابي عن وضع خطة نضالية وطنية لاستعادة الحق في التنظيم النقابي والتخاذل في تجسيد مهمة إعادة بناء المنظمة الطلابية «أوطم» بناء قاعديا وجماهيريا ضمن أولويات العمل اليساري بالجامعة.

ومن المؤكد أن استمرار هذا الوضع، سيحول ليس فقط دون انبعاث نضال طلابي قادر على التصدي لسياسات التخريب التي تنهجها الدولة في مجال التعليم الجامعي، بل سيعرقل أبسط إمكانية لتحسين المكتسبات وفرض حقوق أخرى.

إن التعاطي مع تحديات بناء مقاومة طلابية وطنية على أرضية ملف مطلبي يشمل مسائل وقضايا النضال الطلابي في بعده الوطني، من خلال مبادرات عدة، قد يكون من ضمنها تنظيم معارك وطنية ممركزة في إحدى المدن الجامعية الكبرى كفاس أو مراكش أو غيرهما من أجل فرض احترام الحرية النقابية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإسقاط المذكرة الثلاثية ، أو من أجل الاحتجاج ضد نزيف الخوصصة الذي ينخر الجامعة المغربية، والمطالبة بتوحيد التعليم العالي، وإلغاء التحفيزات الممنوحة للخواص.

كثيرة هي المطالب والملفات التي قد تشكل موضوع معارك طلابية وطنية، وهنا بالضبط تكمن مهمة مناضلي ومناضلات اليسار الطلابي، بجميع مكوناته التقدمية المكافحة، والذي يتحمل مسؤولية حفز أوسع نقاش طلابي من أجل تهيئ الشروط الضرورية للانخراط في تعبئات طلابية جماهيرية وديمقراطية تخلق الفرص الملائمة لطرح الإشكالات الجوهرية التي يتخبط فيها العمل النقابي بالجامعة، وفي مقدمتها استمرار حرمان نصف مليون من الطلبة المغاربة من حقهم في التنظيم النقابي في ظل واقع التشتت الطلابي وغياب جماهيرية الأنشطة الطلابية ودخول النضال الطلابي في متاهات تسهل على أجهزة النظام اختراقه واستعماله لغايات إبقاء الطلبة معزولين من سلاحهم التنظيمي الوطني، أي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمنظمة جماهيرية بالفعل تسير بالقواعد الديمقراطية، منظمة مستقلة عن الدولة وعن كافة القوى المعادية لحق الشعب المغربي في فرض سيادته وتقرير مصيره، وملتحمة بنضالات الشعب المغربي ومتضامنة ومتفاعلة مع كفاح الشعوب التواقة للتحرر عبر العالم.

إن هذا الطموح النضالي المشروع، الذي يراود كافة المناضلين والمناضلات الواعون بطبيعة المخاطر المحدقة بالصف الطلابي وبجسامة المهام المطروحة، التي تفرض نفسها بملحاحية على جدول أعمال اليسار الطلابي المكافح، لن يأخذ وجهته الصائبة إلا إذا اضطلع المناضلون، منذ الآن، بواجب التشهير بسياسات تدمير الجامعة العمومية، وطرح البديل الديمقراطي الشعبي في المسالة التعليمية بوصفه عنصرا من البديل المجتمعي الشامل، وعملوا على تخصيب صيرورة النضالات الطلابية بالمبادرات النضالية الجادة، وتسييد القواعد الديمقراطية، سواء في تسيير المعارك أو في حسم الخلافات بين مكونات الفعل الطلابي، مع طرح المبادرات التي تمكن في التقدم من الخروج من مأزق النضال الطلابي المتمثل في غياب التنظيم النقابي عبر فتح نقاش سياسي صريح بين مكونات اليسار الطلابي الوفية للخط الكفاحي الديمقراطي التقدمي للحركة الطلابية حول آفاق العمل الوحدوي، وسبل استعادة التنظيم النقابي الطلابي الكفيل بإعطاء النضالات الطلابية بعدها الوطني الحقيقي وتمكين الطلبة من شروط الرد الملائم على الجرائم التي تحاك ضدهم.

اليوم الجميع معني بطرح السؤال التالي: من المستفيد من غياب المنظمة الطلابية الوطنية «أوطم» كنقابة وطنية تسهر على توجيه وتسيير الحياة النقابية للطلاب على امتداد الخريطة الطلابية الوطنية، وإلى أي حد تمكن العمل الفصائلي، خاصة في صيغته الحالية، من ملئ هذا الفراغ النقابي والتنظيمي القاتل؟؟ إن شعار خدمة مصالح الطلاب وجعلها فوق كل اعتبار يعني بالأساس طرح هذه الأسئلة الملحة، بكل تواضع نضالي، بغية التفكير الجماعي والمشترك في إيجاد الطرق الفعالة لإعادة بناء النقابة الطلابية بشكل قاعدي وفي خضم المعارك الطلابية الجارية كشرط مركزي للوقوف في وجه الهجوم البرجوازي الشرس ضد الجامعة العمومية، وبغية توفير شروط اندماج النضالات الطلابية في نضالات الشعب المغربي من أجل وضع حد للاستغلال والاستبداد.

خلاصة القول، إن طبيعة المقاومة المنشودة لا نتصورها سوى في حجم الهجوم الشامل والمركز الذي يخوضه الرأسمال ونظامه الديكتاتوري على مكتسبات أبناء العمال والكادحين بالجامعة المغربية، وبالتالي، فإن المقاومة المطلوبة في هذا الظرف بالذات إما أن تكون مقاومة طلابية وطنية موحدة ترفع فيها مصالح الجماهير الشعبية في مجال التعليم الجامعي فوق كل اعتبار إيديولوجي أو فصائلي أو حلقي ضيق الأفق، أو سنعمل على تفويت فرصة تاريخية أخرى لتركيز القوة الطلابية في حالة استمرار واقع التشتت وسيادة ردود الأفعال المحكومة بالهواجس الحلقية والذاتية.

كما أن حجم الهجوم وخطورته يفرضان التفكير في أشكال التنسيق النقابية الممكنة سواء مع أساتذة التعليم العالي، خاصة ذوي التوجهات الديمقراطية والتقدمية الواضحة المنضوين تحت لواء النقابة الوطنية للتعليم العالي، أو مع نقابيي عمال وموظفي قطاع التعليم العالي، وذلك للتفكير في خوض معارك موحدة ومصيرية حول قضايا التعليم الجامعي.

■ مهدي رفيق
الرباط، في 23 مارس 2013

ŋǩƿɏǨƚ Æøə ŋØ ʂ ǥ ʒƙǮǩƚ ŋæƐ ǒ Ǳǩƚ

النص التالي شامل لمسألة الدولة من وجهة نظر ماركسية، لكن طوله حال دون نشره هنا كاملا. تم حذف الفصل الثالث المتعلق بالبروليتاريا في السلطة. يمكن القارئ-ة الاطلاع على مجمل النص بموقع المناضل-ة الالكتروني

■ إرنست ماندل

الفصل الأول: أصل الدولة وتطورها في تاريخ المجتمعات

أ- المجتمع البدائي وأصول الدولة
لم تكن الدولة موجودة في جميع الأزمنة يخطئ بعض علماء الاجتماع وممثلون آخرون للعلم السياسي الأكاديمي عندما يتحدثون عن الدولة في المجتمعات البدائية. فما يفعلونه في الحقيقة هو المطابقة بين الدولة والجماعة. وهم إذ يفعلون ذلك إنما يجردون الدولة من خاصيتها المميزة لها، أي نقل ممارسة بعض الوظائف من الجماعة ككل بحيث تصبح حكرًا لفصيلٍ ضئيلٍ من أفراد هذه الجماعة.
وبعبارة أخرى، فإن ظهور الدولة هو نتاج التقسيم الاجتماعي للعمل. وكلما كان هذا التقسيم الاجتماعي للعمل مجرد تقسيم جنيني، فإن جميع أفراد المجتمع يمارسون، متناوبين، عمليًا، جميع وظائفه ولا تكون ثمة دولة ولا تكون ثمة وظائف دولة خاصة.
يقول الأب فيكتور إيلينبرجر، بخصوص قبيلة البوشمن، إن هذه القبيلة لم تعرف الملكية الخاصة ولا المحاكم ولا السلطة المركزية ولا الأجهزة الخاصة أيًا كان نوعها. (La fin tragique des Bu-hmen، pp.70-73 [Paris: Amiot-Dumont، 1953]) ، ويقول كاتب آخر بخصوص القبيلة نفسها: «إن الجماعة، لا القبيلة، هي الجهاز السياسي الحقيقي عند البوشمن. وتتمتع كل جماعة بالاستقلال وتحيا حياتها بشكل مستقل عن الجماعات الأخرى. وعادة ما ينظم شئونها الصيادونِ المهرة والرجال الأكبر سنًا، والأوفر تجربة بوجه عام» (I. Shapera، The Khoisan People of South Africa، p.76 [Lo - don: George Routledge and Ltd.، 1930])
وينطبق الشيء نفسه على شعوب مصر وبلاد الرافدين في الأزمنة الغابرة: «لم يكن الوقت مناسبًا للعائلة البطريركية ذات السلطة الأبوية بأكثر من مناسبته لتجمع سياسي مركزي حقيقي... فالواجبات الإيجابية والسلبية جماعية في نظام العشيرة الطوطمية. إن السلطة والمسؤولية في هذا المجتمع لا تزال تتمتع بطابعٍ لا يمكن تجزئته. ونحن بإزاء مجتمعٍ مشتَرَكي ومساواتي، تساوي فيه المشاركة في الطوطم الواحد، الذي يعد جوهر كل فرد وأساس تضامن الجميع، بين جميع أفراد العشيرة» (A. Moret and G. Davy، Des Clans aux Empires، p.17 [P - ris: La Renaissance du Livre، 1923])
إلا أنه كلما تطور التقسيم الاجتماعي للعمل وانقسم المجتمع إلى طبقات، فإن الدولة تظهر - وتتحدد طبيعتها: حرمان أفراد الجماعة ككل من ممارسة عدد معين من الوظائف؛ تقلد أقلية ضئيلة وحدها ممارسة هذه الوظائف.
وسيوضح مثالان هذا التطور، الذى يتألف من تجريد أغلبية من أفراد المجتمع من بعض الوظائف التي كانوا يمارسونها في السابق (بشكل جماعي في البداية) من أجل تخصيص هذه الوظائف لفريق ضئيل من الأفراد.

المثال الأول: الأسلحة

هذه وظيفة مهمة. وقد قال إنجلز إن الدولة، في التحليل الأخير، ليست غير جهاز من الناس المسلحين. في الجماعة البدائية، يحمل السلاح جميع أفراد الجماعة الذكور (بل وأحيانًا جميع البالغين، ذكورًا وإناثًا) . وفي مجتمع كهذا، لا وجود لمفهوم قصر حمل السلاح على مؤسسة خاصة اسمها الجيش أو البوليس أو الكونستابولري. فلكل ذكر بالغ الحق في حمل السلاح. (في بعض المجتمعات البدائية نجد أن احتفال التأهيل بمناسبة البلوغ، يخلع على المؤهل حق حمل السلاح).
والشيء نفسه بالضبط يحدث في المجتمعات التي لا تزال بدائية وإن كانت قريبة بالفعل من مرحلة الانقسام إلى طبقات. وعلى سبيل المثال، فإن هذا ينطبق على الشعوب الجرمانية حوالي فترة هجومها على الإمبراطورية الرومانية: فقد كان جميع الرجال الأحرار يتمتعون بحق حمل السلاح وكان بوسعهم استخدامه للدفاع عن أنفسهم وحقوقهم. والواقع أن المساواة في الحقوق بين الرجال الأحرار، والتي نشهدها في المجتمعات الجرمانية البدائية، هي مساواة بين جنود- تجيد توضيحها قصة زهرية السواسون (1). وغالبًا ما كانت الصراعات بين الأشراف والعامة في اليونان وروما القديمتين تدور حول هذه المسألة، مسألة الحق في حمل السلاح.

المثال الثاني: العدالة

بالنسبة للمجتمع البدائي. ولذا فلا توجد فيها مجموعة قوانين مكتوبة. ثم إن ممارسة العدالة ليست مقصورة على أفراد بعينهم، فهذا الحق يخص المجموع. وباستثناء النزاعات التي تحسمها العائلات أو الأفراد أنفسهم، فإن الاجتماعات الجماعية هي وحدها التي تتمتع بحق إصدار الأحكام. وفي المجتمع الجرماني البدائي، لم يكن رئيس المحكمة الشعبية يصدر حكمًا: إذ كانت وظيفته تتمثل في ضمان مراعاة بعض القواعد وبعض الأشكال.
إن فكرة إمكانية وجود بعض الأشخاص المنفصلين عن المجموع، والمحتكرين لحق تدبير شئون العدالة، من شأنها أن تظهر في نظر مواطني مجتمع يقوم على جماعية العشيرة أو القبيلة كفكرة حمقاء شأنها في ذلك شأن الفكرة المعاكسة في نظر أغلب معاصرينا.
والخلاصة: أنه في مرحلة معينة من تطور المجتمع، قبل انقسامه إلى طبقات اجتماعية، تُمارَس بعض الوظائف كحق حمل السلاح أو تدبير شئون العدالة ممارسة جماعية - من جانب كل أفراد الجماعة البالغين. فقط مع تطور هذا المجتمع أكثر، إلى درجة ظهور طبقات اجتماعية فيه، تُنتزع هذه الوظائف من الجماعة لتخصص لأقلية تمارس هذه الوظائف بطريقة خاصة.
فما هي خصائص هذه «الطريقة الخاصة»؟ لننظر في مجتمعنا الغربي في الفترة التى أخذ فيها النظام الإقطاعي في التحول إلى نظام سائد.
يمكن إظهار استقلال الضياع الإقطاعية الواسعة (لا الصوري ولا الحقوقي، وإنما الفعلي جدًا والكامل تقريبًا) بالإشارة إلى كون السيد الإقطاعي، وهو وحده، هو الذي يمارس عبر أرجاء مقاطعته كل الوظائف التي عددناها سلفًا، وهي وظائف كانت من اختصاص مجموع البالغين في المجتمعات البدائية.
فهذا السيد الإقطاعي هو الحاكم المطلق لمجال سيطرته. فهو الوحيد الذي يحق له حمل السلاح في جميع الأوقات، وهو الشرطي الوحيد، الكونستابل الوحيد؛ وهو القاضي الوحيد؛ وهو الوحيد الذي يحق له سك النقود؛ وهو الوزير الوحيد للمالية. فهو يمارس عبر أرجاء مقاطعته جميع الوظائف الكلاسيكية التي تمارسها الدولة على نحو ما نعرفها اليوم.
وفيما بعد، سيحدث تطورٌ آخر. فطالما ظلت الضيعة صغيرة نسبيًا وسكانها محدودين، وطالما ظلت وظائف «الدولة» التي يمارسها السيد ضئيلة وليست بالغة التعقيد، وطالما كانت ممارسة هذه الوظائف لا تحتاج إلاَّ إلى جانب قصير من وقت السيد، فإن بوسعه معالجة الموقف وممارسة كل هذه الوظائف شخصيًا. إلا أنه عندما تتسع المقاطعة ويتزايد السكان، فإن الوظائف التي يتحمل السيد الإقطاعي مسؤوليتها تتزايد تعقيدًا وتفصيلاً وإرهاقًا. ويصبح من المستحيل على رجل بمفرده ممارسة كل هذه الوظائف.
فما الذي يفعله السيد الإقطاعي عندئذ؟ إنه، جزئيًا، يفوض سلطاته لآخرين - ولكن ليس لرجال أحرار، لأن هؤلاء ينتمون إلى طبقة اجتماعية معارضة لطبقة السادة الإقطاعيين.
إن السيد الإقطاعي يفوض جانبًا من سلطته لأشخاص تحت سيطرته بالكامل: الأقنان الذين يشكلون جزءٍ من مساعديه المنزليين. ويظهر أصلهم القني في كثير من الألقاب الحالية: «الكونستابل» مشتقة من كلمة كوميس ستابولي، رئيس الأقنان العاملين في الاسطبلات و«المنستر» (الوزير - المعرب) هو السيرف منسترابل، أى القن المكلف من السيد بمعاونته على أداء احتياجاته - العمل كمرافق له أوخادم أو مساعد أو ساع، إلخ؛ و«المارشال» هو القن الذى يهتم بحَالة المركبات والجياد، إلخ، (من مارا سكالك، كلمة ألمانية قديمة جدًا تشير إلى المسؤول عن العناية بالجياد).
وكلما كان هؤلاء الأشخاص، هؤلاء الرجال من غير الأحرار، هؤلاء الخدم، تحت السيطرة الكاملة للسيد الإقطاعي، فإنه يفوض سلطاته جزئيًا لهم.
ويقودنا هذا المثال إلى الاستنتاج التالي - الذي هو عين أساس النظرية الماركسية في الدولة:
الدولة هي جهاز خاص يظهر في مرحلة معينة من تطور البشرية التاريخي وهو جهاز محكوم عليه بالتلاشي في مجرى هذا التطور عينه. إنها ناشئة عن انقسام المجتمع إلى طبقات وسوف تتلاشى مع تلاشي هذا الانقسام. إنها تنشأ كأداة في أيدي الطبقة المالكة لأجل صون سيطرة هذه الطبقة على المجتمع وسوف تتلاشى مع تلاشي هذه السيطرة الطبقية.
وإذا عدنا إلى الحديث عن المجتمع الإقطاعي، فلا بد من الإشارة إلى أن وظائف الدولة التي تمارسها الطبقة الحاكمة لا تخص فقط مجالات السلطة الأكثر مباشرة كالجيش والقضاء والمالية. فالإيديولوجية والقانون والفلسفة والعلم والفن تحت هيمنة السيد الإقطاعي أيضا. والذين يمارسون هذه الوظائف أناس فقراء يتعين عليهم، كي يحيوا، بيع مواهبهم لسيد إقطاعي بوسعه الاهتمام بتلبية متطلباتهم. (يتعين إدراج رؤساء الكنائس في طبقة السادة الإقطاعيين بمقدار ما أن الكنيسة كانت تملك ضياعًا عقارية واسعة). وفي ظل ظروف كهذه، ما دامت التبعية كاملة على الأقل، فإن تطور الإيديولوجية يكون تحت سيطرة الطبقة الحاكمة تمامًا. فهي وحدها التي تطلب «الإنتاج الإيديولوجي»؛ وهي وحدها القادرة على تقديم العون المالي إلى «الإيديولوجيين».
تلك هي العلاقات الأساسية التي يتعين علينا مراعاتها باستمرار ، إذا لم نكن نود الضياع في شبكة من التعقيدات والتمييزات الدقيقة . ولا حاجة إلى القول إن وظيفة الدولة، في سياق تطور المجتمع، تصبح أكثر تعقيدًا بكثير، وذات ظلال أكثر بكثير مما هي عليه في نظام إقطاعي كذلك الذي وصفناه لتونا بشكل بالغ العمومية .
ومع ذلك، فلا بد لنا في البدء من هذا الموقف الواضح والجلي بشكل ساطع من أجل فهم منطق تطور هذا التقسيم الاجتماعي للعمل الحادث وأصله، والعملية التي تصبح عن طريقها هذه الوظائف المختلفة متزايدة الاستقلال النسبي باطراد وتبدأ ظلالها في الظهور بمظهر الاستقلال المتزايد باطراد عن الطبقة الحاكمة.
ب- الدولة البورجوازية الحديثة

الأصل البورجوازي للدولة الحديثة

الموقف هنا، أيضا، واضح تمامًا. فالبرلمانية الحديثة تجد أصلها في صيحة القتال التي أطلقتها البورجوازية الإنجليزية في وجه الملك «لا ضرائب دون تمثيل!» وهذا يعني بعبارةٍ واضحة: «لن تحصل على سنت واحد منًّا ما دامت ليست لنا كلمة في كيفية إنفاقك له».
وبوسعنا أن نرى على الفور أن هذا ليس أكثر براعة من العلاقة الكائنة بين السيد الإقطاعي والقن المكلف برعاية الاسطبلات. وقد مات ملك من آل ستيوارت، هو شارل الأول، على المذبح لتجاهله لهذا المبدأ، الذى أصبح بمثابة القاعدة الذهبية التي كان يتعين التقيد بها من جانب جميع ممثلي جهاز الدولة، المباشرين أوغير المباشرين، منذ ظهور المجتمع البورجوازي الحديث.

الدولة البورجوازية، دولة طبقية:

هذا المجتمع الجديد لا يعود يسيطر عليه سادة إقطاعيون، وإنما تسيطر عليه الرأسمالية، يسيطر عليه الرأسماليون الجدد. وكما نعرف، فإن المتطلبات النقدية للدولة الحديثة - السلطة المركزية الجديدة، الملكية المطلقة إلى هذا الحد أو ذاك- تصبح أعظم فأعظم، من القرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر وما بعد ذلك. ونقود الرأسماليين، نقود التاجر والمصرفيين التجار، هي التى تلعب الدور الرئيسي في ملء صناديق الدولة. ومنذ ذلك الحين، كلما دفع الرأسماليون من أجل الصرف على الدولة، فإنهم سوف يطالبون بأن تخضع الأخيرة تمامًا لمتطلباتهم . وهم سوف يظهرون ذلك ويؤكدونه بوضوح تام بحكم طبيعة القوانين نفسها التي يسنونها والمؤسسات التي يخلقونها.
إن العديد من المؤسسات التي تبدو الآن ديموقراطية من حيث طبيعتها، مثال ذلك المؤسسة البرلمانية، تكشف بوضوح عن الطبيعة الطبقية للدولة البورجوازية. وهكذا، ففي أغلب البلدان التي تأسست فيها برلمانية لم يكن أحد يتمتع بحق التصويت سوى البورجوازية. وقد دام هذا الوضع في أغلب البلدان الغربية حتى أواخر القرن الماضي، بل وحتى أوائل القرن العشرين. فحق التصويت العام، كما يمكننا أن نرى، هو ابتكار حديث نسبيًا في تاريخ الرأسمالية. فكيف نفسر ذلك؟
بسهولة كافية. في القرن السابع عشر، عندما أعلن الرأسماليون الإنجليز «لا ضرائب دون تمثيل». وكان ما يقصدونه هو مجرد تمثيل البورجوازية، لأن فكرة إمكانية منح التصويت للأشخاص الذين لا يملكون شيئًا ولا يدفعون أي ضرائب، كانت تبدو بمثابة فكرة حمقاء ومثار سخرية بالنسبة لهم. ألا يتشكل البرلمان لمجرد مراقبة النفقات التي تعتمد على نقود دافعي الضرائب؟
وهذه الحجة، المشروعة تمامًا من وجهة نظر البورجوازية، قد تلقفتها بورجوازيتنا المذهبية(2) وطورتها أثناء المطالبة بحق التصويت العام. فبالنسبة لهذه البورجوازية، كان دور البرلمان يتألف من مراقبة الميزانيات والنفقات. ومن يدفعون الضرائب هم وحدهم الذين يجوز لهم شرعًا ممارسة هذه الرقابة؛ لأن من لا يدفعون ضرائب سوف يميلون باستمرار إلى زيادة النفقات، ماداموا لا يدفعون فاتورتها.
فيما بعد، نظرت البورجوازية إلى هذه المشكلة نظرة مختلفة. فمع حق التصويت العام، ولدت الضرائب العامة التي تنيخ بكلكلها بشكل متزايد باطراد على كاهل العمال. وبهذا الشكل استردت البورجوازية «عدالة» النظام الأصيلة.
فالمؤسسة البرلمانية هي المثال النموذجي للرابطة المباشرة جدًا والميكانيكية جدًا القائمة - حتى في الدولة البورجوازية - بين سيطرة الطبقة الحاكمة وممارسة سلطة الدولة.
وهناك أمثلة أخرى. لننظر إلى هيئة المحلفين في النظام القضائي. إن هيئة المحلفين تبدو كما لو كانت مؤسسة ديموقراطية في طابعها، خاصة بالمقارنة مع إدارة القضاء عن طريق قضاة لا يمكن عزلهم، وكلهم من أعضاء الطبقة الحاكمة التي لا يتمتع الشعب بأي رقابة عليها.
ولكن من بين أي فئة اجتماعية - وإلى حد كبير جدًا اليوم- يُختار أعضاء هيئة المحلفين؟ من بين صفوف البورجوازية. بل لقد كانت هناك شروط خاصة مماثلة لشروط التمتع بملكية بالنسبة لكسب حق التصويت، للتمكن من عضوية هيئة المحلفين - إذ كان لا بد للمحلف من أن يكون مالكًا وأن يدفع قدرًا معينًا من الضرائب، إلخ. ولتوضيح هذه الرابطة المباشرة جدًا بين جهاز الدولة والطبقة الحاكمة في العصر البورجوازي، يمكننا أيضًا الإشارة إلى قانون لوشابيلييه الشهير، الذي سنٍ خلال الثورة الفرنسية، والذى يحظر كلاً من منظمات أرباب العمل ومنظمات العمال، بحجة المساواة بين جميع المواطنين. وهكذا، فبحجة حظر طوائف أرباب العمل - عندما تجاوز المجتمع الصناعي مرحلة الطوائف - تُحظر النقابات. وبهذا الشكل يعجز العمال عن مواجهة أرباب العمل، ما دامت المنظمات العمالية هي وحدها التى يمكنها إلى حدٍّ ما (جدّ محدود جدًا للغاية) تشكيل ثقل مضاد لثروة أرباب العمل.
الفصل الثانى- الدولة البورجوازية: وجه الواقع اليومي
عبر النضال الذي تخوضه الحركة العمالية، تصبح مؤسسات الدولة البورجوازية أكثر مراوغةً وأكثر تعقيدًا في آن واحد. فقد حل التصويت العام محل التصويت للمالكين وحدهم؛ وأصبحت الخدمة العسكرية إجبارية؛ والجميع يدفعون ضرائب. عندئذ يصبح الطابع الطبقي للدولة أقل شفافيةً. إن طبيعة الدولة كأداة للسيطرة الطبقية تصبح أقل وضوحًا مما خلال عهد البورجوازية الكلاسيكية، عندما كانت العلاقات بين مختلف الجماعات الممارسة لوظائف الدولة واضحة كوضوحها في العهد الإقطاعي تمامًا. ولذا فلا بد لتحليل الدولة الحديثة أن يكون هو الآخر أكثر تعقيدًا بعض الشيء.

أولاً، لنحدد ترتيبًا هرميًا بين الوظائف المختلفة للدولة.

في هذا العهد والعصر، لا يعتقد أحد باستثناء أكثر الناسِ سذاجة أن البرلمان هو الذي يحكم فعلاً، وأن البرلمان سيد الدولة القائمة على التصويت العام (غير أن هذا الوهم أكثر انتشارًا في البلدان التي يعد البرلمان فيها مؤسسة جديدة نسبيًا).
إن سلطة الدولة سلطة دائمة. وهذه السلطة يمارسها عدد معين من المؤسسات المنفصلة المستقلة عن مؤثر، على هذه الدرجة من التغير وعدم الاستقرار، كالتصويت العام. وهذه المؤسسات هي المؤسسات التي يجب تحليلها إذا كنا نريد معرفة أين تكمن السلطة الفعلية: إن «الحكومات تأتي وتذهب، أما البوليس والمديرون فيبقون». الدولة، قبل كل شيء، هي هذه المؤسسات الدائمة: الجيش (الجزء الدائم من الجيش - الأركان العامة، القوات الخاصة)، البوليس، البوليس الخاص، البوليس السري، كبار مديري الإدارات الحكومية (الموظفون المدنيون«الرئيسيون»)، أجهزة الأمن القومي، القضاة إلخ - كل ما هو «حرٌّ» من تأثير التصويت العام. ويجرى تعزيز السلطة التنفيذية باستمرار. وبمقدار ظهور التصويت العام ، وتطور دمقرطة معينة لبعضِ المؤسساتِ التمثيلية، وإن كانت دمقرطة صوريةً تمامًا، فإنه يمكن إظهار أن السلطة الفعلية تنسل من تلك المؤسسات إلى المؤسسات الأكثر ابتعادًا بشكل متزايد باطراد عن تأثير البرلمان.
فإذاً كان المَلِك وموظفوه يفقدون سلسلةً من الحقوق لحساب البرلمان خلال مرحلة صعود البرلمانية، فعلى العكس من ذلك، مع أفول البرلمانية (الذي يبدأ مع كسب حق التصويت العام)، يفقد البرلمان سلسلة متصلة من الحقوق وتعود هذه الحقوق إلى إدارات الدولة الدائمة والثابتة. وهذه

ηǩÞÿǩƗ Æøə ηØ ʂ ǥ ʒƘƷǩƗ ηæƐ ŏ ǅǩƗ

تتمة

الظاهرة ظاهرة عامة في جميع أرجاء أوروبا الغربية. والجمهورية الخامسة الحالية في فرنسا هي الآن أبرز وأتم مثال لهذه الظاهرة.

فهل ينبغي النظر إلى هذا التحول، هذا الانقلاب، بوصفه مؤامرة شيطانية ضد حق التصويت العام من جانب الرأسماليين الأشرار؟ إن واقعًا موضوعيًا أعمق بكثير يكمن في الأمر: فالسلطات الفعلية تنتقل من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، وسلطة الجهاز التنفيذى تتعزز بشكل دائم ومتصل كنتيجة لتغيرات تحدث أيضًا ضمن الطبقة الرأسمالية نفسها. وقد بدأت هذه العملية خلال الحرب العالمية الأولى في أغلب البلدان المتحاربة ثم استمرت منذ ذلك الحين بلا توقف. بيد أن الظاهرة كانت موجودة في أغلب الأحيان قبل ذلك بكثير جدًا. وهكذا، ففي الإمبراطورية الألمانية، ظهرت هذه الأولوية للجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي جنبًا إلى جنب ظهور التصويت العام. فقد سلم بسمارك واليونكر بحق التصويت العام من أجل استخدام الطبقة العاملة إلى حد معين كرافعة ضد البورجوازية الليبرالية، ضامنين بذلك (في ذلك المجتمع الرأسمالي من حيث الجوهر) الاستقلال النسبي للسلطة التنفيذية التي يمارسها النبلاء البروسيون.

وتبين هذه العملية بشكل تام جدًا أن المساواة السياسية هي مساواة مظهرية أكثر من كونها مساواة واقعية، وأن حق المواطن – صاحب حق التصويت ليس أكثر من حق وضع قطعة صغيرة من الورق في صندوق اقتراع كل أربعة أعوام. والحق لا يتجاوز ذلك، كما أنه، قبل كل شيء، لا يصل إلى مراكز اتخاذ القرار والسلطة الفعلية.

الاحتكارات تخلف البرلمان:

كان عصر البرلمانية الكلاسيكية هو عصر المنافسة الحرة. وفي ذلك الوقت، كان البورجوازي الفرد، الصناعي، المصرفي، قويًا جدًا كفرد. كان مستقلاً جدًا، حرًا جدًا ضمن حدود الحرية البورجوازية، وكان بوسعه المغامرة برأسماله في السوق بأي شكل يحلو له. وفي ذلك المجتمع البورجوازي المشرذم، لعب البرلمان دورًا موضوعيًا مفيدًا جدًا، بل ولا غنى عنه، في تصريف الشئون اليومية السهل.

والواقع أنه لم يكن بالإمكان تحديد القاسم المشترك لمصالح البورجوازية إلا في البرلمان. ويمكن تحديد عشرات الجماعات الرأسمالية المنفصلة، وهي جماعات تتعارض فيما بينها بسبب عدد من المصالح القطاعية والإقليمية والطوائفية. ولا يمكن لهذه الجماعات أن تلتقي بشكل منظم إلا في البرلمان (صحيح أنها كانت تلتقي في السوق أيضًا، بيد أنها كانت تلتقي هناك بالسكاكين لا بالكلمات!). ففي البرلمان وحده كان يمكن التوصل إلى خطّ وسط ، خطّ يمكنه التعبير عن مصالح الطبقة الرأسمالية ككل.

فتلك كانت وظيفة البرلمان آنذاك: أن يكون ملتقى مشتركًا يمكن فيه صوغ المصالح الجماعية للبورجوازية. ولنذكر بأنه، فى عصر البرلمانية البطولي، لم يكن التوصل إلى تحديد هذه المصلحة الجماعية يتم عن طريق الكلمات والأصوات فقط؛ فقد كانت قبضات الأيدي والمسدسات تستخدم أيضًا. ألم يكن المؤتمر، ذلك البرلمان البورجوازي الكلاسيكي خلال الثورة الفرنسية، يرسل الناس إلى المقصلة بقرار من أتفه أغلبية؟

بيد أن المجتمع الرأسمالي لم يكن ليظل مشرذمًا. فشيئًا فشيئًا، كان بالإمكان رؤيته وهو ينظم نفسه ويحدد هياكله بشكل يتزايد تركيزًا ويتزايد مركزية. فالمنافسة الحرة تضمحل وتخلفها الاحتكارات والتروستات والتجمعات الرأسمالية الأخرى.

السلطة الرأسمالية ممركَزة خارج البرلمان:

الآن تحدث مركزة فعلية لرأس المال المالي والبنوك الكبيرة والجماعات المالية. فإذا كان أناليتيك(3) البرلمان قد عبر عن إرادة البورجوازية البلجيكية منذ قرن مضى، فإنه الآن، قبل كل شيء، تقرير سنوي للسوسيتيه جنرال(4) أو للبروفينا(5)، يُعَدُّ لاجتماعات المساهمين، تتوجب دراسته لمعرفة آراء الرأسماليين الحقيقية. إن هذه التقارير تتضمن آراء الرأسماليين الذين يحسب لهم حسابهم فعلاً، الجماعات المالية الكبيرة المهيمنة على حياة البلد.

وهكذا، فالسلطة الرأسمالية ممركَزة خارج البرلمان وخارج المؤسسات الناشئة عن التصويت العام. وفي مواجهة تركز شديد القوة كهذا (لا نحتاج إلا إلى تذكر أنه في بلجيكا تسيطر عشر جماعات مالية على الحياة الاقتصادية للأمة)، فإن العلاقات بين البرلمان ومسؤولي الحكومة ومفوضي البوليس وأولئك الذين يحوزون على ملايين متعددة، هي علاقة لا تثقلها النظرية إلا قليلاً جدًا. إنها علاقة مباشرة وعملية جدًا: إن صلة الوصل هي الدفع.

سلاسل البورجوازية الذهبية المرئية – الدين القومي البرلمان، وبدرجة أكبر، حكومة دولة رأسمالية، مهما كان مظهرها الديموقراطي، مرتبطة بالبورجوازية بسلاسل ذهبية. وهذه السلاسل الذهبية لها اسم – الدين العام. فأي حكومة لا يمكنها أن تدوم أكثر من شهر من غير الاضطرار إلى طرق أبواب المصارف من أجل تلبية نفقاتها الجارية. وإذا رفضت البنوك، فستفلس الحكومة. وأصول هذه الظاهرة مزدوجة. فالضرائب لا تَردُ إلى الصناديق كل يوم؛ والإيرادات تتركز في فترة واحدة من العام بينما النفقات متصلة. وهذا هو السبب في ظهور الدين العام قصير الأجل. وبالإمكان حل هذه المشكلة بحيلة تقانية أو أخرى. إلا أن هناك مشكلة أخرى – مشكلة أهم بكثير. فجميع الدول الرأسمالية الحديثة تنفق أكثر مما تحصل عليه من إيرادات. وذلك هو الدين العام طويل الأجل الذي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمنتهى اليسر تمويله بنسبة فائدة باهظة. وهنا تكمن رابطة مباشرة وفورية، رابطة يومية، بين الدولة ورأس المال الكبير.

الهرمية في جهاز الدولة..

أما السلاسل الذهبية الأخرى، السلاسل غير المرئية، فهي تجعل جهاز الدولة أداة بيد البورجوازية. لو درسنا، مثلاً، طريقة اختيار الموظفين المدنيين، لرأينا أنه لابد للمرء من اجتياز امتحان لكي يصبح كاتبًا صغيرًا في وزارة. وهذه القاعدة تبدو ديموقراطية جدًا بالفعل. ومن ناحية أخرى، فليس بوسع أي شخص أيًا كان شأنه أن يدخل امتحانًا بالمرة لأي مستوى أيًا كان. فالامتحان لمنصب سكرتير عام بوزارة أو لمنصب رئيس الأركان العامة للجيش ليس كالامتحان لمنصب كاتب صغير في مكتب حكومي صغير. وللوهلة الأولى يبدو ذلك طبيعيًا هو أيضًا.

ولكن – لكن بالبنط الكبير- هناك تسلسلاً في هذه الامتحانات يضفي عليها طابعًا انتقائيًا. فلا بد لك من الحصول على شهادات معينة، ولابد من تلقي دراسات معينة، حتى تتقدم لمناصب معينة، خاصة المناصب المهمة. ومثل هذا النظام يستبعد عددًا هائلاً من الناس، الذين لم يتمكنوا من الحصول على تعليم جامعي أو معادل له، لأن التكافؤ في الفرص التعليمية غير موجود فعلاً. وحتى لو كان نظام امتحانات المتقدمين للخدمة المدنية ديموقراطيًا على السطح فإنه هو الآخر أداة انتقائية.

..مرآة الهرمية فى المجتمع الرأسمالي

هذه السلاسل الذهبية غير المرئية توجد أيضًا في المقابل الذي يحصل عليه أعضاء جهاز الدولة. إن جميع الأجهزة الحكومية، بما فيها الجيش، تُطوِّرُ هذا الجانب الهرمي، هذا الهيكل الهرمي الذي يميز المجتمع البورجوازي. ونحن على درجة عالية من التأثر والتشبع بإيديولوجية الطبقة الحاكمة إلى درجة أننا نميل إلى عدم الإحساس بوجود شيء غير طبيعي في حصول سكرتير عام في وزارة من الوزارات على راتب يزيد عشرة أضعاف عن راتب موظف صغير في الوزارة نفسها أو امرأة تنظف مكاتبها. من المؤكد أن الجهد الجسماني الذي تبذله هذه الخادمة النهارية عظيم. أما السكرتير العام للوزارة، فإنه يفكر! – وهو شيءٌ، كما يعرف الجميع، أكثر إرهاقًا بكثير. وبالطريقة نفسها، فإن راتب رئيس الأركان العامة (وهو الآخر شخص يفكر!) أعظم بكثير جدًا من الراتب الذي يحصل عليه نفر من الدرجة الثانية.

هذا الهيكل الهرمي لجهاز الدولة يقودنا إلى التأكيد على ما يلى: في هذا الجهاز سكرتيرو عموم وجنرالات جيش وأساقفة، إلخ، يتمتعون بمستوى الدخل نفسه ومن ثم يتمتعون بالمستوى المعيشي نفسه الذي تتمتع به البورجوازية الكبيرة، بحيث إنهم يشكلون جزءً من المناخ الاجتماعي والإيديولوجي نفسه. ثم يأتي الموظفون المتوسطون، المسؤولون المتوسطون، الذين هم على الصعيد الاجتماعي نفسه ويتمتعون بالدخل نفسه الذي تتمتع به البورجوازية الصغيرة والمتوسطة. وأخيرًا يأتي جمهور الموظفين الذين لا ألقاب لهم، الخادمات النهاريات وعمال البلدية، الذين يحصلون في أغلب الأحيان على دخول أقل من دخول العمال الصناعيين. ومن الواضح أن مستوى معيشتهم ينسجم مع مستوى معيشة البروليتاريا.

إن جهاز الدولة ليس أداة متجانسة. إنه ينطوي على هيكل ينسجم كثيرًا جدًا مع هيكل المجتمع البورجوازى، بهرمية طبقاته والفوارق المطابقة الكائنة بينها.

وهذا الهيكل الهرمي ينسجم مع حاجة فعلية لدى البورجوازية. إنها تود التمتع بأداة يمكنها استخدامها كما تريد. ومن الواضح تمامًا لماذا تحاول البورجوازية منذ زمن طويل، وتحاول بإصرار شديد جدًا، حرمان عمال الخدمة العامة من حق الإضراب.

هل الدولة مجرد حَكَم؟

هذه النقطة مهمة. ففي مفهوم الدولة البورجوازية نفسه – بصرف النظر عما إذا كانت «ديموقراطية» إلى هذا الحد أو ذاك من حيث مظهرها – هناك مقدمة أساسية، مرتبطة، علاوة على ذلك، بأصل الدولة نفسه: إن الدولة بطبيعتها تظل متناحرة، أو بالأحرى غير متماشية، مع متطلبات المجتمع. فالدولة، بحكم تعريفها نفسه، عبارة عن جماعة من الأشخاص الذين يمارسون الوظائف التي كان يمارسها في البداية كلٍ أعضاء المجتمع. وهؤلاء الأشخاص لا يقدمون عملاً منتجًا وإنما يعيشون على حساب أفراد المجتمع الآخرين. في الأوقات الطبيعية، ليست هناك حاجة كبيرة إلى كلاب الحراسة. حتى في موسكو، على سبيل المثال، ليس ثمة من يتولى تحصيل أجرة ركوب الباصات: فالركاب يضعون كوبيكاتهم في صناديق داخل الباصات، سواء كان هناك أو لم يكن هناك من يراقبهم. وفي المجتمعات التي يكون مستوى نمو القوى المنتجة فيها منخفضًا، حيث كل إنسان يخوض صراعًا متصلاً مع إنسان آخر حتى يحصل لنفسه على ما يكفيه من الدخل القومي الصغير جدًا على الجميع، يصبح وجود جهاز رقابي ضخم ضروريًا.

وهكذا، ففي خلال الاحتلال الألماني [لبلجيكا]، تكاثر عدد من الأجهزة الرقابية المتخصصة (البوليس الخاص في محطات السكك الحديدية، مراقبة المطابع، مراقبة توزيع المواد التموينية، إلخ). ففي فترات كتلك، يكون مجال النزاع من الاتساع بحيث يظهر أنه يستحيل الاستغناء عن وجود جهاز رقابي رهيبٍ.

ولو فكرنا في المشكلة قليلاً، لتبين لنا أن كل الذين يمارسون وظائف الدولة، الذين يشكلون جزءً من جهاز الدولة، هم – بشكل أو بآخر- كلاب حراسة. والبوليس الخاص والعادي كلاب حراسة، ولكن ذلك هو أيضًا شأن جامعي الضرائب والقضاة وجامعي الوثائق في المكاتب الحكومية ومحصلي أجرة ركوب الباصات، إلخ. وباختصار، فإن جميع وظائف جهاز الدولة تنحصر في ما يلي: مراقبة حياة المجتمع والسيطرة عليها لمصلحة الطبقة الحاكمة.

كثيرًا ما يقال إن الدولة المعاصرة تلعب دور الحكَم. وهذا القول يقترب تمامًا مما قلناه لتونا: «رقابة» و«تحكيم». أليسا الشيء نفسه من حيث الأساس؟

المسألة تستحق تعليقين. أولاً، الحكَم ليس محايدًا. فكما ذكرنا سلفًا. يشكل الرؤساء في جهاز الدولة جزءً لا يتجزأ من البورجوازية الكبيرة. ولهذا فالتحكيم لا يتم في فراغ؛ إنه يتم في إطار صون المجتمع الطبقي القائم. وطبيعي أن بالإمكان تقديم تنازلات من جانب المحكمين؛ وهذا يعتمد أساسًا على علاقة القوى. لكن الهدف الرئيسي للتحكيم هو صون الاستغلال الرأسمالي بوصفه استغلالاً رأسماليًا، حتى لو استدعى ذلك المساومة قليلاً حول المسائل الثانوية.

الدولة – كلب الحراسة، شهادة على فقر المجتمع

ثانياً، الدولة كيان يخلقه المجتمع من أجل مراقبة المسار اليومي للحياة الاجتماعية؛ وهي تخدم الطبقة الحاكمة في صون هيمنة هذه الطبقة. وهناك ضرورة موضوعية لهذا التنظيم، كلب الحراسة، ضرورة مرتبطة ارتباطا وثيقا بدرجة الفقر، بمقدار النزاع الاجتماعي الموجود في المجتمع.

وبشكل تاريخي، أكثر عمومية، فإن ممارسة وظائف الدولة مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود النزاعات الاجتماعية. وهذه النزاعات الاجتماعية، بدروها، مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود ندرة معينة في الخيرات المادية والثروات والموارد والإمكانات الضرورية لتلبية المتطلبات الإنسانية. ويجب تأكيد الحقيقة التالية: مادامت الدولة قائمة، فستكون دليلاً على أن النزاعات الاجتماعية (ومن ثم الندرة النسبية للخيرات والخدمات أيضاً) تظل موجودة. ومع اختفاء النزاعات الاجتماعية، فإن كلاب الحراسة، بانعدام فائدتهم وبطفيليتهم، سوف يختفون – ولكن ليس قبل ذلك!. فالمجتمع، في الحقيقة، يدفع لهؤلاء الأشخاص كي يمارسوا وظائف الرقابة، مادام ذلك في مصلحة جزء من المجتمع. غير أنه من الواضح تمامًا أنه عندما لا تعود لأي جماعة في المجتمع مصلحة في ممارسة وظيفة كلب الحراسة، فإن الوظيفة سوف تختفي مع اختفاء فائدتها. وفي الوقت نفسه، ستتلاشى الدولة.

و حقيقة أن الدولة لا تزال موجودة إنما تثبت هي نفسها أن النزاعات الاجتماعية لا تزال موجودة، وأن حالة الندرة النسبية للخيرات تظل العلامة المميزة لتلك الفترة الواسعة في التاريخ الإنساني بين العوز المطلق (وهي الحالة التي كانت موجودة خلال فترة المشاعية البدائية) والوفرة (حالة المجتمع الاشتراكي المقبل). وما دمنا في هذه الفترة الانتقالية التي تغطي عشرة آلاف سنة من التاريخ الإنساني، وهي فترة تشمل أيضا الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، فإن الدولة سوف تستمر، وسوف تظل النزاعات الاجتماعية مستمرة، وسوف تكون هناك حاجة لأشخاص يفصلون في هذه النزاعات لمصلحة الطبقة الحاكمة.

إذا كانت الدولة البورجوازية تظل من حيث الأساس أداة في خدمة الطبقات الحاكمة، فهل يعني ذلك أن العمال ينبغي ألاً يبالوا بالشكل الخاص الذى تتخذه هذه الدولة، ديموقراطية برلمانية، ديكتاتورية عسكرية، ديكتاتورية فاشية؟ كلا على الإطلاق! فكلما تزايدت حرية العمال في تنظيم أنفسهم والدفاع عن أفكارهم، تَسارع نمو بذور الديموقراطية الاشتراكية المقبلة داخل المجتمع الرأسمالي، وازدادت سهولة مجيء الاشتراكية من الناحية التاريخية. وهذا هو السبب في أن العمال يجب أن يدافعوا عن حقوقهم الديموقراطية ضد أي محاولة وضد كل المحاولات التي تستهدف تقليصها (قوانين حظر الإضرابات، تدشين «دولة قوية») أو القضاء عليها (الفاشية).

=

إشارات

(1) حكاية زهرية السواسون

رواية أسطورية عن حادث حدث خلال عهد الملك كلوفيس، عاهل الفرانك، في القرن الخامس الميلادي. (كان كلوفيس أول ملك فرانكي يعتنق المسيحية وخلال عهده جرى توحيد الجزء الأكبر من بلجيكا وفرنسا الحاليتين في مملكة واحدة). فبعد معركة مظفرة في السواسون (سنة 486 ميلادية)، عندما حان وقت توزيع الأسلاب بالتساوي بين جميع المقاتلين، أراد كلوفيس الاحتفاظ لنفسه بزهرية معينة. عندئذ خرج جندي بسرعة من بين صفوف الجنود وهشم الزهرية بسيفه، إشارة إلى أنه لا حقّ لمقاتل فى أي امتياز خاص عند توزيع الأسلاب.

(2) مذهبي

كان أعضاء الجناح المحافظ في الحزب الليبرالي في بلجيكا في القرن التاسع عشر يسمون بالمذهبيين. فقد كانوا يعارضون حق التصويت العام بشدة، بينما كان من يسمون بالتقدميين في الحزب الليبرالي على استعداد للموافقة عليه.

(3) أناليتيك

هو النشرة البلجيكية المناظرة لنشرة سجل الكونجرس الأمريكية.

(4) السوسيتيه جنرال

أهم تجمع رأسمالي بلجيكي منذ استقلال بلجيكا سنة 1830. والسوسيتيه جنرال، التي نُظمت في الأصل على شكل بنك تجاري، هي طليعة «رأس المال المالي»؛ الذى لم يصبح عامًا في البلدان الرأسمالية الأخرى إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد نشأ ذلك عن امتلاك السوسيتيه المبكر لمصالح مسيطرة في كثير من الشركات المساهمة، خاصةً في مجال الفحم والصلب. وفيما بعد، سيطرت على الاتحاد المنجمي لكاتانجا العليا الشهير، كما سيطرت على عديد من الشركات الأخرى في الكونغو.

وقد أعيد تنظيمها حاليًا على هيئة شركة قابضة مركزية تسيطر على الأسهم في عديد من الشركات المستقلة ظاهريًا، من بينها بنك المدخرات الرئيس في بلجيكا.

(5) البروفينا

البروفينا، ثاني أكبر تجمع رأسمالي في بلجيكا، نشأت عن بنك دي بروكسل، ثاني أكبر بنك بلجيكي.

(6) سافونارولا (1498–1452)

مصلح ديني وزعيم جماهيري إيطالي، هاجم الفساد والرذيلة في خطب نارية. وقد تعرض لعداء البابا أليكسندر السادس بسبب الفضائح التي كشفها وروج الحديث عنها في بلاط البابا. وبعد اتهامه بالهرطقة، أُحرق حتى الموت على الوتد في فلورنسا.

(7) الكوردون سانيتير

حرفيًا، «الكوردون الصحي» أو الحصار الذي ضربته حول الجمهورية السوفييتية الفتية الولاياتُ المتحدةُ وحلفاؤُها في الحرب العالمية الأولى. فقد عُزل الاتحاد السوفييتي أو مُنع من الاتصال الديبلوماسي والتجاري والإيديولوجي مع بقية العالم عن طريق حزام من البلدان المحاصرة له وقوات الحلفاء البحرية التي كانت تقوم بدرويات في الطرق البحرية. وهذه السياسة، التي تسببت في مصاعب هائلة في الاتحاد السوفييتي والتي فشلت في نهاية الأمر مع ذلك، هي طبعة قديمة من محاولة واشنطون الحالية لتدمير الثورة الكوبية عن طريق الحصار الاقتصادي ولمحاصرة «العدوى» الثورية بمنع السفر إلى كوبا.

«الشعب يريد- الموجة الصدمية الثورية بالمنطقة العربية

مقابلة مع جلبير الأشقر

● لماذا اختصرت عنوان كتابك في «الشعب يريد»؟.

■ جلبير الأشقر: جرى استعمال صيغة «الشعب يريد» في أثناء الحركات الأخيرة تعبيرا عن كل أشكال المطالب، من الأكثر أساسية إلى المطلب ذائع الصيت «الشعب يريد إسقاط النظام»، وهو شعار الانتفاضة العامة الأكثر شهرة. أصل هذا الشعار بيتان شعريان بالغا الشهرة للشاعر التونسي أبو القاسم الشابي، كتبا بصيغة شرطية، بينما التأكيد هنا بصيغة المضارع. إن ما ينم عنه هذا الشعار هو اقتحام الشعب الساحة العامة بوصفه إرادة جماعية، وبما هو فاعل سياسي. إن كتلة كبيرة من الناس كانت تعيش منذ عقود في ظل ظروف الاستبداد، انتقلت اليوم إلى عهد ثورة ليست، كما أؤكد باستمرار، سوى في بدايتها. إنها سيرورة ثورية طويلة الأمد.

● تناولت بإسهاب «النمطيات الخاصة للرأسمالية في المنطقة العربية».

■ نحن إزاء موجة صدمية ثورية تغطي منطقة خاصة. ما يدل على وجود عوامل مشتركة مميزة للمنطقة المعنية يتعين تحليلها. من وجهة نظر ماركسية،لا يجوز الاقتصار على تفسيرات قائمة على عوامل ثقافية أو على واقع أنها انتفاضات ضد أنظمة مستبدة. طبعا، هذه العوامل قائمة، لكنها لا تفسر لماذا عم هذا الانفجار على هذا النحو في هذا الوقت بالذات من التاريخ. تتطلب مقاربة ماركسية البحث في الجذور المادية للانفجار، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة خلف ما يحدث. تلك المقاربة هي التي اعتمدت، وأوضحت بالفعل أن بلدان المنطقة تشترك وضعا اجتماعيا واقتصاديا يرثى له، بأرقام قياسية عالمية في معدلات البطالة طيلة عقود عديدة.

إنها ليست الأزمة الظرفية التي تشهدها أوروبا، والناتجة بوجه خاص عن السياسة الاقتصادية الألمانية. يستمر هذا الوضع منذ مدة طويلة ويدل على انسداد للتنمية خاص بالمنطقة، حتى عند مقارنتها بالمناطق الأخرى للمجموعة الافريقية-الاسيوية، كما فعلت في الكتاب. السؤال المطروح هو: ما هي أسباب هذا الانسداد؟ إنها لا تكمن في الرأسمالية بوجه عام: فهذا بتفسيره كل شيء، لا يفسر أي شيء. إن أسباب الانسداد قائمة في النمطيات الخاصة للرأسمالية، ونمط الإنتاج، والعلاقة بين الاقتصاد والسياسة في هذا القسم من العالم. وهذا بمجمل الأحوال ما أسعى إلى إبرازه.

أنت تتحدث عن الأنظمة الريعية والقائمة على المحسوبية التي خنقت هذه المجتمعات...

يتعلق الأمر بدول ريعية وميراثية[1] وبرأسمالية قائمة على المحسوبية، محددة سياسيا، حيث الجانب السائد فيها لا يعود إلى «قوانين السوق» كما يستلزم نموذج الرأسمالية المثالي، ولكن بالأحرى إلى تواطؤات و ارتباطات مع السلطة. كلها هذا سبب انسدادا لا يتوقف عن التفاقم منذ عقود. وبالفعل، منذ مدة لا يستهان بها تم استشعار قدوم الانفجار، وشوهد بروز فوران اجتماعي حيثما كان ذلك ممكنا، حيثما لم يكن القمع حائلا دونه. وشاهدنا صعود نضالات اجتماعية، بخاصة في البلدين الذي بدأ بهما كل شيء: تونس ومصر هما البلدان اللذان شهدا خلال العقود التي سبقت الانفجار الحالي صعودا جليا للنضالات الاجتماعية، وبوجه خاص نضالات عمالية كانت تنم عن هذا الانفجار المحتمل، الذي انفجر في نهاية المطاف. إن إحراق الشاب البوعزيزي لجسده كان الشرارة التي فجرت وضعا، كان جليا جدا أنه بالغ الانفجار في المنطقة برمتها.

تأكدت فكرة مشتركة مفادها أن الثورتين التونسية والمصرية خُنقتا من قبل القوى الإسلامية الرجعية... هذا تصور بات سائدا بعد أن أفضت الانتخابات في تونس، ثم في مصر، إلى وصول القوى الأصولية إلى السلطة، تلك القوى التي جعلت من الدين أصلا تجاريا. لكن أعتقد أن عددا كبيرا من اللواتي والذين خدعهم الخطاب الديني خاب أملهم اليوم. يشهد على ذلك حجم المقاومة ضد الحكومات المتحدرة من الحركة الأصولية، وحتى استمرار، بل صعود، الحركة الاجتماعية في البلدين المعنيين: تونس ومصر. علاوة على ذلك، يجب ألا نغفل ليبيا، التي شهدت الانتخابات فيها مشاركة أكثر كثافة للغاية نسبيا، وأسفرت عن هزيمة الأصوليين. وفي مصر وتونس، حيث حقق السلفيون انتصارات يلزم طبعا اضفاء النسبية عليها، خاصة في حالة تونس، سرعان ما أدرك الناس عجز الأصوليين عن إدارة الوضع، وعن إتيان ولو بداية حل للأزمة الاجتماعية التي تمثل المسألة الجوهرية.

لم يطح الناس الأنظمة فقط لأنهم كانوا يريدون الديمقراطية والحرية، كما أدعي، بل انطلقت الحركة، سواء في تونس أو مصر،على أسس اجتماعية، بمطالب اجتماعية واضحة للغاية، تخص التشغيل والعدالة الاجتماعية، وغلاء المعيشة. كانت المطالب بالغة الوضوح، وعلى هذا الصعيد، الذي يشكل الدافع الأساسي للانفجار بالمنطقة، لا يملك الأصوليون أي حل، ولا أي جواب. إنهم لا يفعلون سوى مواصلة السياسات الاقتصادية، وإدامة البنيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة سابقا. ويواصلون نفس العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية. إنهم يقبلون شروط صندوق النقد الدولي، بقدر حماس الأنظمة البائدة. وهذا يؤدي إلى ما نرى: بعد هذه المرحلة الأولى من السيرورة الثورية الإقليمية، باتت ترتسم معالم إخفاقهم. وبالتالي فإن المسألة الأساسية المطروحة هي أي نوع من أنواع البدائل يمكن أن ينبثق.

بصدد ليبيا وسوريا، يقول كثيرون إن هاتين الانتفاضتين احتوتهما الإمبريالية ، ولا تؤديان سوى إلى الفوضى واليأس.

دعنا نتحدث أولا عن ليبيا. سمعنا كثيرا، بعد تدخل شمال الحلف الأطلسي، أن طبيعة الانتفاضة قد تغيرت. بل وخلص البعض إلى أنه كان واجبا دعم القذافي. غير أن الانتفاضة الليبية برهنت على الوعي الحاد بسيادتها بأن رفضت منذ البداية أي تدخل بري من القوات الدولية. إن ما أطاح نظام القذافي هو الحرب الأهلية بالبلد، هو الانتفاضة بطرابلس. طبعا ساهم حلف شمال الأطلسي في الانتصار العسكري للانتفاضة، ولكن الانتفاضة هي التي أحرزت النصر. لما تُطاح ديكتاتورية من النمط الكلياني قائمة منذ أكثر من أربعين عاما، وحكم مطلق يتميز بجانب استبدادي سخري بارز، عندما ينهار هكذا نظام تحت ضربات انتفاضة جماهيرية، ثمة دوما حالة فوضى واضطراب. كل ثورة تجتاز هذه الطور. يمكن تجاوزه إذا توافرت قيادة ممركزة للانتفاضة الثورية، أو إذا قُضي على النظام من قبل جيش ثوري منضبط. طبعا، ليست تلك حالة ليبيا.

بانعدام قيادات مطابقة لما يمكن تمنيه من وجهة نظر تقدمية، نعْم الأمر في ظل الظروف الراهنة المتسمة بالتخلف السياسي للمجتمع الليبي بسبب ما عاشه هذا البلد منذ أربعين عاما. يوجد اليوم فوران هائل بهذا البلد، لا تهتم به وسائل الإعلام بتاتا. وبغض النظر عن حالة الفوضى التي خلقتها المليشيات المسلحة -ولكن شاهدنا ذلك في حالات عديدة، لاسيما في لبنان عام 1976، عندما انهار الجيش خلال الطور الأول من الحرب الأهلية -فإن الوضع الأمني معتدل على نحو لافت للنظر قياسا بما يمكن التخوف من وقوعه. كان يقال أن ليبيا « ستغدو مثل الصومال»، لكن ما أبعد الوضع عن ذلك. هناك انبثاق حركة اجتماعية، ومطالب سياسية، واحتجاجات دائمة، بما في ذلك ضد المجموعات المسلحة، وتكاثرا مذهلا للصحف، ووسائل التعبير، وممارسة حرية الكلام، لا بل ثم حركة نسائية، واتحاد نقابات مستقلة تشكل بتعاون مع نظيره في مصر. الحصيلة في غاية الأهمية. مع ذلك، من الصعب الجزم بصدد وجهة تطور الأمور. لكن الأكيد أن الوضع في ليبيا شهد انفكاكا كبيرا.

● وماذا عن حالة في سوريا؟

■ موقف القوى الغربية في حالة سوريا مغاير جدا. تكفي مقارنة إيماءات ساركوزي حول ليبيا، بكل نفاقها، مع غياب إشارات من هولاند حول سوريا. والأمر ليس مسألة اختلاف جوهري بين سياسات هؤلاء و أولئك. الرهانات مغايرة، وكذلك المخاطر والأكلاف. هناك في الحالتين كلتيهما رغبة الدول الغربية للتوصل إلى اتفاق مع النظام القائم. وقد سعت إلى ذلك حتى الأيام الأخيرة في ليبيا، بالتفاوض مع ابن القذافي. وهذا ما تحاول منذ سنتين في سوريا. هذا ما يجعلها ترفض كل تزويد بالسلاح. امتنعت واشنطن حتى الآن عن أي تزويد بالسلاح. لكن يبدو أن ثمة مؤخرا بداية ضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية كي يتمكن حلفاؤها بالمنطقة من إرسال أسلحة، ردا على عناد بشار الأسد الذي لا يزال يرفض حلا تفاوضيا قد يكون شرطه الأول استقالته. والحصيلة أمامنا.

إن موقف الدول الغربية هذا، بوجه روسيا وإيران اللتين تدعمان كليا للنظام القائم، أتاح للنظام التقتيل بهدوء منذ عامين. يجري الحديث عن 70000 قتيل. ويقول كثيرون إن عدد القتلى فاق ذلك بكثير. وعدد اللاجئين مهول. و الوضع رهيب للغاية. و الحديث عن 70000 قتيل يعني أن عدد الجرحى أكبر بكثير. إنه وضع مأساوي للغاية وثمة تواطؤ إجرامي للدول الغربية تمليه مصالحها الذاتية، واعتباراتها الإستراتيجية الخاصة. إن الحذر ذاته الذي أبدته إزاء الانتفاضة في ليبيا، يحكم موقفها من الانتفاضة السورية، لا بل أكثر بالنظر إلى موقع البلد الجغرافي. إن موقف الامبريالية الإجرامي هذا هو ما يستدعي التنديد من قبل من يسعى لمناهضة الامبريالية، وليس التنديد بالانتفاضة كما يفعل البعض.

● و الحالة هذه، ما الآمال الممكنة بصدد هذه السيرورة على المدى الطويل؟

■ انطلاقا من تحليلي للانتفاضة، يتمثل الاستنتاج المنطقي في أن المخرج الايجابي الوحيد سيكون بروز قيادات مرتكزة على الحركة العمالية والشعبية وحاملة لبرنامج ذي طابع تقدمي، متمحور حول الاستجابة للحاجات الاجتماعية وقادر على دفع بلدان المنطقة على طريق تنمية تراعي الأبعاد المتعددة التي بات لهذا التعبير، تنمية تضطلع الدولة فيها بدور مركزي، متناقضة تماما مع العقائد النيوليبرالية الجامدة المهيمنة عالميا. إن الوضع متفاوت من بلد إلى آخر. ولا شك أن تونس هي البلد حيث يُرجح أكثر هكذا بديل، كمونا بالأقل، إذا اعتبرنا دور نقابة الاتحاد العام التونسي للشغل وتنسيقه مع الجبهة الشعبية، وهي تحالف يساري يقود اليوم نقابة الاتحاد العام التونسي للشغل. ينطوي هذا التنسيق على إمكان أن يصير القوة المهيمنة في ما يحدث بالبلد. يجب على اليسار أن يعمل على إشراك الحركة العمالية في المعركة السياسية ويدرك ضرورة خلق قطب يساري مستقل، ببرنامجه الاجتماعي، دون خلط الرايات مع معارضات ليبرالية كانت أو مكونة من عناصر النظام المخلوع، وهذا أسوأ. فبمعية همذا حلفاء، لا يمكن وضع برنامج يقطع مع السياسات النيوليبرالية.

والمشكل ذاته قائم في مصر حيث يوجد قوة كامنة ممثلة في التيار الشعبي المصري بقيادة حمدين صبّاحي، المرشح الناصري الذي حل ثالثا في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة، وفي الحركة العمالية الجديدة، فدرالية النقابات المستقلة. المشكل ذاته مطروح، مشكل خلق بديل يساري، يناضل في الميدان الاجتماعي، دون تناقض مع تحالفات أوسع دفاعا عن المكاسب الديمقراطية. من المهم تأكيد هوية اجتماعية واقتصادية مغايرة للمعارضة الليبرالية أو المنتمية للنظام السابق والتي تشارك الأصوليين في الحكومة الافتقار إلى بدائل عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية السابقة. وما لم تنبثق بدائل تقدمية، يمثّل خطر متمثل إفضاء الأزمة إلى أشكال نكوص رجعية.

● ماهي مسؤولياتنا بأوربا إزاء هذا؟

■ فعلا، يجب على الحركة العمالية، واليسار الجذري على كل حال، المناضل من أجل بديل عن النظام، نسج علاقات مع القوى المماثلة في الانتفاضة الإقليمية. وهذا لا يشكل واجبا أمميا وقائما على الإيثار وحسب، بل من مصلحة اليسار الأوربي المثلى أن يفضي ما يحدث بالجانب الآخر من البحر المتوسط إلى تجذر اجتماعي. يمكن اليوم خلق أشكال تآزر مع الأزمة التي تهز أوروبا، ومع التجذر الجاري في بلدان مثل اليونان واسبانيا.

[1]يستعمل جلبير الاشقر تعبير ميراثية تعريبا لكلمة Patrimoni-lisme

تونس: ولادة جبهة تجمع منظمات سياسية ضد المديونية

عقد قبيل المنتدى الاجتماعي العالمي في تونس، يوم السبت 23 و الأحد 24 مارس، الملتقى المتوسطي الأول ضد ديكتاتورية الديون، وسياسات التقشف والسيطرة الخارجية، ومن أجل منطقة متوسطية ذات سيادة، وديمقراطية واجتماعية، ومتضامنة، ونسوية وبيئية.

عقد هذا الملتقى بدعوة من الجبهة الشعبية (ائتلاف مشكل من 11 حزبا سياسيا من اليسار الجذري وجمعيات وشخصيات مستقلة في تونس، وأحد قيادييها شكري بلعيد الذي تم اغتياله 6 فبراير 2013)، إلى جانب ذلك، ضم هذا اللقاء أيضا 20 تنظيما، من حساسيات سياسية متوسطية، ومن بينهم: بالنسبة لفرنسا، جبهة اليسار، والحزب الجديد المعادي للرأسمالية. وبالنسبة لاسبانيا اليسار الموحد، واليسار المعادي للرأسمالية. وحزب سورتو -Sortu-من الباسك. ومن كاتالونيا حزب UPC. و عصبة سبارتاكوس من اليونان. وكتلة اليسار من البرتغال، واليسار النقدي من إيطاليا، وتيار المناضل-ة من المغرب، والتشكيلات السياسية المصرية واللبنانية والسورية والجزائرية والفلسطينية... إضافة الى منظمات كل من بلجيكا وهايتي وفنزويلا... وهذه هي المرة الأولى التي تلتقي فيها هذه الأحزاب والمنظمات السياسية على صعيد المنطقة المتوسطية مكرسة كليا نضالها من أجل إلغاء الديون غير الشرعية.

اختتم هذا اللقاء بتجمع جماهيري حضره ممثلون عن الأحزاب السياسية الوافدة من مصر والمغرب والجزائر، البرتغال، لبنان، سوريا، إيطاليا، فلسطين، اليونان، أسبانيا، كاتالونيا، الباسك وفرنسا وبلجيكا وهايتي وفنزويلا وكولومبيا. في جو مكهرب، ممزوج بعاطفة فرح وغضب وقوة جماعية. عبرت كل الأحزاب والمنظمات على أنها ستشتغل على موضوع الديون، ضد دكتاتورية الدائنين من أجل تحرر الشعوب.

حضر أكثر من 1000 شخص، بينهم عدد كبير من الشباب والنساء. وتخلل التجمع تدخلات الناطقين باسم الأحزاب والمنظمات (من المؤسف أنه ضمن 20 تدخلا، ثلاث نساء فقط ألقين مداخلات) مع هتافات باللغة العربية. المناضلون والمناضلات المحتشدون في القاعة، أظهروا حيوية وإرادة لوضع حد للنظام الرأسمالي وطرح العناصر المؤسسة لنظام عالمي جديد يكون في خدمة الشعوب.

وقد ألقى العديد من القياديين التحايا للشهداء، المناضلين الثوريين أو التقدميين. كما عرض شريط للشهيد بلعيد شكري، الذي استشهد في 6 فبراير2013. كانت الحيوية في ذروتها: فشكري بلعيد لا يزال وجها شعبيا للثورة التونسية، ومصدر إلهام بالنسبة للكثيرين. في وقت لاحق، عرض فيلم قصير تكريما لهوجو شافيز والتزامه بتنفيذ سياسات في خدمة الشعب.

.. أشاد جميع المتدخلين والمتدخلات بالثورة التونسية وعلى نطاق أوسع ب»الربيع العربي» الذي ساعد على الإطاحة بالطاغية بن علي والطاغية مبارك. وفي هذا المنعطف التاريخي، يجب أن نضيف بعدا أمميا، إن الثورة التونسية، بالنسبة لأجيال عديدة، دليل ملموس على أن الثورة هي أبعد ما تكون عن صيغة خطابية. يمكن للناس أن يسيطروا على مصيرهم. واختتمت الجلسة العمومية بكلمة المتحدث باسم الجبهة الشعبية، حمة الهمامي، والذي طور موقفا من الديون متقارب تماما مع نظيره لدى لجنة إلغاء ديون العالم الثالث.

فكما تضمنت مقدمة البيان الختامي لهذا الملتقى: إن سقوط بن علي «ساعد على نزع سلاح النظام الرأسمالي النيوليبرالي المحلي لكن من دون قلبه. النظام الاجتماعي، الذي هو نتاج تاريخي من السيطرة الأجنبية، في الآونة الأخيرة، تجري إعادة هيكلة للعالم الرأسمالي والليبرالية الجديدة. لكن الأزمة الثورية التي فتحت التمرد لا تزال نشطة. إن انتصار الثورة الديمقراطية والاجتماعية في تونس لا يزال ممكنا.»

وفي هذا السياق، يجب أن نتخلص من الديون التي لا تزال أداة رئيسية للهيمنة وقمع الشعوب. أداة حقيقية لترحيل الثروة والسيطرة السياسية، وهذا السؤال كان في قلب النقاش.وأكد المتدخلون والمتدخلات على ضرورة التحرر من املاءات الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في المقدمة. وأشار العديد من المتدخلين إلى أمثلة من الأرجنتين وإكوادور وأيسلندا لإظهار أنه من الممكن أن يرفض الدائنين تسديد الديون، واتباع سياسات في مصلحة السكان. وأثيرت أيضا مسألة مراجعة الدين العام كاستراتيجية لتحديد وإلغاء الديون الكريهة وغير الشرعية، مع التأكيد على أهمية التعبئة حول هذه المسألة.

إنها المرة الأولى من نوعها، حيث تتشكل جبهة مشتركة، إنها بلا شك، انفراجة تاريخية في النضال ضد الديون. هذا الملتقى يحيلنا حتما الى الدعوة التي أطلقت في أديس أبابا عام 1987 من قبل الرئيس توماس سانكارا، و بعد تأخر دام 26 عاما تشكلت جبهة مشتركة ضد ديكتاتورية الديون. «لن نسدد الديون، لأنه إذا لم ندفع فإن الجهات المانحة لن تموت، كونوا واثقين من ذلك. وعلى النقيض من ذلك، إذا سددنا الديون، فإننا سنموت، تقوا بي مرة أخرى «[توماس سانكرا]. و قررت الأحزاب والمنظمات المجتمعة في تونس إنشاء لجنة متابعة وسيتم اللقاء مرة أخرى في إسبانيا في 2013 أو 2014.

■ بولين إمباش
لجنة إلغاء ديون العالم الثالث
تعريب المناضل-ة

البيان الختامي للقاء تونس المتوسطي لمقاومة ديكتاتورية المديونية ومن أجل سيادة الشعوب

السبت 6 نيسان (أبريل) 2013

نحن، ممثّلو الأحزاب السياسية التقدميّة بمنطقة المتوسط، المجتمعون بتونس يوميْ 23 و 24 مارس 2013 بناء على نداء الجبهة الشعبية نعلن تبنّينا للائحة النهائيّة التالية :

1. لم تنفك العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة تبسط هيمنتها على كوكب الأرض منذ أكثر من ربع قرن. وقد سرّعت المسارات التي فعّلتها تسليع العالم لفائدة أقلية ومصادرة مُواطنة الشعوب وسيادة الدّول. وتفاقم هذه المسارات أيضا فقدان الأمان الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي في الشمال كما في الجنوب وتعمّق الهوّة التي تفصل البلدان الغنيّة عن البلدان الفقيرة. فهذه الأخيرة يتمّ إخضاعها لنظام سياسات التعديل الهيكلي والتبادل الحرّ المُدمّر والذي يُعيق تنميتها المتضامنة ويُدمّر مُحيطها ويسلبُها سيادتها وذلك بمزيد إضعافها وتعميق تبعيتها للمراكز الاقتصادية المسيطرة في الشمال.

كما أصبح مصير الإنسانيّة يُقرّر من طرف أقليّة من الشركات العابرة للقوميّات والمُؤسسات الماليّة العالميّة الخارجة عن رقابة الشّعوب.

يتمّ تعميم سياسات التعديل الهيكلي، منذ سنة 2008، على إثر أزمة النظام الرّأسمالي العالمي، على بُلدان الضفّة الشمالية للمتوسط التي يقعُ نعتها بعبارة 'بيغز' المهينة والتي تعني الخنازير باللغة الإنجليزية.

لقد فرض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي هذه السياسة على الشعب التونسي منذ 1986، ثم قام الاتحاد الأوربي ودوله الأعضاء بتعميقها بداية من سنة 1995 في إطار اتفاق الشراكة. أمّا الدكتاتورية السّياسيّة فإنّها وفّرت الغطاء الأمني الضروري لتطبيق هاتين السياسيتين. وفي الوقت الرّاهن يُحاول مُختلف فاعلي العولمة الرّأسمالية الليبرالية الجديدة، على خلفيّة الأزمة الثوريّة، فرض استمرار نفس السّياسات مع توسيعها وتعميق مجال تطبيقها. ومن بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الأطراف هو قطع الطريق أمام تطلعات الطبقات الشعبية، وخاصة الشباب، والحيلولة دون تحقيق إرادتها في التغيير الاجتماعي الجذري الذي عبّرت عنه من خلال انتفاضة ديسمبر . جانفي 2011 الثورية.

2. قامت الانتفاضة الثورية، من خلال طردها للدكتاتور، بنزع سلاح النظام الرّأسمالي الليبرالي الجديد وتحقيق عديد المكاسب، لكن من دون أن تتمكّن من الإطاحة به. إنّ النظام الاجتماعي، الذي ثار ضدّه الشعب ما هو إلاّ نتاج تاريخي للهيمنة الأجنبية ولسياسة إعادة الهيكلة الرّأسماليّة الليبرالية الجديدة حديثا، لا يزال قائما.

إنّ الأزمة الثورية التي تسبّبت فيها الانتفاضة مازالت نشيطة، كما أن انتصار الثورة الديمقراطية والاجتماعية والوطنية في تونس كما في بقية الأقطار العربية والمغاربية مازال مُمكنا.

3. لقد حدّدت الثورة التونسية بداية الثورة العربية التي أطردت إلى حدّ الأن أربعة دكتاتوريين، تجاوز معدل بقائهم في السّلطة الثلاثين سنة. ويُعتبر هذا المسار بدُون شك من أهمّ الأحداث السّياسيّة التي تعرفها المنطقة العربيّة والمغاربية مُنذ عشرات السّنين. ومن البديهي أنّ تونس وبقية الأقطار العربيّة والمغاربية تعيش مُنعرجا هامّا في تاريخها، بل هو حدث تاريخي بأتمّ معنى الكلمة.

خاصت الشعوب في الأقطار العربية والمغاربية نضالات مستمرة عبر تاريخها وراكمت زخما نضاليا وهي تسعى من خلال الانتفاضات الثورية الأخيرة إلى إعادة تملّك مَصيرها بنفسها.

4. لقد مثلت المديُونيّة خلال الدّكتاتُورية وسيلة إخضاع سياسي وآليّة تحويل مداخيل العمل إلى الرّأسمال المحلّي، وخاصّة العالمي، وهي تُستخدم اليوم في الثّورة المُضادّة للمُحافظة على الاقتصاد الليبرالي الجديد والهيمنة الإمبرياليّة على تُونس.

كما تُواصل المديُونيّة في مصر والمغرب واليُونان والدّولة الإسبانيّة، وفي العديد من بُلدان الحوض المُتوسّط، خدمة مصالح أقليّة ضدّ مصالح الأغلبيّة السّاحقة، وهي، أينما كانت، ذريعة لفرض سياسات التقشّف من طرف المُؤسّسات الماليّة العالميّة والدّول الرّأسماليّة التي تنتهك الحقوق البشرية.

5. يسُود، في الشّمال كما في الجنُوب، نفس منطق الرّبح والهيمنة وتخريب كوكب الأرض. وهو منطق مفرُوض على كافة الشّعوب وعلى الطّبيعة. إنّ الثّورة التّونسيّة والثورة العربيّة والمقاومة البُطوليّة لكلّ شعوب الأرض للنّظام الرّأسمالي الليّبرالي الجديد، وتحديدا شعوب اليُونان والبُرتغال وقبرص وبلاد الباسك وكاتلوني ودولة إسبانيا هي فعل سياسي مُؤسّس لهذا النّظام العالمي الجديد الاجتماعي والدّيمقراطي والنسوي والتّضامني والسّلمي الذي يقوم على سيادة الشعوب وحقّ تقرير مصيرها بنفسها ويحترم الطبيعة والذّي تُناضل من أجله أحزابنا.

6. تقفُ الطّبقات المُهيمنة والشّركات العابرة للقوميّات والاقتصاد العالمي ضدّ هذه الارادة الشعبية القويّة في التّغيير الاجتماعي الرّاديكالي عبر مُواصلة فرض السّياسات الاجتماعيّة المُعادية واللاّديمقراطيّة في مُحاولة لتحطيم هذه الهبّة الشعبيّة التحرريّة ولتحميل كافّة شعوب الأرض ثمن أزمة النّظام الرّأسمالي العالمي.

7. نحنُ، مُمثلو الأحزاب السّياسيّة التقدميّة بمنطقة المتوسّط، نعتقد أنّه من واجبنا توحيد جهُودنا حتّى نكُون فاعلين جهويّا وإقليميّا وعالميّا بأكثر فعّالية لدعم نضالات الشعوب والطبقات المُستغَلّة والمُضطهَدة في المنطقة وفي العالم والتي تَنشُد الحُرية والكرامة والعدالة الاجتماعيّة. كما ندعم نضال الشعب السوري الثوري من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة الوطنية وندين كل تدخل أجنبي من شأنه أن يحول دون تحقيق هاته الأهداف.

8. لتحقيق ذلك وبهدف التحرك المشترك تشارك الأحزاب التقدمية بمنطقة المتوسط في هذا اللقاء المتوسطي التونسي ضد دكتاتورية المديونية من أجل سيادة الشعوب وهي تلتزم بما يلي :

- دعم نضالات الحركات الاجتماعية والنقابية والجمعوية الرّامية لإنجاز تدقيق مواطني في المديونيّة،
- تطوير مقترحات عمليّة لإلغاء الدّيون الكريهة وغير الشرعيّة ؟
- إدماج مطلب التدقيق في المديونيّة وإلغاء الدّيون الكريهة وغير الشرعيّة في برامجنا السّياسيّة، كما دعم نضال الشعوب من أجل تحقيق سيادتها وضمانها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها،
- بناء شبكة اتصال لتسهيل تبادل المعلومة والتجارب،
- إقامة تعاون ملموس وفعّال يهدف بناء أدوات النضال والتعبئة الضرورية لتحقيق أهدافنا المشتركة.
- تنظيم لقاء جديد لمقاومة دكتاتورية المديونية من أجل سيادة الشعوب في دولة إسبانيا،

إنّ الأحزاب التقدمية في منطقة المتوسط والمساهمة في اللقاء المتوسطي تحييّ المنتدى الاجتماعي العالمي الذي سينعقد بتونس من 26 إلى 30 مارس متمنّية له النجاح والتوفيق في تحقيق أهدافه المنصوص عليها في ميثاق بورتو أليغري.

أخيرا، ندين بشدّة اغتيال شكري بلعيد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد والقيادي بالجبهة الشعبية ونعتبر هذا الاغتيال جريمة سياسّية ونطالب بكامل الحقيقة حول كل الأطراف المورطة في هذه الجريمة النكراء.

(23 و24 مارس 2013)

الجزيرة والمنار نموذجا

ساهمت الموجة الثورية بالشرق الاوسط و شمال افريقيا في فضح الآلة الدعائية للأنظمة الرجعية المستبدة والمتحكمة بمصير البلدان المنتفضة من المحيط الي الخليج حيث أظهرت وسائل الإعلام الرسمية (القنوات الفضائية) انحياز كبير ضد الثورات وتضحيات الشعوب.

لكن هناك إعلام آخر يدعي الاستقلالية ويزعم مناصرته لهذه الثورات، ويقوم بتصنيفها وخندقتها وتوزيع صكوك الغفران الثوري على مقاسه الايديولوجي والسياسي، فيصنف إحداها كثورة حرية وكرامة بينما يرمي الأخرى بتهم المؤامرة الكونية.. الخ.

قناة المنار؛ من المؤامرة الكونية ضد سوريا...

تناولت قناة المنار المحسوبة فعليا على حزب الله، اللبناني الثورة السورية على أنها «مؤامرة كونية تستهدف محور المقاومة والممانعة في الشرق الاوسط بعد ان تأكد انتصار خيار المقاومة العسكرية وإفشال المخططات الكبرى التي تستهدف تقسيم المنطقة».

هكذا تتلخص ثورة شعب قام ضد استبداد عمر عقودا في مجرد مؤامرة وإرهابيين يقومون بترويع الساكنة، مقدمة بذلك الذرائع لقمع الثورة السورية وتحييد قسم مهم من الطائفة الشيعية وبالتالي تقديم خدمة ذراع إعلامي منحاز كليا لعصابة بشار لتسهيل مأمورية قمع الثورة.

فمنذ اليوم الأول أعلنت قناة المنار دعمها ومساندتها «للشعب السوري» في مواجهة المخربين و العصابات الإرهابية.. لا بل دافع زعيمها حسن نصر الله في إحدى خطاباته عن المجرم آصف شوكة صهر بشار الاسد الذي قتل في تفجير دمشق مقدما إياه على أنه أحد ركائز المقاومة بالمنطقة، رغم أن النظام السوري لم يطلق أي رصاصة بالجولان منذ 1967.

لم يكن هذا هو التشويه الوحيد الذي طال ثورة الشعب السوري، بل تجاوزه إلى أبعد من ذلك، حيث عملت القناة في مرحلة ثانية من تغطيتها للثورة السورية على إظهار الأمر على أنه مجرد تطاحن طائفي سني شيعي، يجري على أرض سورية بمباركة إسرائيلية وأمريكية والضحية هم الشيعة، صابة هكذا الماء في طاحونة الإعلام الطائفي السني (الجزيرة).

هذه المواقف المخزية للذراع الإعلامي لحزب الله لم تجني غير عداء مبطن من طرف شعوب المنطقة عامة والشعب السوري خاصة اذ يمكن القول أن هيبة المقاومة وشعبيتها التي حققها حزب الله منذ إجلاء العدو الإسرائيلي عن الأراضي اللبنانية سنة 2000 وحرب 33 يوما سنة 2006 سقطت في عيون الآلاف من المتعاطفين.

وفي نفس البلد تتناول قناة المستقبل المحسوبة على تيار الحريري الثورة السورية من نفس المنظور الطائفي لكن في اتجاه معاكس، فهي متضامنة معها الي حد نصرتها وتبني مطالبها؛ خصوصا إسقاط نظام بشار الأسد، مغلفة ذلك بخطاب طائفي موالي كليا للرجعيات العربية التي تخدم أجندات الإمبريالية الأمريكية بالمنطقة.

... إلى ثورة الحرية بالبحرين

حظيت الثورة المشتعلة بالبحرين بتغطية إعلامية خاصة من قناة المنار التي روجت خطابا مغايرا لخطابها حول الثورة السورية، مصورة إياها كثورة حرية وكرامة كما لو أن هذه الثورة تحصل في لبنان.

لقد تعاطفت القناة مع الانتفاضة البحرينية من منطلق طائفي شيعي، وصورت الانتفاضة على أساس أنها صراع إقليمي بين إيران من جهة والسعودية من جهة أخرى.

هذه التغطية الإعلامية لنضال الكادحين التواقين إلى وطن ديمقراطي يضم الجميع بدل مملكة متآكلة مسنودة كليا من السعودية أكثر الانظمة رجعية في المنطقة، هذه التغطية أساءت أكثر للانتفاضة وبررت بذلك تدخل قوات درع الجزيرة باعتبارها حامية بوابة الخليج من الخطر الإيراني.

إنه نموذج الإعلام الانتقائي الذي يعمي الوقائع وينتقيها طبقا للمصالح السياسية الظرفية، إعلام يصف ثورة بالمؤامرة ويدعو إلى محاربتها ويصف الأخرى بثورة الحرية والكرامة وهو يعمل على تشويهها وحرفها عن مطالبها أصلية بإدراجها في لعبة إقليمية قذرة.

الجزيرة، ذراع الرجعيات العربية

شكلت قناة الجزيرة استثناءا عربيا في نقل اخبار الثورات سواء في شمال افريقيا أو الشرق الاوسط فقد ساهمت القناة في تعبئة شعبية غير مسبوقة خصوصا إبان ثورة 25 يناير المصرية، وكلفها هذا الموقف وقف بث قناتها الإخبارية الرئيسة على قمر نايل سات.

أبدت القناة تعاطفا كبير مع الثوار ضد الديكتاتور حسني مبارك مما دفع بالثوار في ميدان التحرير إلى تشييد شاشات عملاقة لمتابعة أخبار الثورة بعيدا عن الاعلام الرسمي المصري الكاذب، بنفس الحمية تتابع القناة مستجدات الوضع السوري عن كثب بل وتدافع بشكل صريح عن المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني فيما بعد، باعتبارهما الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري.

حمية القناة في دعم الثورات ونقل أخباره يتصاعد طردا مع التيار السياسي الذي يستفيد من هذه الثورات، فقد تبدلت تغطية الجزيرة للثورة المصرية بشكل كلي بعد صعود الإخوان المسلمون إلى السلطة، فأصبحت القناة ذرعا إعلاميا إضافيا للجماعة في الهجوم على الثوار الذين يصرون على استمرار الثورة حتى تحقيق كل مطالبها.

ساهمت القناة أيضا في سوريا بتعبئة الآلاف من السوريين للخروج في المظاهرات خصوصا في كل جمعة من أيام الغضب السوري. قدمت حينها القناة نقلا مباشرا لكل التظاهرات الموحدة في الزمن والمختلفة في المكان عكس ما كان ينقله الإعلام الرسمي السوري الذي يصور سورية بلدا آمنا مطمئنا.

شكلت هذه التغطية ضغطا كبيرا على النظام لدرجة أن بشار طلب شخصيا وقف هذه الحملة الإعلامية المضللة على حد تعبيره، فقد أصبحت قناة الجزيرة ورقة ضغط استراتيجية في وجه النظام .

لكن لهذه التغطية أهداف سياسية هي غير أهداف الثوار السوريين الذي ينشدون الحرية وإسقاط الاستبداد.. تغطية الجزيرة للثورة السورية جزء من مناورة الرجعيات العربية لاستغلال الثورة السورية لإعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح الإمبريالية الأمريكية كما حصل مع التسوية السياسة في اليمن التي ضمنت خروجا آمنا لعلي عبد الله صالح، مع العمل للدفع بالتيارات السياسية الموالية لهذه الممالك الرجعيات خصوصا الإسلاميين لتصدر المشهد الإعلامي والسياسي، وبالتالي قطف ثمار الثورة كما في مصر وتونس.

الجزيرة.. الاتجاه المعاكس مع الثورة البحرينية

تناولت الجزيرة الانتفاضة البحرينية كأنه حدث إخباري عابر مع التركيز على الدور الإيراني والخطر الشيعي الذي يحاول السيطرة على بوابة الخليج.

القمع الشرس الذي تعرض له ثوار البحرين لم يجد له إلا تغطيات جد خجولة مع تصوير الغزو الأجنبي لقوات درع الجزيرة للبحرين على انه تدخل لاستتباب الأمن، والتركيز على مبادرات ملكية البحرين للإصلاح ودعواته للحوار مع المعارضة.

لم تحظى أيضا الشعارات المطالبة صراحة بإسقاط النظام بنفس المتابعة الإعلامية التي خصصتها القناة للثورة السورية.. تكسرت مصداقية القناة وشعاراتها (الرأي والرأي الآخر) على جدران ثورات «ممالك السماء» بالخليج (القطيف بالسعودية، الأردن، البحرين..).

إنه إعلام الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير يصور ما يقع بسوريا كثورة يجب دعمها قصد تحريفها عن أهدافها الحقيقية، ويصور ما يقع البحرين كأنه مؤامرة خارجية يجب تشويهها قصد تحريفها هي أيضا عن أهدافها الحقيقية.

إنه نفس منظور قناة المنار رغم اختلاف الاتجاه.. منظور مستقى من صناعة الرأي العام والتلاعب بالعقول التي أتقنتها صناعة العلاقات العامة بأمريكا، صناعة قائمة على انتقاء الأحداث وتشويهها وشيطنة الآخر قصد تبرير العنف ضده.

لا ثورة على المقاس.. كل النصرة لجميع الثورات

كل الثورات المندلعة شرارتها من المحيط إلي الخليج يجب دعمها ونصرتها لأنها ثورات كرامة وحرية وانعتاق من حكم ديكتاتوريات متسلطة على رقاب الكادحين. ليست هناك ثورة خير وأخرى ثورة شر حتى يتسنى لنا الاختيار على المقاس. فثورة الشعب السوري هي من أجل الحرية والكرامة وهي نفس الحرية والكرامة التي يسعى اليها شعب البحرين الثائر.

ضرورة إعلام جماهيري بديل تتبدى مع سيادة الإعلام الرجعي التابع لأنظمة الاستبداد بحساباتها السياسية والقطرية الضيقة..

■ فودة إمام.

ملف حول ما بعـــــد تشافيـــز

فتحت وفاة الرئيس تشافيز نقاشا حادا حول حصيلتهK وحول مستقبل «السيرورة البوليفارية». ففيما راكمت وسائل الإعلام المهيمنة الصور الساخرة، سقطت بعض تعبيرات الإشادة يسارا في عبادة لانقدية للشخصية قلما تتلاءم مع الاشتراكية. كما يفتح اختفاء تشافيز سيناريو انتقال يلفه الغموض في فنزويلا، مرحلته الأولى مطبوعة بالانتخابات المقبلة في 14 أبريل. إن كانت أغلبية شعب فنزويلا عبرت بجلاء عن دعمها وإرادتها مواصلة السيرورة الجارية، فإن الانقسامات والتناقضات داخل مختلف التيارات التشافيزية قد تطغى بسرعة في حال غياب قائد موحِد. لمواصلة تقييم حصيلة التشافيزية ننشر جملة مقالات تقدم على نحور مفارق مختلف مواقف تشافيز في القضايا الدولية.

تشافيزنا

■ بقلم كلاوديو كاتز

رغم أن النهاية كانت منتظرة، كان ثمة دوما قليل من الأمل. كانت أصوات عديدة تطلب «أن يصمد لأننا بحاجة إليه». لم يحصل هذا و اجتاح الحزن ملايين الأشخاص بوجه ما هو غير قابل للإصلاح.

إن شخصا لا غنى عنه قد غادرنا، ولن يسد أي تكريم هذه الخسارة. كل إحياء للذكرى تختار إحدى الأوجه: الزعيم، متقن التواصل، الخطيب، بركان الطاقة، الجريء. لكن بعض التكريمات تذيب ارثه حول الاشتراكية و الألبا ALBA (التحالف البوليفاري من أجل شعوب قارتنا الأمريكية).

وضع تشافيز بصوت عال الرأسمالية موضوع سؤال، و استعاد مشروع تحرر بدا مدفونا. و استعاد مفاهيم، وأعاد التذكير بماركسيين منسيين، وندد بالبرجوازية، وأعلن إعجابه بكوبا. و نقل أفكار مساواة اجتماعية و ديمقراطية حقيقية أدت على انقلاب في وعي المضطهدين. ولم يدافع بشكل ملتبس عن كرامة البسطاء وحقوقهم. و دعا إلى تخيل مجتمع بدون استغلال، ولاتنافس، ولا تعطش إلى الربح.

هذا البعد لا يزعج أنصار»الرأسمالية الجدية» وحسب. بل يزعج أيضا العصبويين، الذين يثيرهم أي منظور لا يتبع وصفاتهم. ينتقدون المسافة بين المشروع وتجسيده، كأنهم أبانوا عن قدرة ما لسد هذه الفجوة. لقد أنقذ تشافيز الاشتراكية من كتب التاريخ ليضعها من جديد ضمن إمكانات المستقبل.

وبرهن من جديد أن هذا الأفق مطابق في أمريكا اللاتينية للوطنية الثورية. و كرر مسار عسكر معادين للامبريالية تجذروا بالتلاقي مع النضالات الاجتماعية. و حصل على تناغم مع شعبه و على صدى لم يكن لأي توريخو Torr-jos أو فيلازكو ألفارادو Velazco Alvarado (1)).

يجب أن تؤخذ بمزيد حذر المماثلات مع البيرونية(2). صحيح انه نفس الاقتحام لجماهير كانت من قبل صامتة، ونفس تحقيق مكاسب اجتماعية. لكن تشافيز كان يتبع طريقا كوبيا متعارضا كليا مع النظام المحافظ. و لهذا لم يقم قط بتشكيل أجهزة قمعية مثل التي كانت للعدالوية (حزب وحركة الرئيس الشعبوي الأرجنتيني خوان بيرون). بدل مواجهة الشبيبة المتعبأة، كان يشجع فكرة حزب اشتراكي.

حفز تشافير الاندماج الإقليمي، لكنه لم يضف طابعا مثاليا على الأعمال و أرباح أرباب العمل. كان يقبلهم كمعطى ضمن السيناريو الراهن ويتصورهم كأدوات استعادة السيادة. مشروعه كان هو الألبا l'ALBA : الوحدة بالتعاون. بدأ بحفز تبادل البترول مقابل أساتذة مع كوبا، وانتهى بتنظيم حملات تضامن لا تنسى مع المحرومين في هايتي، ومنزوعي الملكية في أمريكا الوسطى و فقراء بوليفيا. كانت هذه المبادرات قد جرى تأويلها بما هي «مناورات بترولية-ديبلوماسية» من قبل من لم يكونوا يرون في المبادرات غير جشع. تحاول الألبا إرساء تعاون أمريكي لاتيني آخر، بأقل من الموظفين ومزيد من الحركات الاجتماعية. تصورها تشافيز باستعادة تجربة بوليفار (3). إن امتدت حرب الاستقلال بتحرير العبيد و إلغاء العبودية، فإن المعركة الراهنة ضد الإمبراطورية تتطلب تدخلا أعظم للذوات الشعبية. ولم يدخر، في إعداد هذه المواجهة، التنديد بالقوة الأمريكية الفائقة.

لقد فقدت أمريكا اللاتينية صوت الراديكالية الساعية إلى تعبيد الطريق لإستراتيجية مناهضة للامبريالية. لقد حدث فراغ إقليمي كبير لا بديل يسده(لحد الآن). عند مناقشة ما إن كان لديلما روسيف (رئيسة البرازيل) أو كريستينا كيرشنر-رئيسة الأرجنتين) الكاريزما الكافية لتعويضه، يُنسى مضمون الزعامة التي مثلها تشافيز. كان القائد يقول الحقيقة كما هي لأنه لم يكن يخشى تحدي الأقوياء. هذا ما جعله يهزأ من الدبلوماسيين الأمريكيين و الملوك الأوربيين الصغار الذين كانوا يسعون إلى إخراسه.

عرف تشافيز كيف يجمع الانسجام والذكاء في تقييم موازين القوى. كانت تلك القدرة جلية جدا في المرحلة الأخيرة، عندما أعاد تنظيم الحكومة، و كون فريقا، و موقع مادورو و أضعف كابرليس (زعيم المعارضة الفنزويلية اليمينية). وبذلك النحو سد فراغ السلطة الذي طالما تمناه اليمين. لكنه سرع، بالطاقة المبذولة في الحملة الانتخابية ، نهايته الخاصة(...)

بات النزاع بين تعميق السيرورة الفنزويلية وتجميدها أكثر التباسا. ثمة توتر يومي بين البيروقراطيين الذين يستعملون القناع البوليفاري بقصد الاغتناء، بإعادة خلق اقتصاد الريع التصديري و الاستهلاك غير المنتج. و يعرقلون بناء اقتصاد صناعي، متسم بالفعالية و الاكتفاء الذاتي الغذائي. و يراكمون ثروات بفضل العملة الصعبة المتأتية من مال البترول، ويعمقون عجز الميزانية و يحافظون على دورة خفض قيمة العملة.

من جهتهم، يعترف معارضون كُثر، حاليا، بالتغيير الكبير الذي حدث في توزيع ريع البترول. و يقبلون واقع ان تلك الموارد قد استعملت على نحو مفيد في التغذية والتعليم والصحة والسكن الشعبي. لكنهم لا يشرحون أبدا سبب عدم تجسيد أي رئيس لمثل هذا التغيير.

إن المكاسب المحققة جلية و بالغة الدلالة. لكنها غير كافية وقد تُفقد إذا جرى تأخير تجذر السيرورة الثورية. لم يبق ثمة سائق، وقد أن أوان تشكيل قيادات جماعية أكثر ومنتخبة من القاعدة. هذا التطور ممكن بفعل الطابع غير المنتظر للسيرورات الثورية. قبل عشر سنوات، مثلا، لم يكن ثمة من يتصور الانعطاف الذي ستحدثه السيرورة البوليفارية.

سيدخل تشافيز التاريخ من بابه الكبير ليتبوأ مكانة إلى جانب تشي غيفارا. كان غيفارا رمز ثورة صاعدة أيقظت تطلعات في التوسع الفوري للاشتراكية. و ظهر تشافيز في سياق آخر. و عبر عن التمردات التي هزت أمريكا اللاتينية في مطلع القرن 21 وجسد انتصاراتها ضد النيوليبرالية. إنهما وجهان استثنائيان للحظتين من نفس الطريق نحو المساواة و العدالة و التحرر.

========

كلاوديو كاتز:
باحث اقتصادي ماركسي، في المجلس الوطني للعلوم و التكنولوجيا، وأستاذ بجامعة بيونس ايرس بالارجنتين. نشر مؤخرا كتابا بعنوان « Bajo el Imperio del c-pital » حيث يعرض تحليلا مجددا للامبريالية اليوم. وهو عضو بجمعية الاقتصاديين اليساريين

الجنرال عمر إفراين توريخوس هيريرا ، ضابط بانامي. رغم انه لم يحمل قط لقب رئيس الجمهورية ، كان على نحو شبه رسمي قائد البلد الوحيد من 1968 حتى وفاته في 1981.

فلازكو الفارادو: عسكري ورجل سياسة بيروفي ولد في 16 يونيو 1910 ومات في 24 ديسمبر 1977. كان رئيس البيرو بين 1968 و 1975 بصفته «رئيس الحكومة الثورية» (ويكيبيديا)

«الحركة الوطنية العدالوية» او « البيرونية» حركة جماهيرية أرجنتينية تأسست حول الرئيس الشعبوي خوان بيرون، الذي كان فاعلا سياسيا كبيرا في أرجنتين بدءا من 1940. يمثل الحزب العدالوي، الذي منع بانقلاب من 1955 إلى 1972، الممثل الرسمي للحركة كان أيضا قويا في نقابة الاتحاد العام للعمل الأرجنتيني (ويكيبيديا)

سيمون بوليفار (1830-1783) بطل حرب الاستقلال بأمريكا اللاتينية ضد السيطرة الاستعمارية الاسبانية. ولد في فنزويلا و كان يحلم بتوحيد أمريكا اللاتينية.

فنزويلا: دوافع سياسة خارجية ضالة

■ بقلم جان-فيليب ديفيس

ذات يوم قال تشافيز لأوباما إنه «يريد أن يكون صديقه»، ومرة اعتبره «بهلوانا» و«عارا على الشعب الأسود»، ثم لاحقا قال إنه لو كان أمريكيا لصوت لصالحه... هذا مع تكرار منتظم لتنديداته بالامبريالية الأمريكية،»أكبر إرهابي في تاريخ العالم». أين منطق هذه المواقف و غيرها الأكثر إدهاشا؟

تؤدي العلاقات بين الدول إلى إكراهات تضغط على الحكومة الأكثر تقدمية، وليس لكل اتفاق اقتصادي بالضرورة مدلول سياسي. لكن الخيارات الكبرى للسياسة الخارجية تتناغم دوما مع الأهداف المتبعة داخل البلد. تلك الخاصة بالحكومة الفنزويلية يتعين أخذها بالحسبان لتحليل مسارها السياسي.

نبدأ بالتوجهات المطبقة في أمريكا اللاتينية.

من الألبا ALBA إلى المركوسور

كان الألبا (التحالف البوليفاري من أجل شعوب قارتنا الأمريكية) يرمي،بنظر تشافيز، إلى إتاحة بديل قاري للمشروع الأمريكي(الذي أفشلته التعبئة الشعبية) الرامي إلى إرساء «منطقة تبادل حر للأمريكيتين». وقد جرى تعميد الألبا في أبريل 2005 عبر توقيع» معاهدة تجارية بين الشعوب» بين فنزويلا وكوبا. وعلاوة على البلدين المؤسسين، يجمع الألبا اليوم بوليفيا ونيكاراغوا والإكوادور، وكذا ثلاث دول صغيرة بالكارايبي[1].

وإن كان الألبا بعيدا عن بلوغ أهدافه الأولى، فإن له سمات تقدمية غير مسبوقة، تجعله مختلفا عن كل باقي التكتلات الاقتصادية الإقليمية. فهو يقوم، بعكس النيوليبرالية السائدة، على مبادئ تعاون وتضامن، تُطبق عبر جملة اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تفيد، قليلا أو كثيرا، الشعوب المعنية. على هذا النحو، تضع فنزويلا بمتناول البلدان الأخرى وسائل نقلها و تمنحها البترول بأسعار تفضيلية، وتطور كوبا لدى شركائها برامج مساعدة طبية هامة، الخ. أما التجارة الداخلية للمنطقة، فتجهد لتأخذ بالحسبان تفاوت النمو بتطبيق آليات تعويض.

بيد أنه، بعد سنة من تأسيس الألبا، كان تشافيز قدم أيضا ترشيح فنزويلا لعضوية مجموعة المركوسور(البرازيل، الأرجنتين، أوروغواي، و آنذاك باراغواي). بعد انتظار مديد، انتهت إلى الاندماج فيه في يوليو 2012 [2]. و الأمر هنا مغاير تماما لأن هذا السوق الأمريكي الجنوبي المشترك قائم على نفس مبادئ الاتحاد الأوربي أو اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية، أي حرية حركة السلع و الرساميل. يرى عضو بالحزب الشيوعي الأرجنتيني، وهو ليس ناقدا متشددا، أن « بوجه نموذج الانفتاح والتركيز و الإقصاء المفروض من النيوليبرالية، لم يكن المركوسور جدارا لوقف الهجوم الليبرالي بل بالأحرى شكلا مميزا أو «مستقلا» لإدارة التقشف» [3]. و بتعبير اقل تكلفا، إنه فضاء نيوليبرالي مستقل نسبيا عن القوة العظمى الأمريكية، تسيطر فيه القوة الصاعدة للرأسمالية البرازيلية.

هذا ما يثير تساؤلات، بالأقل حول تأثير هذا الانضمام على اقتصاد فنزويلا. يتحدث تشافيز عن «نعمة» قد تتيح خلق مئات آلاف فرص العمل، بفضل قدوم مقاولات برازيلية و أرجنتينية، منجذبة بالطاقة و المواد الأولية الرخيصتين المتاحة لها على أبواب الكارايبي. لكن مراقبين آخرين،منهم بعض التشافيزيين اليساريين، يرون أن البنية الصناعية للبلد لن تصمد إزاءه وان الرأسمال البرازيلي سيكون الرابح بجميع الأحوال. و يتساءل كثير و ن أيضا عن مصير الاتفاقات المبرمة في إطار الألبا، ويخشون أن يكون هذا الأخير في خطر.

المعاشرات السيئة

وجه تشافيز في 13 سبتمبر الأخير في كاراكاس «تحيته و تمنياته إلى الرئيس بشار الأسد و الشعب السوري الذين يقاومان عدوانا امبرياليا». و يوم 9 أكتوبر أشاد بالقذافي قائلا:» كنت في صداقة قوية مع معمر القذافي، رئيس الدولة الليبية. لقد تعرض للتعذيب، و الاغتيال. وكانت كلمات القذافي الأخيرة:»سأموت مثل تشي، سأكون شهيدا» (أين وجدا هذا؟).

ثم عاد بالكلام إلى سوريا قائلا:»هل يمكن لأحد أن يتفق مع العدوان الذي تتعرض له سوريا(...) بودي أن أفعل شيئا، لكن ماذا بوسع فنزويلا أن تفعل؟(...) يجب ان ندافع عن سيادة كل البلدان(...) كيف لا ندعم الحكومة إن كانت حكومة شرعية(...) لقد دخل العالم حربا إمبراطورية جديدة. هذا محزن. «

لكن أكثر العلاقات «مشهدية» بلا شك هي تلك القائمة من أمد بعيد مع نظام الملالي في إيران. زار تشافيز إيران ثلاثة عشر مرة منذ بداية رئاسته، فيما تم استقبلال احمدي نجاد ست مرات في كاراكاس منذ 2005. و لا يتحدثان فقط عن التجارة والتعاون التقني. انهما يثمنان بعضهما وينعتان بعضيهما بـ»الاخوة». في لقائهما قبل الأخير ذكر تشافيز بـ» رغبته في مواصلة العمل سويا لوقف الجنون الامبريالي المنفلت اليوم على نحو غير مسبوق منذ امد بعيد بقوة رهيبة خطرة(...) إن إحدى أهداف الامبريالية الأمريكية هي إيران، ولهذا نبدي تضامننا».

المجسد(وهي كذلك بلا ريب)، لكن العلاقات معها تنهج سبلا أخرى أكثر التواء ... و براغماتية.

علاقات متوترة لكن براغماتية

لقد تبث، وفي علم الجميع، أن إدارة بوش أيدت (إن لم تكن شجعت أو سببت) انقلاب العام 2002. لكن اليوم، بعكس ما يحلو للسار التشافيزي أن يردد، لم تعد تلك هي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا لأن تعبئة شعوب أمريكا اللاتينية فرضت تراجعها، و لأن للقوة الامبريالية مشاغل أخرى ذات أولوية(الشرق الأوسط، آسيا...)، لكن كذلك لأن قادتها باتوا مقتنعين بإمكان التوافق لمدة مع تشافيز. و مهما يكن من أمر، لم يمس تشافيز مصالح مقاولاتها إلا على نحو ضئيل. وتظل فنزويلا بلدا رأسماليا حيث يمكن للامبريالية مواصلة أعمالها، و الوضع أبعد ما يكون عن المصادرات بلا تعويض و التأميم التام للاقتصاد الكوبي قبل 50 عاما.

ولم تنقطع قط العلاقات التجارية. و بمدها بما يقل قليلا عن 10% من وارداتها، تمثل فنزويلا رابع مزود للولايات المتحدة بالنفط. و حتى مع سعي فنزويلا إلى تقليص هذه التبعية -خاصة بعقود جديدة مع الصين)، لا يزال القسم الأعظم من صادراتها موجها إلى الولايات المتحدة. كما تظل هذه إلى حد بعيد المزود الأول لفنزويلا[5]. تبرز صفحة وزارة الخارجية الأمريكية على انترنت هذه المقاربة الملطفة:»باستقلال عن توتر العلاقات الثنائية، تواصل الولايات المتحدة السعي إلى التزامات بناءة مع حكومة فنزويلا ، بالتركيز على مجالات يفيد فيها التعاون الأمتين. ومن أمثلة هذا، التعاون في محاربة تجارة المخدرات و الإرهاب، وكذا العلاقات التجارية»[6].

هوامش:

[1]وهي، يا للغرابة، تشترك في كونها دولا تمنح حرية تسجيل البواخر[تمنح رايتها للبواخر للاستفادة من خفض الضرائب و التساهل في شروط السلامة و حقوق العمال]، و فراديس ضريبية. وهي الدومنيك وسان فنسان وغرونادين وانتيغا وباربودا.

[2] كان مجلس الشيوخ ذو الأغلبية اليمينية قد اعترض على انضمام فنزويلا. وقد رفعت هذه العقبة عندما علقت بلدان المركوسور الثلاثة الأخرى مشاركة باراغواي بعد الانقلاب المؤسسي الذي أطاح الرئيس فرناندو لوغو.

[3] http://www.nuestrapropuesta.org.ar/Numerosanteriores/782/PAG4A.htm
الحزب الشيوعي الأرجنتيني الصغير يساند حكومة كريستينا فرنانديز

[4] http://www.francoisdelapierre.fr/ou-il-est-question-du-venezuela-et-de-deux-/journalistes

[5] في 2011، مثلت السلع الأمريكية نسبة 32% من واردات فنزويلا، تليها الواردات من الاتحاد الأوربي (14%)، و الصين (9%)، و البرازيل (9%) و كولومبيا(5%). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة 40% من صادرات فنزويلا، تليها الصين (8%) و الهند (8%) و سنغافورة (5%)و كوبا (5%)

[6] http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/35766.htm

المصدر : مجلة Tout est à nous ! عدد 38 (ديسمبر 2012)

■ تعريب المناضل-ة